



الهيئة العامة للإحياء التراث
الرياض - المملكة العربية السعودية

حاشية على الباب الحادي عشر

تأليف

الشيخ كمال الدين عطاء الله بن المسبح الأميلي

(ق ١٠ هـ)

تحقيق

مركز إحياء التراث







الْمَنَاءُ الْعَلِيَّاءُ لِحَيَاءِ الْبَرِّ
الْقِيَمُ جُورًا الْفَقْرُ لَكَثْرَتِهِ

حَاشِيَةٌ

عَلَى الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ

تَأَلَّفَتْ

الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ عَطَاءُ اللَّهِ بْنِ الْمَسِيحِ الْأَمَلِيِّ

(ق ١٠ هـ)



تَحْقِيقُ

مَرْكَزُ حَيَاءِ الْبَرِّ



الجمهورية العراقية
الوزارة العامة للثقافة والتراث

www.alkafeel.net
tahqiq@alkafeel.net

٢٤٠

أ ٨٨٩ أ، الأملي، عطاء الله بن المسيح (ت ١٠ هـ).
حاشية على الباب الحادي عشر / عطاء الله بن المسيح الأملي، العلامة الحلي؛ تحقيق مركز إحياء التراث.
- ط ١ - كربلاء: دار الكفيل: ٢٠٢٣.

١٥٤ ص. ٢٤ سم.

١. أصول الدين. أ. مركز إحياء التراث (محقق)

ب. العنوان.

٣٠٤

٢٠٢٣ / ٣٠٩٤

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٠٩٤) لسنة ٢٠٢٣.

الأملي، عطاء الله بن المسيح، القرن ١٠ هجري، مؤلف.
حاشية على الباب الحادي عشر / تأليف الشيخ عطاء بن المسيح الأملي؛ تحقيق مركز إحياء التراث. - الطبعة الأولى.
- كربلاء، العراق: العتبة العباسية المقدسة، الحياة العليا لإحياء التراث، ١٤٤٥ هـ. = ٢٠٢٣.
١٥٤ صفحة: نسخ طبق الأصل؛ ٢٤ سم.
يتضمن إرجاعات بليوجرافية: صفحة ١٤٣-١٥١.
١. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر، ٦٤٨-٧٢٦ هجري. الباب الحادي عشر. ٢. علم الكلام (شيعية). أ.
العتبة العباسية المقدسة. الحياة العليا لإحياء التراث. مركز إحياء التراث، محقق. ب. العنوان.

LCC: BP194.A45 A45 2023

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة أثناء النشر



الناشر: الحياة العليا لإحياء التراث.
المطبعة: دار الكفيل / كربلاء المقدسة - العراق.
الطبعة: الأولى. عدد النسخ: ٥٠٠.
التاريخ: ٥ صفر ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٢ / ٨ / ٢٠٢٣ م.

الكتاب: حاشية على الباب الحادي عشر.
المؤلف: الشيخ عطاء الله بن المسيح الأملي.
تحقيق: مركز إحياء التراث.
التدقيق اللغوي: الأستاذ علي حبيب العبداني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

لك الحمدُ أنْ ذلَّلَ على ذاتك بذاتك، وجعلتَ من المصنوعات باباً إلى معرفة صفاتك، واستنهضت الفطرة بنور آياتك، يا مَنْ فطرت أجناس الخلائق، وأتقنت بحكمتك الصنائع، مُنِزِلَ المنافع، والكتاب الجامع، بالنور الساطع، يا مَنْ تاهت الأوهام في بیداء إلهيته، وقصَّرت العقول عن حقيقة جوهريته، فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء وإليه المرجع والمصير.

والصلاة والسلام على المصطفى من خليقته، والمتمخِّض في عبوديته، أمين الله على وحيه، وخازن علمه، ومعدن حكمته، سيّد الأنام، ونور الملك العالَم، محمّد خير الأنام، وعلى عليٍّ أخِي رسولك الذي بعثته بعلمك، وجعلته هادياً لِمَنْ شئتَ من خلقك، والدليل على مَنْ بعثته برسالاتك، ثم الصلاة والتسليم لأئمة الهدى، ومصابيح الدجى، القوّامين بأمرك، والشهداء على خلقك، عبادك المكرّمين، الذين لا يسبقونك بالقول وهم بأمرك يحكمون.

وبعدُ، فلا يخفى على ذوي الحِجَا والسالكين في طريق التّقَى ما لعلم الكلام من دور في تأصيل المُعتقَد، ودفع الشبهات عن كلّ مُعتقَد، فكان وما زال موضع عناية العلماء، ومرمى أنظار الألباء، وكيف لا؟! وقد أقرّ العقل قبل النقل أنّ اتّم العلوم معرفة شريعة الحيّ القيّوم، فشمر العلماء عن سواعدهم، وأرخوا أناملهم؛ ليسطّروا لنا مؤلّفات حوّت مختلف العلوم والفنون، أغنوا بها الفكر الإسلاميّ منذ قديم العصور، فكان لهم قصب السبق في تصنيف المتون

والشروح، ثم الحواشي والتعليقات؛ استتماماً للفائدة واستيفاءً للغرض.

وكان من بينهم العلم اللامع، والنجم الساطع، المولى عطاء الله بن المسيح بن حسن بن كرم الله الأملّي؛ إذ بذل جهداً مباركاً، وسعيّاً مشكوراً في بيان متنيّ هو من أهمّ المتون الحوزويّة، الذي دارت عليه عقيدة الإماميّة، ألا وهو الكتاب الموسوم بـ (الباب الحادي عشر) لقطب العلماء والمحقّقين، الحسن بن يوسف المعروف بـ (العلامة الحليّ) (ت ٧٢٦هـ)، والذي امتاز بدقّة البيان وإيضاح ما خفي عن الأذهان.

وها نحن نُطلّ إطلالة سريعة على المؤلّف والمؤلّف عبر المحاور الآتية:

أولاً: المؤلّف: ويشتمل هذا المحور الفقرات الآتية:

١. اسمه.
٢. مولده.
٣. مسكنه.
٤. أساتذته ومن يروي عنه.
٥. سيرته وأخلاقه.
٦. آثاره العلميّة.
٧. أقوال العلماء فيه.
٨. وفاته.

ثانياً: المؤلّف، وفيه أيضاً فقراتٌ عدّة، هي:

١. اسمه.
٢. نسبته إلى مؤلّفه.

٣. أهمية المؤلف.

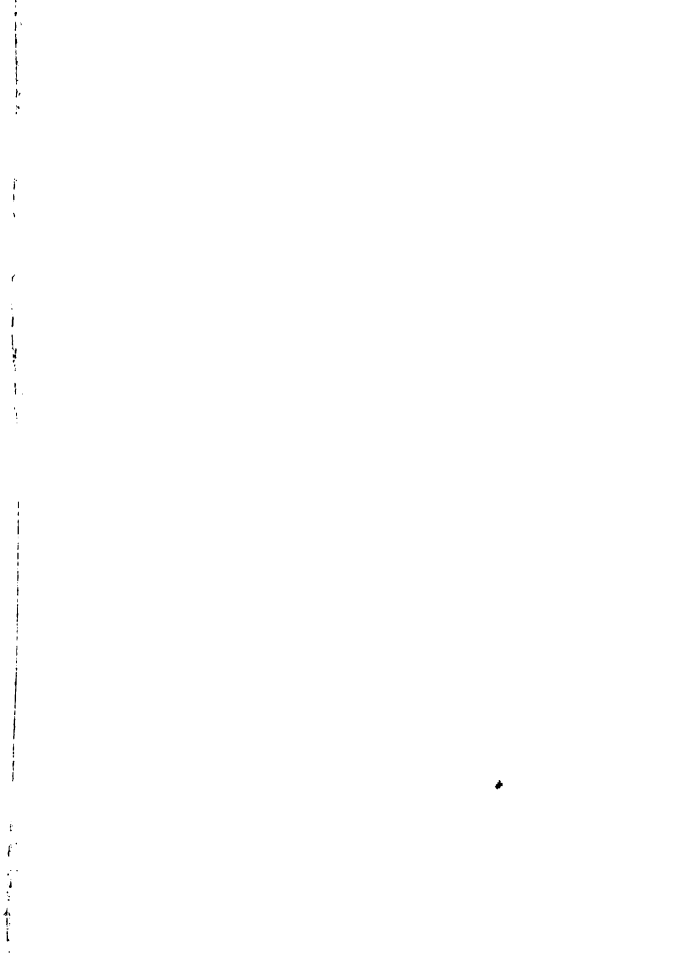
٤. منهجية المؤلف.

ثالثاً: النسخة المعتمدة.

رابعاً: منهجية التحقيق.

خامساً: شكر وامتنان.

سادساً: نماذج من النسخة المعتمدة.



أولاً: المؤلف

اعتمدنا في ترجمة المؤلف على مصوِّرة مجموعتين خطيّتين محفوظتين في مكتبة مجلس الشورى بطهران:

الأولى: تحمل الرقم (١٠٠٧٠)، وعليها تملك محمد بن عليّ الشهير بـ(ابن خاتون العامليّ)، بتاريخ أواسط شهر ذي القعدة الحرام سنة ١٠٠١هـ في مدينة قزوین^(١)، وفيها نسخة الكتاب الذي بين يدي القارئ.

وقد شاهد هذه المجموعة الشيخ آقا بزرگ الطهرانيّ؛ فقد قال في حديثه عن (غاية الإيجاز) لابن فهد: «ورأيتُ نسخةً منه في المجلس ضمن مجموعة نفيسة خرومة، كلّها بخطّ عطاء الله بن المسيح بن إبراهيم الآمليّ، تاريخ بعض الرسائل ٩٣٧، و٩٣٤، و٩٣٣»^(٢).

الثانية: تحمل الرقم (١٠٣١٢)، تتصدّر هذه المجموعة إجازة المحقّق الثاني الشيخ عليّ الكركيّ بخطّه الشريف للمؤلّف الآمليّ^(٣).

هذا وقد استنسخ فيهما عدّة من المؤلفات التي تكشف عن اهتماماته الفكرية، وتحكي عن نوع عقلية، وكتب في إنهاءاته لها ما يفيد في ترجمته من اسمه ونسبته ومكان وجوده، فجاء ما وجدناه من سيرته بقلمه على النحو الآتي:

(١) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٧ / ب.

(٢) الذريعة: ٩ / ١٦.

(٣) ينظر المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ٢ / ب.

١. اسمه :

هو المولى الجليل كمال الدين عطاء الله بن المسيح بن إبراهيم بن حسن بن كرم الله الآملي^(١) مولداً، الرستمداري^(٢) مَحْتَدًا - أي: أصلاً - عالمٌ، فاضلٌ، فقيه، متكلم، من علماء القرن العاشر.

٢. مولده :

غاب عنا تاريخ بزوغ شمسهِ المشرقة، ولكن من خلال تاريخ إجازة المحقق الكركي له في شهر رجب من شهور سنة (٩٣١هـ)، وكذا تاريخ إنهاء استنساخه لبعض الكتب التي عثرنا عليها، التي كانت محصورةً بين سنة (٩٣١هـ) وسنة (٩٤٥هـ)، يمكن أن نستظهر أن ولادته كانت إمّا في نهايات القرن التاسع أو بداية القرن العاشر، وعلة هذا الاستظهار أمور:

أولاً: أن المحقق الكركي صرح في إجازته - كما سيأتي - بأن المؤلف أقام في النجف الأشرف مدّة طويلة.

ثانياً: جمعه في تلك المدّة المذكورة الكثير من فوائد المحقق الكركي، ممّا أكسبه

(١) نسبة إلى آمل، وهي من بلدان طَرِستان، وطَرِستانُ عبارة عن بلدان واسعة كثيرة يشملها هذا الاسم، خرج من نواحيها الكثير من أهل العلم، والأدب، والفقه، والغالب على هذه النواحي الجبال، فمن أعيان بلدانها دهستان، وجرجان، واستراباد، وآمل. (ينظر معجم البلدان: ١٣/٤)

(٢) نسبة إلى رستمدار، أعلى قمم جبال ألبرز، وأكثر القلاع والحصون استحكاماً، وهي الأرض الممتدة بين حدود دماوند وجبال خوار الشمالية والجنوبية، ومن قمم جبال ألبرز التي تنحدر نحو مازندران حتى سهولها. (ينظر: أعيان الشيعة: ١/٢٠٣-٢٠٤، مستدركات أعيان الشيعة: ٤٠)

فضلاً وكماً، حيث إنه قد اجتمع مع الشيخ الكركي في مجالس المباحثة.
ثالثاً: دقة تعليقات وتحقيقات الآملي على الكتب العلمية، التي تنم عن حصول ملكة العلم لديه.

وهذان الأمران الأخيران لا يتأتیان إلا بعد تحصيل وإتقان للفنون والعلوم المختلفة، ويحتاجان إلى تحصيل لا يقل عن ثلاثة عقود من الزمن بحسب المتعارف عند أهل العلم والسلك الحوزوي.

٣. مسكنه :

من خلال ما تقدّم عرفنا أنّ مولد المؤلّف في بلدة آمل، ثمّ إنّهُ سكن لمُدّة طويلة النجف الأشرف، وكان ذلك حتّى عام (٩٣١هـ)، وهو العام الذي أجازهُ المحقّق الكركي فيه.

وبعد هذا التاريخ انتقل إلى مدينة الجزائر في البصرة الفيحاء؛ حيث إنّنا قد وجدنا له عدّة إنهاءات تُسخّ كانت محصورة بين عامي (٩٣٣ - ٩٤٤هـ)؛ والظاهر أنّه كان يتردّد في هذه المدّة إلى النجف الأشرف؛ لأنّنا وجدنا له تاريخ إنهاءٍ لنسخة عام (٩٣٥هـ) في النجف الغربيّ.

٤. أساتذته ومن يروي عنه :

نشأ المؤلّف رحمه الله وأخذ العلم على يد الفحول من المحقّقين والعلماء، كالمحقّق الثاني الكركي رحمه الله الذي يعدّ من أعظم علماء الطائفة (ت ٩٤٠هـ)؛ حيث إنّهُ حضر دروسه في النجف الأشرف، وغيره من العلماء الذين لم يذكرهم لنا أصحاب التراجم، إلّا أنّ ذلك واضحٌ لمن تفحص تراثه المُنبئ عن سعة علم،

وفهم، وإحاطة بمختلف الفنون والعلوم، وهيمنة على المطالب الفقهيّة، والمنطقيّة، والحكميّة، ممّا يدلّ على أنّه درس المتون على يد أساتذة أكفّاء فضلاء ألباء، وتعليقاته رحمه الله وحواشيه في هذا الكتاب وغيره خير شاهد على ذلك.

ونحتمل قوياً أن يكون الشيخ حسين بن مفلح الصيمريّ أحد أساتذته؛ حيث إنّ وصفه بأوصافٍ تشير إلى تلمّذه عليه؛ فقد قال نهاية (البيّنات في الإرث والتوريثات): «هذه الرسالة من تأليف مولانا وشيخنا ومفيدنا نصير الملة والدين، الشيخ حسين بن مفلح الصيمريّ، تغمّده الله برحمته وغفرانه، آمين»^(١)، فلفظ (مفيدنا) يومي إلى ما احتملناه.

وأما مَنْ يروي عنه فقد قال الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ رحمه الله في ذلك: «ويروي عنه الحسين بن الحسن الموسويّ الكركيّ (م: ١٠٠١هـ)، كما ذكره الحسين بن حيدر بن قمر المجاز من حسين الكركيّ الموسويّ المذكور في بعض إجازاته المذكورة في (الروضات)»^(٢)، وهما من أجلة علماء الطائفة، ومن فضلائها.

٥. سيرته وأخلاقه :

أغلق التاريخ فمه عن إخبارنا بتفاصيل حياة المترجم له العلميّة، فضلاً عن الأسريّة، فكّل ما نعرفه عنه من خلال كلماته التي كان يطرّزها على نهايات المتون التي ينسخها، وعلى ضوئها نستطيع أن نصفه بأنّه كان شديد التواضع، محقّراً لنفسه، معظماً لخالفه تعالى، ولسادته من آل محمد ﷺ، وكان دائماً ما يدعو الله تعالى بالرحمة، والعفو، والمغفرة، وكثيراً ما كان يدعو لأبائه في خواتيم أعماله،

(١) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٦٧ / أ.

(٢) طبقات أعلام الشيعة: ١٣٩ / ٧.

وهذا يدلّ على أنّ التحليّ بمكارم الأخلاق، وتهذيب النفس، وطيب السريرة، صفات قد لازمتها.

وقد كان مجداً في طلب العلم وتدوينه، فتراه للفقاهة ذائقة، وللتراث يراعاً، وللعقيدة حمىً ودرعاً؛ لذا استحقّ أن يفتش أجنحة الملائكة؛ بطلبه للعلم وخدمته للدين، حقاً إنّه الجنديّ الباسل في طريق العلم، فيما نراه من تراثه يكشف لنا صبره، وإصراره، ومثابرته في طلب العلم، وخدمة الدين، والدفاع عن حياض آل محمد عليه السلام، ونشر علومهم على كافة الصُّعد الكلاميّة، والفقهية، والروائيّة.

٦. آثاره العلميّة؛

«والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة»^(١).

هكذا وصف مولى الموحّدين عليه السلام العلماء، ومن الواضح أن قوام كلّ أمة وعمادها يكون بما تمتلكه من تراث فكريّ ومجهود علميّ، فهما كانا وما زالا وقوداً للأُمم، فتكرّرت آثار العلماء وتنوّعت، ولم تقتصر على التصنيف، والشرح، والتعليق، بل كان لنسخ المتون دور مهمّ أيضاً في مسيرتهم العلميّة، وقد وفق الله تعالى المولى عطاء الله الأمليّ للآئين معاً، فهو مؤلّف وناسخ في وقتٍ واحدٍ. وبالجملة، فنحن نذكر مؤلفاته ومستنسخاته على النحو الآتي:

أ. مؤلفاته:

١. حاشيةٌ على أنوار الملكوت في شرح الياقوت، و(الياقوت) تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت (ت ٣١٠هـ)، وقد شرحه العلامة الحليّ رحمه الله (ت ٧٢٦هـ) وسمّاه بـ(الأنوار).

وقد استنسخ الأمليّ رحمه الله هذا الكتاب وكتب في حواشيه تعليقات توضيحية واستدلالية عظيمة النفع والفائدة، وملاحظ فنية، وأخرى علمية زادت من رصانته العلمية، فمرة تراه يصوّب كلام الماتن، وأخرى ينقده، ولم تخلُ تعليقاته من استطراداتٍ لبعض آراء العلماء والمحقّقين بعد أن تناولها بالنقد أو القبول، وقال في آخره: «وقد فرغ من تعليقه لنفسه... في سادس رجب سنة (٩٣٤)، بجزائر البصرة»^(١).

٢. حاشيةٌ على البيان: للشهيد الأوّل رحمه الله (استشهد ٧٨٦هـ)، ملأ المترجم له بعد نسخه الكتاب حواشيه تعاليقَ موضحةً لبعض المطالب، وذكر بعض التعليقات الفقهية، وشرح المبهات، وكذلك استطرد لبعض المسائل من كتب العلماء الأجلاء، كما بيّن في بعضها مواطن الخلاف بين الأعلام، وختم كلامه بقوله: «وقد فرغ من تعليقه لنفسه... في أوائل شهر الله المعظم شوال المبارك أحد شهور سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة في جزائر البصرة..»^(٢).

٣. حاشيةٌ على البيّنات في الإرث والتورثات: للشيخ حسين بن مفلح الصيمريّ رحمه الله (ت ٩٣٣هـ)، وقد صرّح المؤلّف بعد نسخه الرسالة بنسبتها إلى

(١) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٧٧ / أ.

(٢) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٣٣٢ / ب.

الصيمريّ بقوله: «هذه الرسالة من تأليف مولانا وشيخنا ومفيدنا، نصير الملة والدين، الشيخ حسين بن مفلح الصيمريّ، تغمّده الله برحمته وغفرانه، آمين». وكعادته طرّز حواشي صفحات الرسالة بتعليقاته التوضيحية البيانية، وقال في آخرها: «فرغ من تعليقها لنفسه... عصر يوم الثلاثاء سلخ شهر الله الحرام رجب المرجّب الأصم، من شهور سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة في جزائر البصرة»^(١).

٤. حاشيةٌ على تسليك النفس إلى حظيرة القدس: للعلامة الحليّ رحمه الله في نكت علم الكلام ودقائقه، وزّين بعض حواشيه بتعليقاتٍ تعليلية، ومنطقية، وتوضيحية، والقسم الأكبر منها كان نقلاً عن علماء آخرين أمثال الخواجة نصير الدين الطوسيّ، أو كتب أخرى مثل (شرح التلويحات)، وقال في نهايته: «فرغ من تعليقه لنفسه... بتاريخ سنة (٩٣٤) في جزائر البصرة...»^(٢).

٥. حاشيةٌ على جواهر الكلمات في صيغ العقود والإيقاعات: للشيخ مفلح بن حسن بن رشيد الصيمريّ رحمه الله (ت بعد ٨٧٣هـ)، وكعادة المترجم له في النسخ علّق على بعض حواشي النسخة تعليقات قيّمة؛ حيث إنّه لم يقتصر على الشرح أو البيان، وإنّما ذكر الآراء الفقهية للأعلام من علماء الطائفة، وقال في إنهاؤه: «وقد علّقه... في الرابع عشر من شهر الله الحرام رجب المرجّب، سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة، تعليقاً لنفسه...»^(٣).

(١) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٦٧ / أ.

(٢) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١١٤ / ب.

(٣) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٥١ / ب.

٦. حاشية على الباب الحادي عشر: للعلامة الحلّي رحمه الله، وهي الكتاب الذي بين يدي القارئ الكريم، قال في إنائه: «تمت وبالخير عمّت (٩٣٧) بخط مؤلفه..»^(١).

٧. حاشية على النافع يوم الحشر: للمقداد السيوري رحمه الله (ت ٨٢٦هـ)، وقد سَوّد المولى الآملي رحمه الله جميع حواشي الكتاب بتعليقه العلمي والبياني، وتضمّن الكثير من الاستدلالات، كما وأردفها بالكثير من البراهين المنطقية، والعقلية، والحكمية، وقال في آخرها: «وقد فرغ من تعليقه لنفسه... وكان الفراغ في اليوم العشرين من ربيع الثاني سنة (٩٣٤)»^(٢).

٨. حاشية على اللّمة الجلية في معرفة النية: لأبي العباس أحمد بن فهد الحلّي رحمه الله (ت ٨٤١هـ)، وقد علّق عليه المولى الآملي رحمه الله بمقدار لا بأس به، لزيادة الفهم لدى المتلقّي وللتوسيع في مداركه، وكذلك ذكّر بعض الضوابط الفقهية، وآراء العلماء في كثير من المسائل، قال في فراغه منها: «وافق الفراغ من تعليقها ضحى السابع والعشرين من شهر الله المعظم شعبان المبارك سنة ٩٣٣»^(٣).

٩. حاشية على الرسالة التولانيّة، في أحكام الطهارة والصلاة: للشيخ عليّ التولانيّ العامليّ، من تلامذة الشهيد الأوّل، نَمَق بعض حواشي الكتاب بعد نسخه بالتفسير والإيضاح لما في الرسالة، وقال في آخرها: «وقع الفراغ من تعليقه ضحى يوم الخميس رابع شهر الله الحرام محرّم المحترم أوّل شهور سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة... بجزائر البصرة حرسها الله من الكسرة، أمين»^(٤).

(١) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٣٠ / أ.

(٢) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٥٥ / ب.

(٣) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٨٧ / أ.

(٤) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ١٧٦ / أ.

مميّزات حواشيه وشروحه على المتون الأنفة الذكر:

١. تتميم بعض المطالب بعبارات مختصرة ووافية.
٢. تعزيز وتصويب كلام الماتن من خلال إضافة التعليقات المنطقية، والحكمية، وغيرها بحسب ما يقتضيه المطلب.
٣. ذكر بعض الإيرادات العلمية، والفنية، كتقديم ماحقه التأخير والعكس.
٤. إعادة صياغة الجمل بعبارات أخرى؛ لزيادة التوضيح والبيان.
٥. تحقيق بعض المطالب العلمية المختلف فيها بين الأعلام.
٦. سرد جملة من الأقوال والآراء التي لم يذكرها الماتن بخصوص المسألة المبحوثة؛ لتوسيع دائرة البحث والخروج بفائدة أكبر.
٧. ضمّن تعليقاته إضافات تحت عنوان (فائدة)، تصبّ في صالح البحث، وتوسّع ذهنية القارئ.
٨. امتازت تعليقاته على المتون الفقهية بذكر استطرادات للمسائل المبحوثة، وكذلك ذكر جملة من القواعد الفقهية تنبئ عن ذائقته الفقهية.
٩. قارن بين ما يذكره مصنفو المتون من المسائل سواء كانت فقهية أم كلامية، وبين ما يذكره أصحاب المذاهب الأخرى.

ب. مستنسخاته:

تعرّض التراث الإسلاميّ عامّة والشيوعيّ خاصّة على مرّ العصور المنصرمة إلى هجمات أدّت إلى ضياع الكثير منه، أو إتلافه بالحرق، أو رميه بالماء، أو دفنه بالأرض، وذلك بسبب توالي الحكومات الظالمة المتعسّفة الناصبة، التي تكالبت

وتألفت واجتمعت على طمس آثار التشيع، ولكن ﴿يَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^(١).

ومن أجل ذلك تصدّى علماؤنا للعمل على نسخ المتون؛ حفظاً لها من التلف والضياح، وكان ممن شمر عن ساعديه، وجدّد جديده، وأتعب نفسه في ذلك المولى المصنّف رحمته، فكانت له المساهمة العظيمة بها خطته أنامله المباركة في حفظ التراث، وإغناء المكتبة الشيعة عبر نسخ العديد من المصنّفات ما بين متن، وشرح، وتعليق، ولا يخفى ما في هذا العمل من جهد وعناء.

ومما امتازت به مستنسخاته رحمته بشكل عام أنّها زُيّنت بتعليقات منمّقة، وتحقيقات رشيقة، دقيقة البيان، مغنية للأذهان، تحبر عن تضلّع من العلوم، وهيمنة على أصول المطالب العقلية، والعقدية، والحكمية، فلم يكن رحمته ناسخاً للكلام فقط، بل كان ذا دراية بما ينسخ، لذا رفع الغموض عن كثير من المطالب العلمية من خلال تعليقاته؛ ولأجل هذا وضعنا مستنسخاته التي احتوت على تعليقات ضمن مؤلفاته، ويظهر أنّه رحمته لم يكن قاصداً البيان لغيره؛ لقوله في نهاية كثير منها: «فرغ من تعليقه لنفسه».

ولعمري، لو كان قاصداً البيان والبيان لغيره لكان لنا أنفع، ولتراثه أوسع، وعلى العموم إضافة إلى استنساخه وتعليقه على المؤلفات المتقدمة فإنّ المؤلف الأملي نسخ مجموعة من الكتب التي استهوتته وكانت محطّ اهتمامه، ولكن من دون أن يضيف عليها تعاليق بيانية.

نعم، أضاف على بعضها قليلاً من البيان الذي لم يعدّه تعليقاً؛ ولذا لم يُبشر في إنهائه إلى أنّه علّقه لنفسه، فما عثرنا عليه من مستنساخته هو:

١. أجوبة المسائل الشاميّة: لابن فهد الحلّي، لخصّها وجمعها تلميذ ابن فهد الشيخ أحمد بن محمّد السبعيّ، وهناك جمع آخر لهذه المسائل قام به الشيخ عليّ بن فضل بن هيكل الحلّي، والآمليّ استنسخ نسخة الأوّل منهما، ولكنّه لم يكمل نسخ جميع الكتاب، بل وصل إلى نهايات كتاب الصلاة^(١).

٢. إزاحة العلة في معرفة القبلة: للشيخ الفضل بن شاذان بن جبرئيل القمّي (ت نحو ٦٦٠هـ)، فرغ منه في ٢٢ ربيع الثاني سنة (٩٤٠هـ)^(٢)، عليها بعض التعاليق.

٣. الاعتقادات: للشيخ أبي جعفر محمّد بن عليّ بن بابويه القمّي رحمته (ت ٣٨١هـ)، وقد استنسخ نصف الكتاب تقريباً، وبالتحديد وصل بالنسخ حتى الاعتقاد في العقبات ولم يكمله^(٣).

٤. ثلاثون مسألة في معرفة الله: للشيخ الطوسي رحمته (ت ٤٦٠هـ)^(٤).

٥. الجملة الكافية في بيان صيغ العقود والإيقاعات: للشيخ عليّ الكركسي رحمته (ت ٩٤٠هـ)، فرغ منه في ربيع الثاني سنة (٩٤٥هـ)^(٥)، على حواشيهما قليل من التعليق التوضيحيّ.

(١) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٣٣٣-٣٣٤.

(٢) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ٥٢ / ب.

(٣) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٤٤ - ٧ أ، وقد سقطت من المصوّرة اللّوحة السادسة.

(٤) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٣٠ - ٢٣١ / أ.

(٥) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢١٧ / ب.

٦. جواب السؤال في جلوس أمير المؤمنين عن حرب مَنْ تقدّم عليه: للشيخ أحمد بن فهد الحلبي^(١).

وقد استثمر الآملي فراغ حاشية من شرحه هذا على الباب الحادي عشر فملاً به شيئاً قريباً من رسالة ابن فهد هذه، والظاهر أنّ ما أملاه مأخوذاً من رسالة السيّد حيدر الآملي تلميذ فخر المحققين، المسماة بـ(رافعة الخلاف عن وجه سكوت أمير المؤمنين عليه السلام عن الاختلاف)، فلتلاحظ^(٢).

٧. حاشية إرشاد الأذهان: للمحقّق الثاني الكركيّ العامليّ، وهي ناقصة الآخر؛ حيث لم ينه النسخ كعاداته^(٣)، وقد دوّن في بعض حواشي الكتاب بياناً توضيحياً للمتن.

٨. الحاشية الصغيرة الغياثية على الرسالة الألفيّة: للمحقّق الكركيّ أيضاً، قال في ختامها: «فرغ عن تسويده... في تاريخ عاشر شهر الله الحرام ذي القعدة المبارك سنة (٩٣٥) بالمشهد المقدّس الغرويّ»^(٤)، ولم يُشير في الإنهاء إلى تعليقه الذي كتبه على قسم من حواشي الكتاب.

وفي الكتاب حواشٍ كانت من إملاء المحقّق الكركيّ نفسه، وقد صرح بذلك الآمليّ في بداية الحاشية.

٩. حاشية على المختصر النافع: للمحقّق الكركيّ، وكالعادة قسم من حواشي الكتاب كان فيه التوضيح والشرح لما فيه، ولم ينه الآمليّ بما اعتدنا منه، بل

(١) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٣١ / أ.

(٢) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٢٨ / ب.

(٣) ينظر المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ٤٩ / ب.

(٤) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ١٢٣ / ب.

كان الختام بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

١٠. حاشية شرائع الإسلام: للمحقق الكركي، وقد قال الآملي في إنهائه: «هذا تمام ما استفدنا من غرر فوائد ودرر فرائد مولانا الكامل المكمل... وقد وفق ذلك للعبد الفقير إلى رحمة ربه العليّ عطاء الله بن المسيح بن إبراهيم بن حسن الآمليّ غفر الله لهم ولكافة أهل الإيثار بتاريخ سلخ شهر الله المعظم شعبان المبارك سنة (٩٣٥) بالمشهد المقدّس الغروي...»^(٢)، وقد كتب على بعض حواشي الكتاب توضيحات.

ولعلّ السبب في عدم الإشارة إلى تعليقاته في إنهاء نسخ مؤلفات أستاذه الكركيّ كعادته - كما مرّ سابقاً - هو الاحترام والتبجيل له، خصوصاً وأنّ النسخ في حياته.

١١. الرسالة الرضاعية: للمحقق الكركيّ رحمته (ت ٩٤٠هـ)، وكان الفراغ من نسخها في سلخ رجب سنة (٩٣٨هـ)، ثمّ ذيلها في نصف صفحة تقريباً بنسخ مسائل قال عنها في آخرها: «هذه المسائل نقلتها عن كتب بعض الفضلاء، وبعضها لا يخلو من شيء»^(٣).

١٢. الرسالة الرضوية: رسالة منقولة عن الإمام الرضا عليه السلام، أجاب فيها

(١) سورة الصافات: ١٨٠-١٨٢.

وينظر المجموعة الخطيّة الثانية: اللوحة ١٤٤ / ب.

(٢) المجموعة الخطيّة الثانية: اللوحة ١١٢ / ب.

(٣) المجموعة الخطيّة الأولى: اللوحة ٢٠٥ / ب.

المأمون العبّاسيّ الذي طلب منه جمع أصول الدين من التوحيد، والحلال والحرام، والفرائض، وقال الآمليّ في إنهائه لها: «تمت الرسالة الشريفة الرضويّة بالمشهد المقدّس الشريف الغرويّ سنة (٩٣٥هـ)»^(١).

١٣. الرسالة المسرودة في العقود والإيقاعات والنيّات: للشيخ حسين بن مفلح الصيمريّ، هكذا سمّاها الآمليّ في فهرس المجموعة^(٢)، وقد علّق عليها في موردٍ واحدٍ فقط^(٣)، وسمّى الشيخ الطهرانيّ هذه الرسالة بـ«الإيقاعات في العقود والإيقاعات»^(٤).

١٤. رسالة في أصول الدين: للشيخ عبد السميع بن فياض الأسديّ (ت بعد ٩١٨هـ)؛ وقد أهداها لزين العابدين؛ حيث قال في إنهائه: «تمت الرسالة في أصول الدين المدوّنة لزين العابدين على يد أضعف العباد، وأحوجهم يوم التناد، إلى من هو بالمرصاد، عبد السميع بن فياض الأسديّ، وذلك في مدينة الاستراباد، سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة هجرية»^(٥)، وقد فرغ الآمليّ من نسخها في سلخ رجب سنة (٩٤٤هـ).

١٥. رسالة في حكم المفقود: للشيخ حسين الصيمريّ، قال في آخرها: «من تعليقات الشيخ الأجلّ حسين بن مفلح الصيمريّ تغمّده الله برحمته»^(٦).

(١) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ١٢٥ / ب.

(٢) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢١٧ / ب.

(٣) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٨٨-١٩٩.

(٤) الذريعة: ٧٨/٢٦.

(٥) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢٢٣ / أ.

(٦) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ١٢٦ / أ.

١٦. رسالة موجزة مختصرة في معرفة الله تعالى وصفاته، والاستدلال على نبوة النبي محمد صلى الله عليه وآله، وإمامة الأئمة عليهم السلام، ثم الاستدلال على البعث، وكل ذلك على نحو بسيط، لم نعرف مؤلفها، وقد فرغ من نسخها في التاسع من شعبان سنة (٩٤٣هـ)^(١).

١٧. غاية الإيجاز لخائف الإعواز: لابن فهد الحلي، فرغ منه بتاريخ (٩٣٣هـ)^(٢)، علّق عليها بشيء من التوضيح.

١٨. مصباح المبتدي وهداية المقتدي: للشيخ أحمد بن فهد الحلي، عليها بعض الحواشي التوضيحية، والظاهر أنه أنهى نسخها مع نسخ اللّمة الجليلة، أي سنة (٩٣٣هـ)؛ لأنّ العنوانين متصلان في التدوين، وفصلت بينهما البسمة فقط^(٣).

١٩. المقالة التكليفية: وهي رسالة في العقائد والكلام للشهيد الأوّل رحمه الله (ت ٧٨٦هـ)، فيها خمسة فصول، نسخ الأملّي منها الثلاثة الأوّل فقط، وقال في آخرها: «تمت الفصول الثلاثة من الفصول الخمسة للرسالة التكليفية»^(٤)، ولم يذكر تاريخ الإنهاء ولا مكانه. نعم، علّق على بعض مطالبها شيئاً قليلاً.

٢٠. مناسخات الميراث: رسالة متممة لمناسخات الخواجة نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، للسيد عميد الدين الأعرج (ت ٧٥٤هـ)، فرغ من نسخها

(١) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٢١٩ / ب.

(٢) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١١٥ / ب.

(٣) ينظر المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ١٧٦ / أ، ١٨٧ / أ.

(٤) المجموعة الخطيّة الأولى: اللّوحة ٤ / أ.

أوائل ذي القعدة سنة (٩٤٤هـ)^(١).

٢١. نجاسة المنى والدم: لنظام الدين أحمد الكيلاني^(٢).

٢٢. الهداية في فقه الصلاة: لابن فهد الحلبي^(٣)، فرغ منها في تاسع شعبان سنة (٩٤٣هـ)^(٣).

هذا والمولى الأملي كان يستثمر الفراغ الذي يكون نهاية الصفحة التي يُنهي فيها نسخ كتاب، فيكتب على ما تبقى منها بعض الفوائد واللطائف، وذلك كما في نسخه خبر الإمام علي بن الحسين (عليه السلام) مع الشبلي؛ حيث إنه كتبه أولاً في صفحة وتممه في أخرى^(٤).

كما ونقل في حاشية من حواشي هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ سؤالاً لعلماء الحلة السيفية عن اللازم من معرفة الله تعالى والرسول والإمام، ونقل جواب الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد له، وكذا جواب الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر، وغيرهما^(٥).

وهناك عناوين من مستنسخاته ذكرت في (فهرس النسخ الخطية في إيران)، وهي:

٢٣. التنقيح الرائع في شرح مختصر النافع: للفاضل المقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ)، فرغ منه سنة (٩٤٤هـ)، والنسخة في طهران - مروي، برقم: (٦٧٧)^(٦).

(١) ينظر المجموعة الخطية الأولى: اللوحة ١٦٧ / ب.

(٢) ينظر المجموعة الخطية الأولى: اللوحة ١١٥ / أ.

(٣) ينظر المجموعة الخطية الأولى: اللوحة ٢١٩ / أ.

(٤) ينظر المجموعة الخطية الأولى: اللوحة ٢٢٣ / ب، وتمتته في اللوحة ٢٣١ / أ.

(٥) ينظر المجموعة الخطية الأولى: اللوحة ٢٢٩ / ب.

(٦) ينظر فنخا: ٣٥٩ / ٩.

٢٤. الجبر والمقابلة: للخواجه نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، فرغ منه في
العشر الأواخر من ذي الحجة سنة (٩٣١هـ)، والنسخة في تبريز - خادم
حسيني، برقم: (٨٣/٤)^(١).

٢٥. الحساب والجبر والمقابلة، أو رسالة بهشتية، أو ما لا بدّ للفقهاء من الحساب:
لمحمد بن أحمد الإسفرايني (ت ٧٤٩هـ)، فرغ منه في سلخ ربيع الأول سنة
(٩٣١هـ) في النجف الأشرف، والنسخة في تبريز - خادم حسيني، برقم:
(٨٣/٨)^(٢).

٢٦. خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال: للعلامة الحلي، فرغ منه بتاريخ
(٩٤٤هـ)، والنسخة في طهران - مروي، برقم: (٦٧٧)^(٣).

٢٧. شرح ملحّة الإعراب: لمحمد بن الحسن الصائغ الدمشقي (ت ٧٢٠هـ)،
فرغ منه في جزائر البصرة، غرة ذي الحجة سنة (٩٤٤هـ)، والنسخة في قم -
مكتبة مهدي، بدون رقم^(٤).

٢٨. علم الحساب (مختصر): لم نعرف مؤلفه، فرغ منه أواسط ربيع الثاني سنة
(٩٣١هـ)، والنسخة في تبريز - خادم حسيني، برقم: (٨٣/٣)^(٥).

٢٩. لبّ الألباب في شرح ملحّة الإعراب: لقاسم بن علي الحريري

(١) ينظر فنخا: ٥٣/١٠.

(٢) ينظر فنخا: ١٠١٥/١٢.

(٣) ينظر فنخا: ٨١٣/١٣.

(٤) ينظر فنخا: ٧٧٣/٢٠.

(٥) ينظر فنخا: ٨٨٤/٢٢.

(ت ٥١٦هـ)، فرغ منه في جزائر البصرة غرة ذي الحجة سنة (٩٤٤هـ)،
والنسخة في قم- مركز إحياء التراث، برقم (١٦١٧)^(١).

٣٠. مفتاح الحساب (مختصر)، أو تلخيص الحساب: لجمشيد بن مسعود الكاشي
(ت ٨٣٩هـ)، فرغ منه في التجف الأشرف أوائل ربيع الثاني، سنة
(٩٣١هـ)، والنسخة في تبريز - خادم حسيني، برقم: (٨٣/٦)^(٢).

٧. أقوال العلماء فيه :

أطراه أستاذه المحقق الكركي بأوصاف تليق بشخصه الكريم، وذلك من
خلال إجازته له؛ حيث قال فيها:

« الحمد لله كما هو أهله، والصلاة على محمد وآله الطاهرين.

وبعد، فإن الشيخ الفاضل العارف، قدوة الصلحاء، مولانا كمال الدين،
عطاء الله الآمي، أدام الله توفيقه وتسديده، وأجزل من عوارفه حظّه ومزيده، قد
فاز بمجاورة الحرم المقدّس الغرويّ على مشرّفه الصلاة والسلام مدّة طويلة،
وفي خلال ذلك جمع كثيراً من الفوائد التي جرى بها قلم هذا الفقير على بعض
المختصرات الفقهيّة مع بعض المتون.

وقد اجتمع معنا في مجالس المباحثة على قانون المباحثة برهة من الزمان، وقد
تبين على صفحات أحواله اتّصافه بالفضائل والكمالات، وصرف كثيراً من
أوقاته في بلوغ مراتب السعادات.

(١) ينظر فنخا: ٢٧/٢٦٢.

(٢) ينظر فنخا: ٣٠/٧٩٦.

وقد رخصته برواية ما يُنسب إليّ من ذلك، مشترطاً عليه بصحة النسبة وصحة النسخة، فليروِه موفّقاً، وعليه أن يذكرني بدعواته في خلال طاعاته، ونحثّ أهل الخير على تكريمه وكمال إعزاز جانبه، وفقنا الله جميعاً لما يحبّ ويرضى.

وكتب ذلك العبد الفقير إلى الله تعالى عليّ بن عبد العالي حامداً لله مصلّياً على رسوله محمّد وآله مسلّماً، في شهر رجب سنة إحدى وثلاثين وتسعمائة^(١).

كما مدحه السيّد حسين بن حيدر الكركيّ العامليّ (ت ١٠٤١هـ) في إجازاته لبعض تلامذته، وهو يصف المؤلّف عند ذكره في طريق إجازته: «المولى الجليل، مولانا عطاء الله الأمليّ»^(٢)، ولا يخفى ما للموصوف من فضلٍ استدعى أن ينعته الواصف به.

٨. وفاته :

لم نعثر على تاريخ وفاته بحسب تتبّعنا، ولكن وجدنا آخر تاريخ لها خطّه قلمه المبارك كان في عام (٩٤٥هـ)، وباعتبار أن ولادته كانت في نهايات القرن التاسع أو بداية القرن العاشر بحسب ما استظهرناه، فيكون تاريخ وفاته في نهايات القرن العاشر، بحسب الأعمار الطبيعية لبني البشر، والله العالم، فسلام عليه يوم وُلد، ويوم عاد إلى بارئه، ويوم يُبعث حيّاً.

(١) المجموعة الخطيّة الثانية: اللّوحة ٢ / ب.

(٢) تكملة أمل الأمل: ١ / ١٣٢.

ثانياً: المؤلف

١. اسمه :

لم يصرّح المؤلف في ديباجة الكتاب باسمه ولا باسم كتابه، بل اكتفى بالبسمة والدعاء باليسير والإعانة والتمام بالخير.

نعم، كتب في وسط المجموع الذي نَسَخَه وحوى هذا الكتاب فهرساً لما خطّه يراعه فيه، وهناك سمّى الكتاب بـ(حواشي الباب الحادي عشر).

٢. نسبته إلى مؤلفه :

من خلال ما تقدّم علمنا أنّ نسبة هذا الكتاب للأُمِّيّ قطعيّة؛ حيث إنّهُ صرّح في فهرس المجموع بذلك، فقال: «حواشي الباب الحادي عشر، للعبد الأقلّ كاتب الحروف»^(١).

كما أنّه أكّد النسبة إليه في إنّهائه الكتاب بقوله: «تمت وبالحير عمّت (٩٣٧) بخطّ مؤلفه..»^(٢) كما تقدّم، وعليه فلا مجال للشكّ بالنسبة إليه.

٣. أهميّة المؤلف :

شرف كلّ علم بشرف موضوعه، هذا ما اتّفق عليه أهل الفنّ، وعليه تمايزت مصنّفاتهم وتفاضلت.

ومن المواضيع التي لها الأشرقيّة علم الكلام، المبحوث فيه عن صفات الملك

(١) المجموعة الخطيّة الأولى: ٢١٧ / ب.

(٢) المجموعة الخطيّة الأولى: اللوحة ٢٣٠ / أ.

العلّام، وضرورة بعثة الرسل الكرام، ومن بعدهم الطاعة والتسليم لقادة الأنام، عليهم الصلاة والسلام، ثمّ المعاد بالعباد إلى ساحة الحيا.

ومن هنا تظهر أهميّة المؤلّف الذي هو شرح لبابٍ أضافه العلّامة الحليّ لاختصاره مصباح الشيخ الطوسيّ بـ(منهاج الصلاح)، ونعني به: (الباب الحادي عشر)، وقد تناوله العلماء على مرّ العصور شرحاً وتعليقاً بما يصعب عدّه وحسابه، وقد ذكر الشيخ الطهرانيّ مجموعة من شروح هذا الكتاب (الباب)، من أرادها فليرجع إليها^(١).

٤. منهجيّة المؤلّف:

الشرح والبيان وتوضيح ما غاب عن الأذهان منهجٌ سار عليه المؤلّف في هذا السّفر المبارك؛ ليُخرج لنا الكتاب بصورة جميلة قد أزيح عنه الغموض، مزيداً عليها جملة من الشواهد القرآنيّة والبراهين العقليّة وغيرها؛ نفعاً للطالب وتأكيداً للمطالب.

ولم يكن الشرح لكلّ كلمة في الكتاب، وإنّما كان قد اختار قولاً من الباب وشرحه، وقد سبق كلّ نقل بعبارة: (قوله).

ثالثاً: النسخة المعتمدة:

اعتمدنا على نسخة واحدة بخط مؤلفها، تقع في ضمن مجموعة استنسخها الأملّي نفسه لنفسه ضمّت عناوين عدّة، عدد صفحاتها (١٤) صفحة، وتراوح عدد الأسطر فيها بين ٢٦-٣٠، والنسخة كما أسلفنا في مكتبة مجلس الشورى بطهران، برقم (١٠٠٧٠).

وقد كتب المؤلّف على حواشي النسخة إضافات على شرحه، وكانت على نحوين:

١. شرح ما فاتته من بعض عبارات المتن التي يرى ضرورة إيضاحها، فيستدرك على نفسه بإتيانه العبارة من الباب وشرحها.
٢. زيادة إيضاح وبيان لما أتى به من شرح.

رابعاً: منهجية التحقيق:

كان عملنا في التحقيق هو:

١. قابلنا الكتاب بعد تنضيد حروفه على الأصل؛ تلافياً لما قد يحدث من السقط والتصحيف،.. وغير ذلك.
٢. وضعنا جميع الحواشي الإضافيّة في الهامش، ورتّبناها بحسب ترتيبها في الأصل، أو على نفس العبارة المشروحة.
٣. قرأنا النصّ بدقّة وتمعّن، ووضعنا فيه علامات الترقيم وقطّعناه بما يتناسب مع مطالبه.
٤. قمنا بتوثيق النقول الواردة من المصادر التي أشار إليها المؤلّف، وغيرها

من المصادر المعتبرة.

٥. الأحاديث والروايات والأقوال حصرناها بين قوسي تنصيص «» إن كانت منقولة نصّاً، مع تمييز كلام المعصومين (عليه السلام) باللون الغامق، ولّا جعلنا المنقول بين قوسين هلاليين ().

٦. وضعنا الآيات القرآنية بين قوسين مزهرين ﴿﴾ وميّزناها باللون الغامق.

٧. تمّ تصحيح الكلمات التي وردت فيها عجمة، وكذلك تصحيح بعض الألفاظ التي لا توافق قواعد اللغة العربية، وتمّ رسم الكلمات وفق الإملاء المتبع حديثاً ومن دون الإشارة إلى ذلك.

٨. أضفنا إلى الكتاب متن الباب الحادي عشر كلّهُ بطبقة مستقلة، وقد اعتمدنا فيه على النسخة المحقّقة والصادرة من مكتبة العلامة المجلسي (رحمته)، ولم نُشر إلى الاختلافات فيما بين هذه النسخة والنسخة التي اعتمد عليها المؤلف.

٩. قدّمنا للكتاب مقدّمة تناولنا فيها ترجمة المؤلف (رحمته) ونبذة عن الكتاب.

خامساً: شكر وامتنان:

شكرنا أولاً إلى مَنْ خلق، وبرأ، وصوّر، وأتقن، إلى المنعم بالجوارح، والهادي للجوانح، تبارك الله ربّي وتعالى، ثمّ إلى معلّم الإنسانية وملهمها، النبيّ الأكرم المصطفى محمد (عليه السلام)، وإلى أئمة الهدى، وأعلام التقى، والعروة الوثقى (عليه السلام)، وأخصّ بالذكر حبيبهم، وحنينهم، ومهيّج أنينهم، قتيل العبرات، وأسير الكربات، المقتول ظلماً بجنب الفرات، سيّدي أبا عبد الله الحسين (عليه السلام)، ومن نحن بكنفه وبحماه، قمر بني هاشم، المولى أبا الفضل العباس (عليه السلام)، أن وفقنا للعمل على إحياء تراث محمد وآله (عليهم السلام).

كما نتوجّه بالشكر والامتنان إلى سماحة المتولّي الشرعيّ للعتبة العبّاسيّة المقدّسة سماحة السيّد أحمد الصافي دام توفيقه، والسيّد ليث الموسويّ عضو مجلس الإدارة في العتبة المباركة.

والشكر موصول إلى الشيخ سلام الناصريّ الذي راجع الكتاب، وإلى إخوتنا في المركز الذين ساهموا في إخراج الكتاب بهذا الشكل الجميل، ونخصّ بالذكر كلّاً من:

١. السيّد فاضل الموسويّ، والشيخ جعفر العبوديّ؛ لمقابلتهما النسخة الخطيّة.
٢. الشيخ محمّد عليّ الشمرّيّ؛ لتحقيقه الكتاب.
٣. الشيخ ضياء الكربلائيّ؛ لمراجعته العلميّة للكتاب.

مركز إحياء التراث

٣ صفر ١٤٤٥هـ الموافق ٢٠/٨/٢٠٢٣م

كربلاء المقدّسة

11/11/11

11

سادساً:

نماذج من النسخة المعتمدة:

[illegible]

حَاشِيَةٌ

عَلَى الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ

تَأَلَّفَ

الشَّيْخُ كَمَالُ الدِّينِ عَطَاءُ اللَّهِ بْنِ الْمَسِيحِ الْأَمَلِيِّ

(ق ١٠ هـ)

الباب الحادي عشر

فيما يجب

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ يَسِّرْ، وَأَعِزْ، وَتَمِّمْ بِالْخَيْرِ.

قوله: «الباب»^(١) الحادي عشر.

أقول: هذا الباب هو الذي ألحقه المصنّف بالأبواب العشرة التي وضعها في العبادات والأدعية، واختصرها عن (مصباح المتجّد) الذي صنّفه الشيخ الإمام أبو جعفر محمّد الطوسي رحمته، وسماها بكتاب (الصلاح)^(٢)؛ ولهذا لم يذكر له الخطبة.

ووجه الإلحاق ظاهر؛ لأنّ ذلك في العبادات، وهي تستدعي معرفة المعبود. قوله: «يجب».

الواجب: ما يُدْم على بعض الوجوه تاركه، ويُمدح فاعله^(٣).

(١) في حاشية الأصل: «الباب لغة: موضع الدخول، والمراد به هنا هو: كلّ طريق يوصلك إلى المطلوب» ينظر المعجم الوسيط: ١ / ٧٥.

(٢) قال الطهراني في (الذريعة: ٣ / ٥): «منهاج الصلاح في مختصر المصباح لآية الله العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦، فإنّه بعد اختصاره (مصباح المتجّد) تأليف الشيخ الطوسي رحمته وترتيبه على عشرة أبواب بالتماس الوزير محمّد بن محمّد القوهديّ أضاف إليه ما لا بدّ منه لعامة المكلفين من مسائل أصول الدّين».

(٣) ينظر: النكت الاعتقادية: ٣٢.

على عامة المكلفين من معرفة أصول الدين

وقيل: (ما يكون جهله سبباً لاستحقاق العقاب، ولعرفانه مدخل في حصول الثواب)^(١).

وهو أنسب في المقام؛ لأنّ الكلام في المعرفة الواجبة دون الفعل الواجب، فتأمل. قوله: «على عامة..» إلخ.

أي: على كلّ فردٍ من أفراد المكلفين، ولا يكفي معرفة البعض عن البعض الآخر، ويسمى هذا الواجب ونحوه الواجب العينيّ، والكفائيّ بخلافه، وهو الذي يسقط بقيام البعض عن البعض الآخر، كردّ السلام^(٢).

قوله: «المكلفين»، هو جمع المكلف، والمراد به هنا كلّ عاقل بالغ.

قوله: «من معرفة..»^(٣) إلخ.

المعرفة: هي العِلْم، وهو: الكسب والظهور بحيث يثمر المطلوب عن غيره^(٤).

قوله: «أصول..»^(٥) إلخ.

(١) ينظر رسائل الكركيّ: ١/ الرسالة النجميّة/ هامش الصفحة: ٥٩.

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ١٦.

(٣) في حاشية الأصل: «وبعبارة أخرى: إنّما سمّيت هذه المعرفة أصول الدّين؛ لاحتياج سائر العلوم الدّينيّة من الحديث، والفقه، والتفسير إليها؛ لاحتياجه إلى صدق الرسول المحتاج إلى بيان المُرسَل» [ينظر النافع يوم الحشر: ١٧].

(٤) ينظر الاقتصاد: ٩٢-٩٣.

(٥) في حاشية الأصل: «قيل: أصول الإيّهان المعارف الخمسة، ومحلّها القلب؛ لأنّها راجعة إلى الاعتقاد،

أجمع العلماء كافة

الأصول: هو جمع أصل، وهو لغةً: ما يُبنى عليه غيره، واصطلاحاً: يُطلق على القاعدة الكلية غالباً^(١).

والمراد بأصول الدين هو: العلم بأنه تعالى موجودٌ، واجب الوجود، ومعرفة صفاته من الثبوتية والسلبية، وما يتبع ذلك من: العدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد، على قانون الإسلام، ويُسمى هذا العلم: علم التوحيد، وعلم الكلام^(٢). وإنما كانت هذه المعارف أصولاً للدين؛ لأنّ الدين - الذي هو الشريعة - يُبنى عليها.

قوله: «أجمع العلماء»، أي: المحققون منهم، وإجماعهم حجة^(٣)؛ لقوله (عليه السلام): «لا تجتمع أئمتي على خطأ»^(٤)؛ ولدخول المعصوم فيهم^{(٥)(٦)}.
قوله: «كافة»، أي: قاطبة.

→

وفروع الإيمان العمل بالأركان (غزالي) [ينظر إحياء علوم الدين: ٢/ ٢٠٤-٢٠٦].

(١) للتعريفين ينظر التعريفات: ٢٨.

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ١٧.

(٣) في حاشية الأصل: «وسند الإجماع إما دليل عقليّ أو نقليّ، الذي هو دفع الضرر أو شكر المنعم».

(٤) تحف العقول: ٤٥٨، وفيه: (ضلالة) بدل (خطأ)، والحديث للنبي (صلى الله عليه وآله).

(٥) في حاشية الأصل: «أي إخباراً».

(٦) ينظر النافع يوم الحشر: ١٧.

على وجوب معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية،

قوله: «على وجوب»، معرفة الله إمّا بالعقل أو النقل.

قوله: «معرفة الله تعالى»، أي: العلم بأنّه موجود واجب الوجود، ومعرفة صفاته وأفعاله^(١).

قوله: «الثبوتية».

وهي التي يجوز انتسابها إليه تعالى، ويتوقّف أفعاله عليها، ككونه قادراً عالماً، وتسمّى صفات الإكرام؛ إذ بها يحصل إكرام الوجه عن السجود لغير المعبود بالحقّ^(٢).

[قوله]: «والسلبية».

وهي الصفات التي يجب سلبها عنه^(٣)، وقيل: ما اشتملت على حرف السلب، ككونه تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، وتسمّى صفات الجلال - إذ يحصل بها العلم بنهاية جلاله وعظمته - وصفات التنزيه، والضابط فيها نفي صفات الممكنات عنه تعالى.

(١) في حاشية الأصل: «قال في (المطول): ثمّ المعرفة تُقال لإدراك الجزئيّ، أو البسيط، والعلم للكلّي والركّب، ولذا يقال: عرفْتُ الله، دون علمته، وأيضاً المعرفة تُقال للإدراك المسبوق بالعدم، أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلّل بينهما عدم بأن أدرك أولاً ثمّ أدرك ثانياً، والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين، ولهذا يقال: الله تعالى عالم، ولا يقال: عارف» [المطول: ٣٤].

(٢) في حاشية الأصل: «وقد يقال: الصفات الثبوتية: ما لا يكون السلب داخلاً في مفهومها» [ينظر المواقف: ١ / ٢٦١].

(٣) ينظر التعريفات: ١٢١.

وما يصح عليه ويمتنع، والنبوة، والإمامة، والمعاد بالدليل

قوله: «وما يصحّ عليه»، من الأفعال الحسنة، والعدل، واللطف، وعوض الآلام.. ونحو ذلك.

قوله: «ويمتنع»، كالظلم والقبح.

قوله: «والنبوة»، أي: معرفة أنّ لنا حاجةً إلى نبيٍّ يرشدنا ويبلغ إلينا أحكام الله.

قوله: «والإمامة»، أي: معرفة أنّ لنا حاجةً إلى إمامٍ يكون رئيساً وحافظاً للشرع المطهر.

قوله: «والمعاد»، أي: معرفة أنّ الله تعالى يعيد الأرواح إلى الأجساد بعد مفارقتها؛ للقضاء بالعدل.

قوله: «بالدليل»^(١)، أي: تجب تلك المعارف المذكورة بالدليل، وهو لغةً: المرشد والدالّ، والمراد به هنا: هو الذي يلزم من النظر فيه العِلْمُ بشيءٍ آخر^(٢).

والنظر: هو ترتيبُ أمورٍ معلومةٍ - أي: ذهنيّة - لتحصيل أمرٍ مجهول كترتيب الحيوان والناطق المعلومين؛ لتحصيل الإنسان المجهول، وكترتيب المقدّمتين المعلومتين كقولنا: العالم متغيّرٌ، وكلّ متغيّرٍ حادثٌ؛ لتحصيل النتيجة المجهولة كقولنا: العالم حادثٌ^(٣).

(١) في حاشية الأصل: «لو قال: بالنظر بدل بالدليل لكان أشمل».

(٢) ينظر للتعريفين التعريفات: ١٠٤.

(٣) ينظر التعريفات: ٢٤١.

لا بالتقليد، فلا بدّ من ذكر ما لا يمكن جهله على أحد من المسلمين،

قوله: «لا بالتقليد»، أي: أجمعوا أنّ التقليد لا يكفي في معرفة الله تعالى، والتقليد: هو أن يقبل قول الغير بغير دليل^(١).

وإنما يجب الدليل في معرفة الله - بعد ثبوت وجوب معرفة الله - ولا يكفي فيها التقليد؛ لأنّ الآراء في هذه المعارف المذكورة مختلفة؛ لعدم كونها ضرورية، فاختيار أحدها بغير الدليل يستلزم الترجيح بغير مرجح، وهو باطل.

ومع اختيار الكلّ يلزم الجمع بين المتناقضات، وهو أيضاً باطل، مع أنّه تعالى مُنْعَمٌ فيجب شكره، فتجب معرفته، ولا يحصل إلّا بالدليل؛ لعدم حصولها بالضرورة، وإلّا لما اختلفت الآراء، وهو باطل بالضرورة.

قوله: «ما لا يمكن»، أي: ما لا يجوز الجهل به، لا أنّه ممتنع.

قوله: «على أحد من المسلمين»، أي: الذي يدّعي الإسلام من المكلفين؛ إذ كمال الإسلام بالإيمان^(٢)، والإسلام: هو الإقرار بالشهادتين، أو حكمه كما في

(١) ينظر التعريفات: ٦٤.

(٢) جاء هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (سورة الحجرات: من الآية ١٤).

وروي عن سہاعة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الإسلام والإيمان أهما مختلفان؟ فقال: إنّ الإيمان يشارك الإسلام، والإسلام لا يشارك الإيمان، فقلت: فصفهما لي، فقال: الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله، والتصديق برسول الله ﷺ، به حققت الدماء، وعليه جرت المناكح والمواريث، وعلى ظاهره جماعة الناس.

والإيمان الهدى، وما يثبت في القلوب من صفة الإسلام، وما ظهر من العمل به، والإيمان أرفع من الإسلام بدرجة، إنّ الإيمان يشارك الإسلام في الظاهر، والإسلام لا يشارك الإيمان في

ومن جهل شيئاً منه خرج عن رتبة المؤمنين

حق الأخرس.

ولو قال: على أحد من المكلفين لكان أولى؛ لأنّ البحث فيما يجب على عامّة المكلفين.

وقد يُجاب بأنّه من باب أولى؛ فإنّ هذه المعارف إذا وجبت على المسلم^(١) فعلى غيره بطريق أولى، وفيه نظر^(٢).

قوله: «وَمَنْ جَهِلَ»^(٣) إلخ، أي: لم يعلم، أو عِلِمَ لكن اعتقد خلافه.

قوله: «شيئاً منه»، أي: شيئاً من المعارف التي أجمع العلماء على معرفتها، ويخرج بهذا القيد المسائل الاجتهادية.
قوله: «رَبْقَةً».

المراد بـ (رتبة) المؤمنين: هو الإيمان، فقوله: خَرَجَ عن رتبة المؤمنين أي: خرج عن الإيمان الجامع بينهم في استحقاق الثواب كالرتبة الحقيقية التي هي:

→

الباطن وإن اجتمعوا في القول والصفة» (الكافي: ٢٥ / ٢ ب: أن الإيمان يشرك الإسلام والإسلام لا يشرك الإيمان ح ٣).

(١) في حاشية الأصل: «ولا يكفيه إسلامه».

(٢) في حاشية الأصل: «ويمكن أن يجاب: بأنّ المراد بالمسلمين المكلفون، وذكره لشرفه بالإسلام كما في قوله عليه السلام: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة» [مشكاة الأنوار: ٢٣٦، ح ٦٧٥، والحديث عن النبي ﷺ]، والمراد المكلفون منها، وذكرهما لأجل شرفهم بالإسلام، وحظهم [من] العلم والدين، فتأمل».

(٣) في حاشية الأصل: «أي: لم يعتقد أصلاً، أو اعتقد خلافه».

واستحقَّ العقاب الدائم.

وقد رُتِبْتُ هذا الباب على فصول:

(حبل مستطيل فيه عدّة عُرى تربط بها البهم)^(١).

قوله: «واستحقَّ العقاب الدائم».

لأنَّ استحقاق الثواب موقوفٌ على الإيمان، فَمَنْ لا إيمانَ له - مع اتّصافه بشرائط التكليف - لا ثوابَ له، فاستحقَّ العقاب الدائم إجماعاً^(٢)؛ إذ ليس هنا قول ثانٍ يكون واسطةً بين الاستحقاقين، فتدبّر.

قوله: «رُتِبْتُ».

الترتيب لغةً: هو جعل كلّ شيءٍ في مرتبته ومحلّه، كترتيب المجالس، واصطلاحاً: هو جعل الأشياء المتكرّرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى البعض في التقدّم والتأخّر^(٣)، كترتيب هذا الباب بالنسبة إلى فصوله.

قوله: «على فصول».

هو جمع فَضْل، وهو لغةً: القطع، واصطلاحاً: هو ما يميّز بين المباحث الماضية والمستقبلية، وقيل: هو الحاجز بين الكلامين المتغايرين^(٤).

(١) ينظر لسان العرب: ١٠/١١٢.

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ٢٢.

(٣) للتعريفيّن ينظر التعريفات: ٥٥.

(٤) ينظر مفردات ألفاظ القرآن: ٦٣٨.

[الفصل الأول :

في إثبات واجب الوجود تعالى]



الفصل الأول:

في إثبات واجب الوجود تعالى

فنقول: كل معقول

قوله: «في إثبات الواجب»، أي: في بيان أنّ الواجب موجودٌ، وأنّ وجود ما سواه مستفادٌ منه، وإليه المرجع والمآب.

قوله: «فتقول»، أي: فنقول مقدّمة قبل أن نشرع في إثبات المطلوب وذكر المقصود، وهي: إنّ كلّ معقول.. إلخ.

قوله: «كلّ معقول»، أي: الصورة الحاصلة عند العقل بمجرّد تصوّره بالنظر إليه^(١).

والمراد بالعقل هنا: هو القوّة المدركة التي يحصل بها العِلْمُ بالأشياء، ويسمّى ذهناً أيضاً^(٢).

واعلم: أنّ كلّ ما يُدرَك بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة يسمّى محسوساً، وما لا يُدرَك بها يسمّى معقولاً.

(١) في حاشية الأصل: «أي: من حيث هو، لا من حيث كونه موجوداً؛ فإنّه حينئذ يكون واجباً بوجود لاحق، فإنّ الشيء الموجود ضروريّ الوجود ولو بشرط المحمول، ولا من حيث كون علته موجودة؛ فإنّه يكون حينئذ واجباً بوجود سابق».

(٢) ينظر التعريفات: ١٥٢.

فإما أن يكون واجب الوجود في الخارج لذاته،

قوله: «إِذَا أَنْ يَكُون»، أي: بالنسبة إلى الخارج عن الذهن^(١)، ونفس الأمر عبارة عنه.

قوله: «واجب الوجود^(٢) [في الخارج لذاته^(٣)]».

وهو الذي تقتضي ذاته وجوده، ويقال له أيضاً: هو الذي لا يفتقر في وجوده إلى غيره، ولا يجوز عليه العدم^(٤)، ويقال أيضاً: هو الذي وجوده ضروري، وعدمه محال.

(١) في حاشية الأصل: «نسبة أمر إلى آخر بالحصول والآ حصول، إما أن تكون بالضرورة، أو لا بالضرورة، فالأقسام ثلاثة: ضرورة الحصول، وضرورة الآ حصول، وعدم ضرورتها. فالأول الوجوب، والثاني الامتناع، والثالث الإمكان. والأوليان متقابلتان والباقيتان - أعني: عدم ضرورة الحصول، وعدم ضرورة الآ حصول - متلازمان.

وكّل واحد من الوجوب والامتناع إما أن يكون مقتضي الذات [أو لا]، والأول هو الوجوب بالذات والامتناع بالذات، والثاني هو الوجوب بالغير والامتناع بالغير. (خواجه) [ينظر تجريد الاعتقاد: ١١١-١١٣].

(٢) في حاشية الأصل: «وهو الموجود الذي لا يكون وجوده من غيره. (خواجه) [ينظر تجريد الاعتقاد: ١١٥].

(٣) في حاشية الأصل: «قَيَّد (لذاته) احترازٌ عن لغيره، فإنَّ الواجب لغيره والممتنع لغيره من قسم الممكنات».

(٤) ينظر مسائل كلامية (ضمن الرسائل العشر) للشيخ الطوسي: ٩٣.

وإما ممكن الوجود لذاته، وإما ممتنع الوجود لذاته،

قوله: «أو ممكن الوجود^(١)».

وهو الذي يتساوى الوجود والعدم بالنسبة إليه، وهذا لا يوجد إلا بوجوب من غيره، ولا يُعَدُّم إلا بامتناع من غيره، ولا يترجح أحد الطرفين على الآخر إلا لمرجح، وهو العلة^(٢).

ويقال له أيضاً: (هو الذي يفتقر في وجوده إلى غيره، ويجوز عليه العدم)^(٣) كحصول ولد لزيد.

قوله: «ممتنع الوجود».

هو واجب العدم، وهو الذي تقتضي ذاته عدمه، ويُقال له أيضاً: هو الذي عدمه ضروري، ووجوده محال كبناء منارة من قطرات الزئبق، وكشريك الباري تعالى فإنه ليس له وجود أصلاً^(٤).

وإنما انحصر المعقول في هذه الثلاثة؛ لأننا إذا نسبنا إليه الوجود الخارجيّ فإما أن يصحّ اتصافه به أو لا.

فإن لم يصحّ اتصافه به لذاته فهو ممتنع الوجود لذاته كشريك الباري.

(١) في حاشية الأصل: «الممكن الوجود: هو ما ليس الوجود ضروريّاً له ولا العدم، فيوجد بغيره ويعدم بغيره».

(٢) ينظر شرح المقاصد: ١/ ١٢٨.

(٣) ينظر النكت الاعتقاديّة: ٢١.

(٤) ينظر: كشف المراد: ٧٣، مفتاح الباب: ١٥٣.

ولا شك في أن هنا موجوداً، فإن كان واجباً فالمطلوب، وإن كان ممكناً افتقر

وإن صحَّ اتصافه به فيما أن يجب اتصافه به أو لا.

فالأول هو الواجب الوجود، وهو الله تعالى لا غير.

والثاني ممكن الوجود، وهو ما سوى الله تعالى من الموجودات.

قوله: «ولا شك»^(١)، أي: الحكم بوجود موجود في الخارج أمر ضروري لا يشك فيه أحدٌ من العقلاء؛ إذ وجوده ضروريٌّ، وإلا لم يحصل له تعقل شيء.

قوله: «ها هنا»، أي: في الخارج عن الذهن، وفي نفس الأمر من غير اعتبار معتبر.

قوله: «موجوداً»، كالسما والارض وما فيها.

قوله: «فإن كان»، أي: الموجود في الخارج.

قوله: «المطلوب»، أي: حاصل أو ثابت؛ إذ المطلوب إثبات الواجب وقد حصل.

قوله: «افتقر»، أي: احتاج؛ وذلك لأن الممكن يتساوى طرفاه - أعني: الوجود والعدم - فلو وُجد بنفسه لزم الترجيح بلا مرجح، وهو محالٌ في وجوده^(٢).

(١) في حاشية الأصل: «أي: لا يشك عاقل بوجود موجود هنا - أي في الخارج -؛ لأن ذلك ضروريٌّ ولا أقل نفس العاقل كما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام: «من عرف نفسه فقد عرف ربه» [المناقب للخوارزمي: ٣٧٥ ح ٣٩٥].

(٢) في حاشية الأصل: «فإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون أحد طرفيه أولى به، فيوجد بتلك الأولوية من غير مُوجد؟

قلت: فساده ظاهر؛ إذ الممكن ما تساوى طرفا وجوده وعدمه، وأيضاً: فيما أن يجوز حيثيذ وقوع الطرف الآخر أو لا.

إلى موجد يوجده بالضرورة، فإن كان الموجد واجباً فالمطلوب، وإن كان ممكناً افتقر إلى موجد آخر، فإن كان الأول

قوله: «بالضرورة»^(١) أي: البتة، أو بالإمكان، أو بالبديهة، وإلا لزم تأثير الشيء في نفسه، وهو محال؛ لأن تأثير الشيء في نفسه حال عدمه تأثير المعدوم في الموجود، وحال وجوده تحصيل الحاصل وإيجاد الموجود، وهما محالان بالضرورة.

قوله: «فإن كان الموجد واجباً»، أي: كان واجب الوجود لذاته.

قوله: «المطلوب»، أي: فالمطلوب حاصل.

قوله: «وإن كان ممكناً»، أي: كالأول افتقر ثانياً.. إلخ، أي: بالضرورة؛ إذ الممكن في وجوده محتاج إلى الغير؛ لِمَا ذكرنا في البرهان المتقدم.

قوله: «فإن كان الأول»، أي: الموجد الأول.

→

فعلى الثاني يكون الطرف الأول.

وعلى الأول لا يقع الطرف الآخر من غير علة؛ وإلا لزم ترجيح المرجوح، بل من علة فيحتاج الطرف الأول إلى عدم هذه العلة.

فإن قلت: فحينئذ يحتاج إلى عدم العلة لا إلى وجود موجد، فلا يتم الكلام.

قلت: علة العدم عدم علة الوجود، فعدمها يكون بوجود العلة، وهو المطلوب.

(١) في حاشية الأصل: «إذا توقف كل واحد من الشئيين في وجوده على الآخر فقد تقدم كل واحد منهما على الآخر؛ لقضاء العلية ذلك، [و] كان الموقوف عليه متقدماً على الموقوف، والمتقدم من حيث إنه متقدم يجب أن يكون موجوداً، والمتأخر من حيث إنه متأخر يجب أن يكون معدوماً؛ فيلزم حينئذ أن يكون الشيء الواحد موجوداً معدوماً في حالة واحدة، وذلك ضروري البطلان. (...) [ما بين القوسين كلمة غير مقروءة في الأصل].»

دار، وهو باطل بالضرورة

قوله: «دَارَ»^(١)، أي: لزم الدور: وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه^(٢)، كتوقف وجود زيد على وجود عمرو وبالعكس^(٣)، وهو باطل بالضرورة؛ لآتاه يلزم منه أحد المُحالين: إما تأثير المعدوم في الموجود، وإما تحصيل الحاصل؛ لآتانا إذا قدرنا توقف وجود زيد على عمرو فلا بد وأن يكون عمرو موجوداً؛ إذ علة الموجود موجود؛ حتى يحصل وجود زيد منه، وإلا لزم تأثير المعدوم في الموجود، وهو محال ضرورة.

وإذا كان عمرو موجوداً فلا يتوقف وجوده على زيد، وإلا لزم تحصيل الحاصل، وهو أيضاً باطل بالضرورة، فالدور باطل ضرورة، أي بديهية. ولهذا لم يذكر المصنّف لبطلانه دليلاً، وحكم على بطلانه بالضرورة^(٤).

(١) في حاشية الأصل: «ذكر العلماء في بطلان الدور وجوهاً: منها: أنه يلزم أن يكون شيء واحد موجوداً، مؤثراً ومانعاً في حالة واحدة. ومنها: أن يكون الشيء مؤثراً على علة. ومنها: تقدّم الشيء على نفسه. ومنها: أن يكون الشيء موجوداً قبل وجوده. ومنها: أن يكون الشيء علة لنفسه. وهذه كلها باطلة بالضرورة» [ينظر: النكت الاعتقادية: ٢١، شرح المقاصد للتفتزاني: ١٦٤/١، النافع يوم الحشر: ٣٠].

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ٢٨.

(٣) في حاشية الأصل: «بأن يكون وجود كل منهما من الآخر وهو محال؛ لِمَا ذُكر؛ ولآتاه يلزم توقف الشيء على نفسه، وأن يكون موجداً لموجده، بل كون المعدوم مؤثراً، وهو باطل».

(٤) في حاشية الأصل: «وهذا الدليل من مشايخ الوقت للمؤلف».

وإن كان ممكناً، تسلسل وهو باطل؛ لأن جميع آحاد تلك السلسلة الجامعة لجميع الممكنات يكون ممكناً بالضرورة فتشترك في امتناع الوجود بذاتها، فلا بد لها من موجد خارج عنها بالضرورة،

قوله: «وإن كان ممكناً»، أي: آخر غير الأول.

قوله: «تسلسل»، أي: لزم التسلسل، وهو ترتب أمور غير متناهية^(١)، والمراد بالترتب: هو أن يكون كل واحد من الأمور علّة بالنسبة إلى المتأخر اللاحق، معلولاً بالنسبة إلى المتقدم السابق، كالأب بالنسبة إلى الابن والجد، والدليل على بطلانه ما ذكره المصنف.

قوله: «تكون ممكنة»^(٢)، أي: بالضرورة؛ لكون افتقار كل منها إلى غيرها.

قوله: «فتشترك»^(٣)، أي: فتساوى في امتناع الوجود لذاتها، وإلا لزم تأثير الشيء في نفسه، وهو محال ضرورة، أو ترجيح بلا مرجح.^(٤)

(١) ينظر التعريفات: ٥٧.

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: ولأن جميع آحاد السلسلة الجامعة لجميع الممكنات يكون ممكنة. قيل عليه: إن ثبوت هذه الصفة لتلك السلسلة غير ظاهر؛ إذ من الجائز أن يكون هنا موجودات غير مرتبة، لكل واحد منها علل غير متناهية، فتحصل سلسلات إلى سلسلة واحدة جامعة للممكنات جميعها [ينظر مفتاح الباب: ١٧٢]، تأمل».

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: فتشترك في امتناع الوجود لذاتها، أي بالنظر إلى الوجوب لا إلى الامتناع، وأن الممكن مقابل للممتنع لذاته، تأمل».

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: فلا بد من موجد خارج عنها. قيل: فيه نظر؛ فإن كل واحد يقتضي أن يكون له موجد موجود، سواء امتنع أن يوجد له لذاته أو لا، فلا يلزم أن يكون له علّة خارجة [عن] السلسلة، وهل البحث إلا في هذا».

فيكون واجباً بالضرورة وهو المطلوب.

قوله: «فيكون...»^(١) إلخ.

أي: ذلك الموجد الخارج عن الممكنات يجب أن يكون واجباً بالضرورة؛ إذ الممتنع لا يؤثر؛ فيكون المؤثر أمراً موجوداً، فيكون إما واجباً أو ممكناً، لا جائز أن يكون ممكناً؛ لأنّ الممكن داخل في السلسلة؛ إذ هو الفرض، فلم يبقَ إلّا الواجب، فيكون الموجد هو الواجب، فيكون هو المؤثر، وهو المطلوب.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: فيكون... إلخ.

أي: فيكون ذلك الموجد الخارج عن الممكنات واجب الوجود بالضرورة؛ إذ الممتنع لا يؤثر، والممكن داخل في السلسلة، والموجود الخارج عنهما ليس إلّا الواجب، وهو المطلوب».

[الفصل الثاني:]

[في صفاته الثبوتية]



الفصل الثاني: في صفاته الثبوتية

وهي ثمان:

الأولى: أنه تعالى قادر مختار؛

قوله: «في صفاته الثبوتية..» إلخ.

قد مرّ تفسير الصفات الثبوتية^(١)، وإنّا قدّمها على الصفات السلبية؛ لأنّها وجوديّة، والسلبية عدميّة^(٢)، والوجوديّ أشرف من العدميّ.

وقد تُقدّم السلبية على الثبوتية؛ لافتقار التجلية إلى التخلية، وللافتداء بكتاب الله العزيز، كقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٣).

قوله: «الأولى: أنه تعالى قادر»^(٤).

اعلم أنّ الفاعل -وهو الذي يصدر عنه الفعل وينسب إليه الحدث- على

قسمين:

(١) ينظر ص ٤٦.

(٢) في حاشية الأصل: «العدميّ: هو الذي يكون جزء مفهومه نفيّاً» [ينظر معجم مقاليد العلوم: ٧٢].

(٣) سورة الرحمن: ٧٨.

(٤) في حاشية الأصل: «القادر: هو الذي له أن يفعل وله أن لا يفعل، وقيل: إن شاء فعل وإن شاء ترك، وقيل: إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، وقيل: هو الذي يصحّ أن يفعل ويصحّ أن لا يفعل» [ينظر: النكت الاعتقادية: ٢٢، النافع يوم الحشر: ٣٢].

لأن العالم

قادر: وهو الذي يصدر عنه الفعل بإرادته وقصده، كالكااتب بالنسبة إلى الكتابة، فإنّها تصدر عنه بإرادته وقصده، وله أن يترك فلا يكتب^(١).

وموجب: وهو الذي يصدر عنه الفعل على مقتضى ذاته بحيث لا ينفك عنه، ولم يمكنه الترك كالنار بالنسبة إلى الإحراق؛ فإنّ الإحراق يصدر عنها من غير اختيار منها وقصد، وليس لها امتناع من فعل الإحراق^(٢).

والدليل على أنّه تعالى قادرٌ ما ذكره المصنّف.

قوله: «لأنّ العالم...»^(٣) إلخ.

العالم^(٤): هو ما سوى الله تعالى من الموجودات، كالسما والأرض، وما فيها من الحيوانات، والنباتات، والجمادات^(٥).. وغير ذلك.

وإنّما سُمّي العالم عالماً؛ لأنّه علامةٌ دالّةٌ على وجود الصانع تعالى.

(١) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٢.

(٢) ينظر: النكت الاعتقاديّة: ٢٢، النافع يوم الحشر: ٣٢.

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: لأنّ العالم محدث.

أي: والله تعالى قديمٌ كما سيحيى بيانه، فلو كان الباري تعالى موجباً لكان أثره - أعني العالم - أيضاً قديماً؛ لقدّمه تعالى، لكن العالم محدث؛ فحدوّه دليل على أنّ فاعله والحالة هذه قادر؛ لاستحالة انفكاكه أثر الموجب عنه».

(٤) في حاشية الأصل: «العالم: أعيان وأعراض، والأعيان أجسام وجواهر».

(٥) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٢-٣٣.

محدث؛ لأن كل جسم لا ينفك من الحوادث - أعني الحركة والسكون - وهما حادثان

قوله: «مُحَدَّث»^(١).

المُحَدَّث والحادثة بمعنى، وهو: الموجود المسبوق بالعدم أو بالغير^(٢).

قوله: «كُلَّ جسم».

الجسم: هو المتحيّز الذي يقبل القسمة^(٣).

والجوهر: هو المتحيّز الذي لم يقبل القسمة^{(٤)(٥)}.

والعرض: هو الحال في المتحيّز^(٦).

قوله: «الحركة».

وهي: حصول الجسم في مكان بعد أن كان في مكان آخر^(٧).

والسكون: هو حصول ثابٍ في زمانٍ ثابٍ في مكان واحد^(٨).

(١) في حاشية الأصل: «قوله: محدث، أي مسبق بالعدم أو بالغير».

(٢) ينظر النكت الاعتقادية: ١٦.

(٣) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٢.

(٤) ينظر الحدود والحقائق (ضمن رسائل الشريف المرتضى): ٢ / ٢٦٧.

(٥) ذكر الشيخ المفيد^{رحمته} أربعة أقسام للجوهر، وهي: الفرد، والخطّ، والسطح، والجسم، وما ذكره المصنّف هو تعريف الجوهر الفرد. [ينظر النكت الاعتقادية: ١٧]

(٦) ينظر النكت الاعتقادية: ١٧.

(٧) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٣.

(٨) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٣.

لاستدعائهما المسبوقية بالغير، وما لا ينفك من المحدث فهو محدث

قوله: «لاستدعائهما»^(١)، أي: اقتضاءهما، واستلزامهما، واقتقارهما.

قوله: «وما لا ينفك عن الحوادث»^(٢)، ولا يخلو عنها.

(١) في حاشية الأصل: «المسبوقية بالغير؛ وذلك لأن الحركة: هي الكون في المكان الثاني.

والسكون: هو الكون الثاني في المكان الأول.

ومعنى المسبوقية بالغير: أن يكون الغير موجوداً، ولا يوجد المسبوق فيكون معدوماً، فيكون

وجوده مسبوقاً بالعدم وهو معنى الحادث.

قوله: المسبوقية بالغير.

إن أُريد به غير الحركة والسكون فقد يخالف دعواهم من عدم خلو الجسم عنها.

وإن أُريد غير الحركة الخاصة بأن تكون حركة أخرى مقدّم عليها فكذلك؛ فإن هذا لا يقتضي حدوث ماهية الحركة.

ويمكن أن يُقال بخيار الثاني، ويدلّ على حدوث ماهية الحركة بأن الضرورة حاکمة بحدوث

الماهية إذا ثبت حدوث جميع أفرادها، وبأن الأفراد تكون متناهية بالبراهين والحوادث إذا

كانت متناهية بكون الطبيعة التي لا تتحقّق لها إلّا في صهر أحدها حادثة.

ويمكن أن يختار الأول، ويقال: الحركة والسكون حادثان؛ لكونهما مسبوقين بالغير، وكذا

السابق عليهما؛ إذ هو منقطع عند حدوثهما، والقديم لا ينقطع؛ لأنّ ما ثبت قدمه امتنع

عدمه، فظهر أنّ الجسم لا يخلو من الحوادث، وكلّ ما.. إلخ، [أي: كلّ ما لا يخلو من

الحوادث فهو حادث].

(٢) في حاشية الأصل: «عبارة أخرى: ما لا ينفك عن الحوادث لو كان قديماً لزم اجتماع العدم

والحدوث.

وبعبارة أخرى: ما لا يخلو عن الحوادث لو ثبت في الأزل لزم ثبوت الحادث في الأزل.

وبعبارة أخرى: ما لا يخلو عن الحوادث لو كان قديماً لخلا عن الحادث، وإلّا لزم وجود

الحادث أزلاً وهو باطل؛ لاستحالة اجتماع النقيضين.

وبعبارة أخرى: ما لا يخلو عن الحوادث لو كان قديماً لزم اجتماع النقيضين أو بطلان ما ثبت

بالضرورة».

بالضرورة، فيكون المؤثر فيه - وهو الله تعالى - مختاراً؛ لأنه لو كان موجباً لم يتخلف أثره عنه بالضرورة، فيلزم إما قدم العالم أو حدوث الله تعالى وهما باطلان،

قوله: «بالضرورة».

لأنه لو لم يكن العالم حادثاً لكان قديماً؛ إذ لا واسطة بينهما. وحينئذ لا يخلو إما أن يكون معه في القدم شيء من تلك الحوادث اللازمة له أو لا، فإن كان لزم اجتماع القدم والحدوث، وهو محال؛ لأنهما متنافيان لا يجتمعان في شيء واحد، وهو ظاهر.

وإن لم يكن معه من تلك الحوادث لزم خلوّ الجسم عن الحركة والسكون اللذين ثبتا للجسم بالضرورة، وخلوّ الجسم عن الحركة والسكون محال؛ لِمَا ذكر، فلزم أن يكون الجسم حادثاً، وهو المطلوب.

قوله: «لم يتخلف»^(١)، أي: لم ينفك.

قوله: «أثره»، أي: فعله، وهو العالم.

قوله: «فيلزم»، أي: أحد الأمرين المحالين.

قوله: «وهما»^(٢)، أي: قَدَم العالم وحدث الواجب تعالى محال؛ لأنه ثبت

(١) في حاشية الأصل: «قوله: لم يتخلف؛ لأن أثر الموجب التام كذلك.

قيل عليه: يجوز تخلفه عنه إذا توقّف صدوره عنه على شرط، فلتأمل.

ويندفع ذلك بإثبات حدوث جميع ما سوى الله تعالى» [ينظر مفتاح الباب: ١٨٥-١٨٦].

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: وهما باطلان، أما قَدَم العالم فلما ثبت من حدوثه، وأما حدوثه تعالى فلما سبّين من قدمه».

وقدرته تتعلق بجميع المقدورات؛ لأن العلة المحوجة هي الإمكان ونسبة ذاته إلى الجميع بالسوية،

حدوث العالم وقَدَم الواجب^(١).

قوله: «وقدرته تتعلّق... إلخ.

يعني بذلك عموم قدرته تعالى من أنّه قادر على كلّ مقدور، ولو كان خلاف معلوم الوقوع.

قوله: «لأنّ العلة»^(٢)، أي: السبب الذي يوجب تعلّق القدرة بالمقدور ليس إلّا الإمكان؛ إذ الوجوب والامتناع ليسا من متعلّقات القدرة.

قوله: «إلى الجميع»، أي: إلى جميع المقدورات.

قوله: «بالسوية»، أي: متساوية ليس تعلّقه ببعض أولى من البعض الآخر؛ لكون كلّ واحد من المقدورات ممكناً بالنسبة إلى الواجب تعالى، ولذلك الممكن بالنسبة إلى الممكن ليس على السوية، ووجود الممكن إنّما يُستفاد من الواجب،

(١) في حاشية الأصل: «فثبت أنّ الله تعالى قادرٌ مختارٌ، يفعل ما يشاء بقدرته وإرادته، والمخالف في هذا الأصل الحكماء؛ حيث ذهبوا إلى أنّه تعالى موجبٌ، أي: حيث هو يجب صدور العالم عنه، ولا يصحّ منه تركه» [ينظر كشف المراد: ٢٦٤-٢٦٥].

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: لأنّ العلة المحوجة إلى الفاعل في الممكن، قال الشارح: (لأنّ المقتضي للمقدور هو الإمكان وهو مشترك) [ينظر النافع يوم الحشر: ٣٦].

أقول: الإمكان هو علة الحاجة إلى الفاعل سواء كان موجباً أو مختاراً، وعلى قول من ذهب إلى أنّ علة الحاجة الحدوث [فـ] في الاستدلال بهذا الوجه نظراً [ينظر: كشف المراد: ٧٨، مفتاح الباب: ١٨٨-١٨٩].

فيكون قدرته عامة.

الثانية: أنه تعالى عالم؛ لأنه تعالى فعل الأفعال المحكمة المتقنة،

فلو فرض تعلّق قدرته ببعض دون بعض؛ لزم الترجيح من غير مرجّح، وهو محالٌّ، فيكون قادراً على كلّ مقدور، وهو المطلوب^(١).

قوله: «عامة»، أي: شاملة متعلّقة بكلّ مقدور، أي: لجميع الممكنات الواقعة وغير الواقعة كما ذكر.

قوله: «عالمٌ» أي: متّصف بالعلم الذاتي، العلم هنا: هو الكشف والظهور. ومعنى كونه عالماً: هو أنّ الأشياء تنكشف وتظهر له بحيث لا يغيب عنه شيءٌ، فيعلم الواجب واجباً، والممكن ممكناً، والممتنع ممتنعاً^(٢)، والدليل على ذلك ما ذكره المصنّف.

قوله: «المُحكّمة المُتّقنة»^(٣).

المراد بالفعل المُحكّم المُتّقن: هو الفعل الذي يوافق غرض الفاعل، ويحصل مقصوده منه^(٤)، كالسيف القاطع، والكتابة الحسنة، وكاليد للبطش

(١) في حاشية الأصل: «إذا صدر عنه بعضّ بالقدرة يجب أن يصدر عنه الكلّ، وإلا لزم التخصيص».

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ٣٧.

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: فَعَلَّ الأفعال المُحكّمة... إلخ.

فإنّه تعالى خلق الأفلاك، والعناصر، وأنواع المركّبات، على اتّساق، وانتظام، وإحكام يحار فيه العقول، والمراد بالإحكام والإنقان: خلّوها عن وجوه الإخلال وجهات نقصان».

(٤) ينظر النكت الاعتقاديّة: ٢٣.

وكل من فعل ذلك فهو عالم بالضرورة، وعلمه يتعلق بكل معلوم لتساوي نسبة جميع المعلومات إليه؛

والقبض، والعين للنظر، ونحو ذلك؛ فإنّها تحتوي على هيئة ما أراد منه، موافقة الغرض^(١).

قوله: «فهو عالم بالضرورة».

وينبّه عليه أنّ بديهية العقل تحكّم بأنّ مثل ذلك لا يصدر عمّن لا علم له.

قوله: «وعلمه يتعلّق... إلخ».

يعني به^(٣) عموم علمه من أنّه عالم بكلّ معلوم لا تخفى عليه خافية.

قوله: «بكلّ معلوم»، أي: سواء كان واجباً، أو ممكناً، أو ممتنعاً، فمتعلّق العلم أعمّ من متعلّق القدرة.

قوله: «لتساوي نسبة جميع المعلومات إليه»^(٤)؛ لكونها ممكنة، فلو علم

(١) ورد في حاشية الأصل باللّغة الفارسيّة ترجمة لما في المتن: «مراد بفعل محكم متقن: هر فعلیست که اغراض و فواید بر آن مترتب شود، چنانکه مقصود و غرضی (...)[ما بین القوسین في الأصل طمس]، و مراد فاعلست: چون سیف قاطع، و بناء حسن، و کتابت حسنه، و چون دست از برای زدن و گرفتن، و پای از برای رفتن، و چشم از برای دیدن».

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: وكلّ من كان كذلك... إلخ. فإنّ من رأى بيوتاً مختلفة تشتمل على هيئة مخصوصة، وعلى ملاءمة بين أجزائه توافق الغرض من بنائه، جزم بأنّ بانيها عالم بها ويطريق بنائها جزءاً لا شكّ فيه».

(٣) في حاشية الأصل: «بذلك - خ».

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: لتساوي نسبة جميع... إلخ. فإذا ثبت كونه تعالى عالماً ببعض ثبت أنّه عالم بالكلّ، وهو أعمّ من القدرة؛ إذا القدرة تتعلّق

لأنه حي يصح أن يعلم كل معلوم، فيجب له ذلك؛ لاستحالة افتقاره إلى غيره.
الثالثة: إنه تعالى حي؛ لأنه تعالى قادر عالم، فيكون حياً بالضرورة.

بالبعض دون البعض كان ترجيحاً من غير مرجح، وهو باطل.
وأيضاً صفاته تعالى صفات كمال، فخلوّه عن الكمال نقص محال عليه.
وقوله: «لأنه حيٌّ.. إلخ.

هذا دليل للمصنّف على تساوي نسبة المعلومات إليه، وفي بعض النسخ:
(ولأنه حيٌّ) بالواو، فيكون دليلاً آخر على عموم علمه.

قوله: «لاستحالة افتقاره إلى غيره»^(١)، أي: عند غيبة شيء من المعلومات عنه
يلزم افتقاره إلى غيره؛ لاستعلام الشيء الغائب عنه، فيلزم حينئذٍ إمكانه، وهو
محال، فيكون عالماً بكلّ معلوم، وهو المطلوب.

قوله: «إنه تعالى حيٌّ»^(٢)، المراد بكونه حياً أنه يصحّ منه أن يقدر ويعلم.
قوله: «بالضرورة»؛ لاستحالة كون اللا حيّ - كالجهد - قادراً عالماً.

→

بالممكنات، وهو يتعلّق بالمعلومات كلّها: الواجبات، والممكنات، والممتنعات». ^(١) في حاشية الأصل: «قوله: لاستحالة افتقاره إلى غيره؛ لأنّ العلم صفة ذاتية، فإذا صحّ ثبوته
لذاته يجب ذلك، وآلا لاحتاج الذات في اتّصافه به إلى غيره، وهو محال».

^(٢) في حاشية الأصل: «قوله: حيّ».
اختلفوا في معنى حياته تعالى، فقيل: هي كونه يصحّ أن يقدر ويعلم، وهو مذهب الحكماء
وأبي الحسن البصريّ من المعتزلة، وقال الجمهور: إنها صفة توجب صحّة العلم والقدرة
[ينظر النافع يوم الحشر: ٤٠].

الرابعة: إنه تعالى مرید وکاره؛ لأن تخصيص الأفعال بإيجادها في وقت دون آخر لابد له من مخصص

قوله: «مرید»^{(١)(٢)}، أي: متّصف بالإرادة، والإرادة عند المتكلمين: صفة للحيّ تقتضي ترجيح الفعل على الترك بواسطة القدرة^(٣)، والكراهة بخلافه^(٤).
قوله: «دون آخر»^(٥).

مع تساوي الأوقات بالنسبة إليه في القدرة الذاتية والعلم الذاتي.
قوله: «من مخصّص»، أي: مرجّح معيّن، ولا يصلح أن يكون ذلك المخصّص هو القدرة؛ إذ القدرة من شأنها التأثير والإيجاد من غير واسطة ترجيح، وكذلك العلم؛ لأنّ من شأنه الكشف والظهور بلا ترجيح.

(١) في حاشية الأصل: «الباري تعالى مرید وکاره، عقلاً ونقلاً».

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: الإرادة».

قيل: هي العلم بالمصلحة [ينظر: النكت الاعتقادية: ٢٥، كشف المراد: ٤٠١-٤٠٢]، كما أنّ الكراهة هي العلم بالمفسدة، وهذا التعريف فاسدٌ من وجوه:
أ- إنّ الإرادة مبعوث، والعلم بالمصلحة باعث، وهما متغايران.
ب- الإرادة مسبوق بالعلم بالمصلحة، وهو سابق عليها، فلم يجوز أن تكون هي هو، وإلاّ لزم أن يكون المتأخّر عين المتقدّم.

ج- إنّ المحقّقين منهم قالوا: إنّ الإرادة صفة للحيّ، مخصّصة لأحد المقدورين، تتوقّف على العلم بالمصلحة، ولا شكّ أنّ الموقوف غير الموقوف عليه [ينظر: كشف المراد: ٤٠٢، النافع يوم الحشر: ٤٢].

(٣) ينظر التعريفات: ١٦.

(٤) ينظر الفروق اللّغوية: ٤٥١.

(٥) في حاشية الأصل: «وعلى حقيقة دون أخرى، وعلى شكل دون آخر».

هو الإرادة، ولأنه تعالى أمر ونهى وهما يستلزمان الإرادة والكره بالضرورة.

وأما بقية الصفات - كالحياء، والسمع، والبصر - فظاهرة أنها لا تصلح للترجيح والتخصيص أيضاً؛ لأنها راجعة إلى القدرة والعلم، فيكون المخصص غير هذه المذكورات، وهو الإرادة والكره.

قوله: «هو الإرادة»^(١)، فيكون مريداً للإيجاد والترك، وهو معنى كونه كارهاً^(٢).

قوله: «ولأنه تعالى أمر»، كقوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٣).

قوله: «ونهى»، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا﴾^(٤)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٥).

قوله: «وهما»، أي: الأمر والنهي.

قوله: «يستلزمان»؛ إذ الحكيم لا يأمر إلا بما يُريد، ولا ينهى إلا عما يكره.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: الإرادة.

وهي صفة تقتضي ترجيح أحد المتساويين على الآخر، فذهب أبو الحسين وجماعة من المتكلمين [إلى] أنها الداعي، وهو: علم الفاعل، أو ظنه، أو اعتقاده باشتغال الفعل على مصلحة. وفي حقه تعالى: هو العلم بذلك، وهي إن تعلقت بفعل نفسه يجب حصوله، وإن تعلقت بفعل الغير لا يجب ذلك كالأموار. وأما الكراهة فالظاهر من كلامهم: هو العلم بوجود المفسدة، فيكون باعثاً على الترك [ينظر كشف المراد: ٤٠١-٤٠٢].

(٢) في حاشية الأصل: «وقيل الإرادة: هي نفس الأمر بالشيء، والكراهة نفس النهي عن الشيء» [ينظر النافع يوم الحشر: ٤٢].

(٣) سورة البقرة: من الآية ٤٣.

(٤) سورة الإسراء: من الآية ٣٢.

(٥) سورة الإسراء: من الآية ٣٣.

الخامسة: إنه تعالى مدرك؛ لأنه تعالى حي فيصح أن يدرك، وقد ورد القرآن بثبوته له،

قوله: «مُدْرِك»، أي: عالم بها ندركه بالحواس، لا بجارحة وحاسة.

قوله: «لأنه حي»، أي: يصح أن يعلم كل معلوم كما مرّ، ومن جملة المعلومات المدركات، فيصح أن يُدرك، أي: يعلم بالمدرّك.
فائدة:

الإدراك غالباً يُطلق على الاطلاع على الأمور الخارجيّة بواسطة إحدى الحواس الظاهرة - السامعة، والباصرة، واللامسة، والذائقة، والشامة - ولما دلّ الدليل السمعيّ على اتّصافه تعالى بالإدراك وجب التصديق به؛ لئلا يلزم تكذيب الصادق، ولما خالف ظاهر معناه الدليل العقليّ وجب حمله على المجاز، وهو العلم بالمدرّكات، فمعنى كونه تعالى مدركاً: أنّه تعالى عالم بالمدرّكات كالمسموعات، والمبصرات، .. وغير ذلك.

والدليل على ذلك ما ذكره المصنّف.

قوله: «ورد القرآن..»^(١) إلخ.

(١) في حاشية الأصل: «قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾.

قال الشارح: (دلّ النقل على ثبوت الإدراك له تعالى، ويرجع فينا إلى تأثير الحاسة، وهنا ممتنع في حقّه تعالى، فإدراكه تعالى هو علمه) [ينظر النافع يوم الحشر: ٤٣].

أقول: الظاهر أنّه شيء يتبع التأثير فيكون صفة أخرى غير العلم (...) [ما بين القوسين في الأصل طمس].

هذه الصفات إضافية فعدها في الصفات الحقيقيّة لا يخلو عن تعسف.

فيجب إثباته.

السادسة: إنه تعالى قديم أزلي باقي أبدي؛ لأنه واجب الوجود،

كقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾^(١)، وكقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٢).

قوله: «فيجب إثباته له»؛ لثلاً يلزم الكذب.

قوله: «إنه تعالى قديم...»^(٣) إلخ.

القديم: هو الموجود الغير المسبوق بالعدم أو بالغير^(٤)، وقيل: هو الذي لا أول لوجوده^(٥).

والأزلي: هو الذي لا أول لوجوده^(٦)، وقيل: هو المصاحب للأزمنة الماضية جميعاً، أي: محققة كانت أو مقدرة^(٧).

والباقي: هو مستمر الوجود.

(١) سورة الأنعام: من الآية ١٠٣.

(٢) سورة الشورى: من الآية ١١.

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: قديم».

هو ما لا أول لوجوده، ولا هو مسبوق بشيء، أزلي، هو المصاحب للأزمنة الماضية جميعاً، باق مستمر الوجود، سرمدى أبدي، هو المصاحب للأزمنة المستقبلية جميعاً، أي: محققة ومقدرة».

(٤) ينظر النكت الاعتقادية: ١٦.

(٥) ينظر الحدود والحقائق (ضمن رسائل الشريف المرتضى): ٢٧٩ / ٢.

(٦) ينظر التعريفات: ٢١.

(٧) ينظر نضد القواعد الفقهية: ٣١٥.

فيستحيل العدم السابق واللاحق عليه.

السابعة: في أنه تعالى متكلم للإجماع، والمراد بالكلام الحروف المسموعة المنتظمة، ومعنى أنه تعالى متكلم أنه أوجد الكلام في جسم من الأجسام،

والأبدى: هو الذي لا نهاية لوجوده، وقيل: هو المصاحب للأزمنة المستقبلية جميعاً محققة أو مقدرة.

والسرمدى يعم الجميع؛ لأن معناه دائم الوجود^(١)، ولهذا جعل المصنّف مجموع هذه الصفات الأربعة في رمز واحد، فتأمل.

قوله: «فيستحيل... إلخ؛ إذ الواجب هو الذي لا يجوز عليه العدم.

قوله: «بالإجماع»^(٢)، وهو حجة كما مرّ، فيكون متكلماً، وهو المطلوب.

قوله: «أوجد الكلام»^(٣)؛ لإيصال غرضه إلى الخلق، كما خلق في الشجرة حين كلم موسى ﷺ^(٤).

(١) لمجموع التعاريف ينظر: كشف المراد: ٨٢، التعريفات: ١٧، النافع يوم الحشر: ٤٣-٤٤، مفتاح الباب: ٢٠٧.

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: متكلم بالإجماع، أي: من الأمة، وبالتواتر عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام» [ينظر مفتاح الباب: ٢١٢].

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: ومعنى الكلام الحروف المسموعة، فيكون من الصفات النقليّة، ويرجع إلى القدرة؛ فإنّ القادر على إيجاد الكلام يسمى متكلماً. وقوله: «منتظمة» قيل: احترز بها عن المتخيلة».

(٤) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (سورة النساء: ١٦٤).

وتفسير الأشاعرة غير معقول.

قوله: «وتفسير الأشاعرة..»^(١) إلخ.

الأشاعرة فسّروا كلامه تعالى بأنه: (معنى قائم بذاته قديم، ليس بحرف، ولا صوت، ولا خير، ولا استخبار، ولا أمر، ولا نهي، ولا غير ذلك من أساليب الكلام)^(٢).

وهذا التفسير غير معقول، أي: لا يجوّز العقل وقوعه، بل لا يتصوّره؛ لأنّ ذلك المعنى^(٣) إنّ كان واجباً لزم تعدّد الواجب، وإنّ كان ممكناً حادثاً لزم أن تكون ذاته تعالى محلاً للحوادث، وهما محالان.

وأيضاً كلامه تعالى مسموع؛ لقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾^(٤)، والمعنى الذي ذكره غير مسموع، فلا يكون كلاماً.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: وتفسير الأشاعرة.. إلخ.

أي: بأنه معنى في ذات المتكلم، يخبر بإيجاد الحروف والأصوات عمّا يريد الإخبار به، ويتمسكون بقول الشاعر:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

[ينظر: الفصل في الملل: ٣/ ٢١٩، ونُسب البيت للأخطل، ينظر تفسير الرازي: ١/ ٢٠].

(٢) نُقِلَ عَنْهُمْ فِي (النافع يوم الحشر: ٤٤-٤٥).

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: ذلك المعنى.

أي: لا يخلو إمّا أن يكون موجوداً أو معدوماً، لا جائز أن يكون معدوماً؛ لأنّ الموجود لا يتصف بالمعدوم، فلا بدّ أن يكون موجوداً، فحيث إنّ إمّا أن يكون واجباً أو ممكناً، فإنّ كان واجباً.. إلخ».

(٤) سورة التوبة: من الآية ٦.

الثامنة: في أنه تعالى صادق؛ لأن الكذب قبيح بالضرورة، ولأنه تعالى منزّه عنه لاستحالة النقص عليه.

وقول المصنّف: «وتفسير الأشاعرة غير معقول»^(١) إشارة إلى لزوم هذه المحالات - على تقدير كون كلامه معنى - فلا يكون معنى، بل يكون حروفاً وأصواتاً حادثه، وهو المطلوب.

قوله: «إنّه تعالى صادق»^(٢)، أي: كلّ ما أخبر به فهو واقعٌ مطابقٌ ليا في نفس الأمر، وهذه المسألة متفرّعةٌ على كونه تعالى متكّلاً، وهو مذهب المليّين.

قوله: «لأنّ الكذب قبيح بالضرورة»؛ لأنّ العقلاء يذمّون الكاذب لكذبه.

قوله: «لاستحالة النقص...» إلخ.

إذ القبيح لا يفعله إلّا الناقص^(٣) في ذاته أو صفاته، والله تعالى غنيٌّ في ذاته وصفاته؛ لكونه واجب الوجود، فيكون صادقاً، وهو المطلوب.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: غير معقول؛ فإنّ المعقول منه: هو القدرة أو العلم، وليس به، وكذلك باقي الصفات».

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: صادق».

في جعل الصدق صفة حقيقية مع أنّ الكلام صفة إضافية نظر.

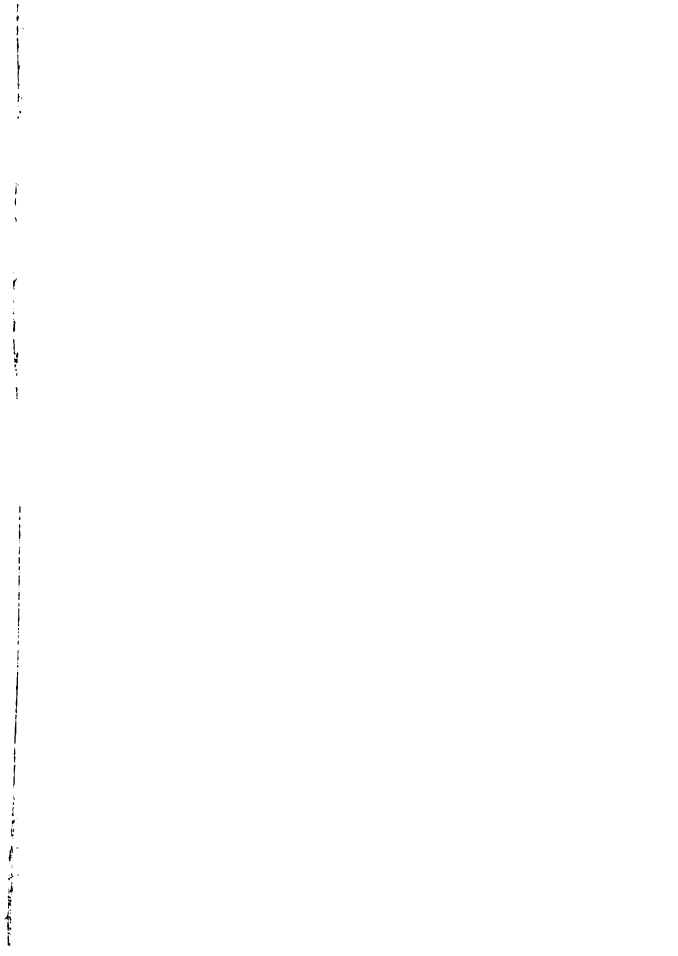
الصدق: هو مطابقة الحكم للواقع، والكذب عدم مطابقته له. [ينظر: التعريفات: ١٣٢، النافع يوم الحشر: ٤٧] مثاله كما إذا أخبرت بقيام زيد، وهو في الواقع قائمٌ.

الواقع: هو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري. (مطوّل) «[المطوّل: ٣٨].

(٣) في حاشية الأصل: «قيل: إنّ أريد بالنقص النقص في الفعل فليس إلّا القبح، وإنّ أريد به النقص في الصفة فليس الكلام من الصفات الحقيقية حتّى يلزم هذا، فتأمّل».

[الفصل الثالث :

في الصفات السلبية]



الفصل الثالث :

في صفاته السلبية

وهي سبع:

الأولى: في أنه ليس بمركب، وإلا لكان مفتقراً إلى أجزائه،

قوله: «ليس بمركب»^(١)، لا ذهنًا، ولا خارجًا.

المركب ما له جزء كالسكنجيين؛ فإنه مركب من العسل، والخَلّ، والنعناع، والبسيط بخلافه، ويُسمّى الواحد الحقيقي.

قوله: «ولّا»، أي: وإن لم يكن كذلك بل يكون مركبًا.

قوله: «إلى أجزائه».

وأجزاؤه غيره؛ لأنك تقول: الجزء ليس بكلّ، فلو كان الجزء عين الكلّ لما جاز سلبه عنه، وإذا ثبت أنّ أجزاء الكلّ غيره كان المركب مفتقراً إلى غيره، وكلّ مفتقرٍ إلى الغير ممكنٌ، فيلزم أن يكون الواجب ممكنًا، وهو محالٌ، فلا يكون مركبًا؛ لأنّ كلّ مركبٍ ممكنٌ، ولا شيء من الممكن بواجبٍ، فلا شيء من الواجب بمركبٍ، وهو المطلوب.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: ليس بمركب.. إلخ.

إن قيل: هذا إنّما يتم في الأجزاء الخارجية، وأمّا الذهنية فلا؛ إذ تمتاز بينها وبين الماهية في الوجود. أقول: الأمران الذهنيان يحتاجان إلى قيام لهما حتى يقبلا الوجود، ويحتاجان في الوجود إلى الغير، وكذلك الماهية، فيكون ممكنًا.

والمفتقر ممكن.

الثانية: إنه تعالى ليس بجسم ولا عرض، وإلا لافتقر إلى المكان ولا تمتنع انفكاكه من الحوادث فيكون حادثاً

قوله: «والمفتقر ممكن»، والواجب ليس بممكن، فلا يكون مركباً، وهو المطلوب.

قوله: «ليس بجسم»^(١).

الجسم: هو المتحيز الذي يقبل القسمة كالحوانات.

والعرض: هو الحال في التحيز كالسواد والبياض من الألوان، والحلاوة والحموضة من الطعوم، والحرارة والبرودة من الكيفيات^(٢).

قوله: «وإلا لافتقر إلى المكان».

والمحل بالضرورة، والمكان والمحل غيره تعالى، فيكون ممكناً، وهو محال.

قوله: «ولا تمتنع.. إلخ».

أي: وعلى تقدير كونه جسماً وعرضاً يمتنع انفكاك ذاته عن الحوادث،

(١) في حاشية الأصل: «قوله: ليس بجسم.. إلخ».

بعض المشبهة يقول: إنه جسم حقيقة، ومنهم من تسرّ بالبلكفة [أي: بلا كيف]، فقال: هو جسم، وله حيز، وليس نسبته إلى حيزه كنسبة الأجسام إلى أحيائها، وهكذا انتفى جميع خواص الجسم، حتى لا يبقى إلا اسم الجسم، فقليل: هؤلاء لا يكفرون، بخلاف المصرّحين بالجسمية. وأكثر المجسمات هم الظاهريون المتبعون ظواهر الكتاب والسنة، وأكثرهم المحدثون [ينظر: الملل والنحل: ١/ ١٠٣-١٠٨، النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم: ٢٠٨]، والصحيح: أن كل من اعتقد أن الله تعالى جسم فقد كفر، سواء أنه كالأجسام أو لا.

(٢) للتعريفيين ينظر: النكت الاعتقادية: ١٨، النافع يوم الحشر: ٣٢، ٥٠.

وهو محال، ولا يجوز أن يكون في محل وإلا لافتقر إليه، ولا في جهة وإلا لافتقر إليها،

كالحركة والسكون كما مر^(١)، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كما مر^(٢)، فتذكر؛ فإن الذكرى تنفع^(٣).

قوله: «وهو محال»؛ لأنه تعالى قديم فلا يكون جسماً ولا عرضاً، وهو المطلوب. قوله: «في محل».

المراد بـ(المحل) هو المتحيز الذي تحلّ فيه الأعراض^(٤)، جسماً كان أو جوهرأً، فالجسم متحيز تحلّ فيه الألوان، والأضواء، والطعوم،.. ونحو ذلك. والجوهر - كالنفس - يحلّ فيه: العلم، والعدالة، والشجاعة،.. ونحو ذلك. قوله: «لافتقر إليه»؛ إذ المحلّ غيره، فيكون ممكناً. قوله: «ولا في جهة».

المراد بالجهة: هو مقصد المتحرك ومتعلق الإشارة الحسية^(٥)، بأن يُقال: هنا أو هناك، وهي ستّ: فوق، وتحت، واليمين، والشمال، وخلف، وقدام. قوله: «لافتقر إليها»، أي: إلى الجهة؛ لأنّ الجهة غيره، فيكون ممكناً، وهو محال؛ إذ الاستغناء يمنع.

(١) ينظر ص ٦٧.

(٢) ينظر ص ٦٦-٦٧.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الذاريات: ٥٥).

(٤) ينظر النكت الاعتقادية: ٢٩.

(٥) ينظر النكت الاعتقادية: ٢٩.

ولا يصح عليه اللذة والألم لامتناع المزاج عليه، ولا يتحد بغيره

قوله: «الألم واللذة»^(١)، هما أمران وجدانيان ضروريان.

وإن شئت قلت: اللذة إدراك الملائم ديناً من حيث هو كمالٌ وخيرٌ، والألم إدراك المنافي كذلك^(٢).

وهما محالان على الله تعالى؛ لأنهما من توابع المزاج، والمزاج عرضٌ، والله تعالى ليس بعرضٍ، فلا يلتذ ولا يتألم، وهو المطلوب.

قوله: «المزاج».

هو كيفيةٌ متوسطةٌ حاصلةٌ من تفاعل العناصر الأربعة: النار، والهواء، والماء، والتراب، بحيث يكسر كلُّ سورة الآخر^(٣)، وعند ذلك تستقر العناصر عليها، فتلك هي المزاج، فاعتدال بقائها يوجب اللذة، وضده يوجب الألم والله أعلم.

قوله: «ولا يتحد بغيره».

الاتحاد: صيرورة شيئين موجودين شيئاً واحداً موجوداً^(٤)، فهو فرع الوجود، وهذا المعنى محالٌ على الله تعالى؛ لأنَّ المتحدّين - بعد اتحادهما - إن بقيا موجودين فلا اتحاد؛ لأنهما اثنان لا واحد، وإن عُدما فلا اتحاد أيضاً؛ لأنَّ الاتحاد فرع الوجود، بل حصل أمرٌ آخر وهو عدمهما.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: لا يصح عليه الألم واللذة، قيل: الألم مطلقاً، واللذة الحسية.

قوله: لامتناع المزاج عليه.. إلخ، وهما تابعان للمزاج».

(٢) ينظر: التعريفات: ٣٤، ١٩١، النافع يوم الحشر: ٥٢.

(٣) ينظر التعريفات: ٢١١.

(٤) ينظر: التعريفات: ٨-٩، النافع يوم الحشر: ٥٣.

لامتناع الاتحاد مطلقاً.

الثالثة: في أنه تعالى ليس محلاً للحوادث؛ لامتناع انفعاله عن غيره وامتناع النقص عليه.

وإنْ عُدَّ أحدهما وبقي الآخر فلا اتحاد أيضاً؛ لأنَّ المعدوم لا يتحد بالموجود، وأيضاً الغير الذي يتحد به الواجب لا يخلو إما أن يكون واجباً أو ممكناً، فإن كان واجباً لزم تعدد الواجب، وهو باطل؛ لما يجيء بيانه^(١)، وإن كان ممكناً فبعد الاتحاد إن كان واجباً صار الممكن واجباً، وإن كان ممكناً صار الواجب ممكناً، وهما محالان، فهذا معنى قول المصنّف: «لامتناع الاتحاد مطلقاً»^(٢) وجاباً كان الغير أو ممكناً.

قوله: «ليس محلاً للحوادث»، أي: لا يجوز أن يكون له صفات حادثة؛ لأنّه يلزم من ذلك حدوثه.

قوله: «انفعاله»^(٣)، أي: تأثره وتغيره؛ لأنَّ كلّ متغير حادثٌ.

قوله: «وامتناع النقص عليه»^(٤)؛ لأنَّ صفات الله تعالى صفات كمال؛ فلو كانت متجددة لزم خلوه عن الكمال، وهو نقص محالٌ عليه.

(١) ينظر ص ٨٩.

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: لامتناع الاتحاد مطلقاً.

أي: سواء كان بمعنى صيرورة الشيء شيئاً آخر، بحيث يكون المجموع شخصاً واحداً آخر، كما يقال: صار التراب طيناً، أو بطريق الاستحالة».

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: لامتناع انفعاله.. إلخ.

ولمّا كان منتفياً عنه تعالى قبل الحدوث لم يكن أثراً للذات البحث، وإلا يلزم الترجيح من غير مرجح؛ فيكون أثراً لغيره، أو باعتبار غيره؛ فيكون منفعلاً عن ذلك الغير».

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: وامتناع النقص عليه.. إلخ.

ويلزم على تقدير كونه محلاً لحادث أن يكون ناقصاً حال خلوه عنه؛ إذ هو صفة كمال لا محالة، فيكون الخلو عنه نقصاً».

الرابعة: إنه تعالى يستحيل عليه الرؤية؛ لأن كل مرئي فهو ذو جهة؛ لأنه إما مقابل أو في حكم المقابل بالضرورة، فيكون جسماً وهو محال، ولقوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ النافية للأبد.

قوله: «الرؤية»، أي: إدراكه بحسّ البصر لا بعين البصيرة.

قوله: «مرئي»، أي: مُدْرَكٌ بالبصر.

قوله: «مقابل»^(١)، أي: حقيقة كالأجسام.

قوله: «أو في حكمه»، أي: بالواسطة كالصورة في المرآة، والعرض في المحل من البياض والسواد ونحوهما.

قوله: «بالضرورة»، والمقابلة لا تصحّ إلا بين شيئين حاصلين في الجهة.

قوله: «فيكون جسماً»، أو لوناً؛ إذ الرؤية لا تقع إلا على الأجسام والألوان كما ترى، فلا يكون مرئياً، وهو المطلوب.

قوله: «ولقوله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾»^(٢).

وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة على نفي رؤيته تعالى: أن قوم موسى عليه السلام لما ألتوا عليه في طلب الرؤية بدليل قوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَى أَكْبَرَ مِنْ

(١) في حاشية الأصل: «قوله: إمّا مقابل.. إلخ.

قالت الأشاعرة: هذه الشرائط شرط في إدراكنا في هذه النشأة، ولا يلزم من ذلك كونه شرطاً في الآخرة؛ إذ في قدرة الله تعالى أن يخلق في البصر قوة يتمكّن من إدراك ذاته من دون تلك الشرائط. [ينظر الإبانة: ٢٥، ٤٧]

قلنا: إن هذا الكلام يرجع إلى الانكشاف التام، ونحن لا ننكره، فتأمل.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.

ذَلِكَ ﴿^(١)﴾ الآية، ولم يكن له بدٌّ من ذلك سأل لهم، فقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ ﴿^(٢)﴾، فَإِنِّي أَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي أَرَادَ مِنِّي الْقَوْمَ مَمْتَنَعٌ، ولهذا قال: ﴿أَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿^(٣)﴾، أي: أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّكَ لَا تُرَى، فأجيب موسى (عليه السلام) عند ذلك بـ ﴿لَنْ تَرَانِي﴾، أي: الذي طلبته لقومك - وهو الرؤية - لم يحصل أبداً.

﴿تَرَانِي﴾ فعلٌ مستقبل مثبت، و﴿لَنْ﴾ موضوعه لنفي الأبد باتِّفاق ^(٤) أهل اللغة ^(٥)، فإذا دخلت عليه جعلته منفيّاً، وأفاد نفي الأبد.

فمعنى قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾، أي: لا تدركني بحاسة البصر أبداً، أي: لا في الدنيا ولا في الآخرة، فلو فرضنا رؤيته تعالى لزم الكذب، وهو قبيحٌ محالٌ عليه كما سبق، فلا يكون مرثياً أبداً، وهو المطلوب. ^(٦)

(١) سورة النساء: من الآية ١٥٣.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.

(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٤٣.

(٤) في حاشية الأصل: «بشهادة».

(٥) اختلف أهل اللغة في إفادة (لن) للتأييد، ينظر: شرح الرضوي على الكافية: ٣٨ / ٤، وظاهر الزمخشري أنها تفيد ذلك، ينظر الكشف: ١٥٤ / ٢.

(٦) في حاشية الأصل: «قوله: النافية للأبد».

أي: كلمة (لَنْ) في قوله: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ تستعمل لنفي الأبد؛ بشهادة أهل اللغة، فلو فرض جواز الرؤية عليه تعالى لزم الكذب، وهو محال عليه، فلا يكون مرثياً وهو المطلوب.

الخامسة: في نفي الشريك عنه؛ للسمع وللتمانع

قوله: «في نفي الشريك»^(١)، أي: في بيان أن الله واحد لا شريك له في الإلهية.
قوله: «للسمع»^(٢)، أي: للدليل النقلي، وهو القرآن كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٣)، و﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٤).. وأمثال ذلك.

فلو فرض فرد آخر زائد على الواحد لزم الكذب، وهو قبيح محال عليه تعالى كما مر، فيكون واحداً، وهو المطلوب.

قوله: «وللتمانع»^(٥)، أي: دليل التمانع: وهو الذي ذكره المتكلمون^(٦)،

(١) في حاشية الأصل: «القول بوجود الشريك كالقول بعدم الواجب يستلزم المحال، وما يستلزم المحال محال».

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: للسمع نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾» [سورة البقرة: من الآية ١٦٣].

(٣) سورة محمد ﷺ: من الآية ١٩.

(٤) سورة النساء: من الآية ١٧١.

(٥) في حاشية الأصل: «قوله: والتمانع.. إلخ، وقد أُشير إليه بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾» [سورة الأنبياء: من الآية ٢٢].

بيان ذلك: أن التعدد يستلزم إمكان التخالف، وعلى تقدير التخالف استحال وقوع مراد أحدهما، أو كليهما، أو عدم وقوعه، وإمكان المحال محال، فالتعدد المستلزم له محال أيضاً، وبهذا التقرير اندفع ما يُقال من أن الجائز اتفاقهما على خلق هذا العالم بهذا الوجه، تأمل.

(٦) في حاشية الأصل: «قال المتكلمون: لما كان الممكن محتاجاً إلى المؤثر؛ إذ وجوده ليس لذاته، كان التأثير فيه حال عدمه محال، [و] لا لزم إيجاد الموجود، فكان موجوداً بعد العدم، ويكون حادثاً، فيكون المؤثر فيه قادراً؛ لحدوث أثره، وواجب الوجود؛ لبطلان الدور.

وعليه فيكون مؤثر العالم واجب الوجود قادراً مختاراً، وهو المطلوب.

وحينئذ لو فرض إلهان واجبا الوجود لزم المحال؛ لأنه لو تعلّق إرادة أحدهما بإيجاد العالم، والآخر بعده، فإما أن يحصل مرادهما، وينساق الدليل إلى آخره، فتأمل.

يفسد نظام الوجود،

ويُسمّى قياس الخُلف، وهو القياس الذي يثبت المدعى منه بإبطال النقيض^(١)، استدّلوا به على امتناع وجود إلهين.

تقريره:

إنّه لو كان مع الله إله آخر يلزم أن لا يوجد ممكن أصلاً، فيلزم فساد نظام الوجود، وهو باطلٌ.

بيان الملازمة:

إنّه لو أراد أحدهما إيجاد جسم متحرّك، وأراد الآخر تسكينه، فلا يخلو إمّا أن يقع مرادهما، فيلزم اجتماع المتنافيين، أو لا يقع مرادهما فيلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون وعجزهما أيضاً، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيلزم الترجيح بلا مرجح وعجز الآخر أيضاً، والصور كلّها باطلة.

ومنشأ هذا البطلان تقدير كون الإله زائداً على الواحد^(٢)، فيكون واحداً، وهو المطلوب.

قوله: «يفسد نظام الوجود»، أي: على تقدير وجود إلهين يلزم فساد نظام الوجود، بأن لا يكون شيء من الممكنات موجوداً، وهو باطلٌ ضرورة.

→

وفيه نظر؛ لأنّ عدم تعلّق إرادة أحدهما مانع لا يستلزم عجزه، وهذا الدليل - أعني دليل التنازع - مبنيّ على كون المؤثر قادراً.

(١) ينظر اللمعات المشرقية في الفنون المنطقية: ٣١.

(٢) في حاشية الأصل: «وما لزم منه المحال فهو محالٌ، فيكون... إلخ».

ولاستلزامه التركيب؛ لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود، فلا بد من مائزين.

وأصل هذا الدليل قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١).

قوله: «ولاستلزامه التركيب..»^(٢) إلخ، هذا دليل الحكماء^(٣).

تقريره: أنه لو كان في الوجود واجبا وجودا لزم إمكانها.

بيان ذلك: أنها يشتركان في وجوب الوجود، وحينئذ فلا يخلو إما أن يتميزا أو لا، فإن لم يتميزا لم تحصل الاثنينية؛ إذ التميز فرعها، وكان واحداً، وهو المطلوب.

وإن تميزا تركب كل واحد منهما مما به الاشتراك ومما به الامتياز، وكل مركب ممكن كما عرفت، فيكونان ممكنين، هذا خلف.

وفي هذا الدليل نظرٌ كدليل المتكلمين، ولهذا قدّم المصنف دليل السمع، فتأمل.^(٤)

(١) سورة الأنبياء: من الآية ٢٢.

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: ولاستلزامه التركيب، والتركيب يستلزم الإمكان».

(٣) في حاشية الأصل: «قالت الحكماء: وجود الواجبين يستلزم الإمكان، وهو محال، فوجود الواجبين محال، فيكون واحداً، وهو المطلوب».

بيان الملازمة: أنه لو كان في الوجود واجبا وجودا لاشتراكا في الوجوب، فلا بد من مائز، فإن كان داخلاً لزم التركيب، وإن كان خارجاً افتقرا إليه وهو محال، أو تعلق إرادة أحدهما في إيجاد الممكن والآخر عدمه، فإما أن يحصل مرادهما، أو لا، أو يحصل مراد أحدهما.

ففي الأول يلزم اجتماع النقيضين، وفي الثاني ارتفاع النقيضين، وفي الثالث ترجيح من غير مرجح. والأقسام بأسرها باطلة، وكل ما يؤدي فرضه إلى المحال فهو محال، فوجود الإلهين محال، فيكون واحداً وهو المطلوب، (منه) «[ينظر النافع يوم الحشر: ٥٩].

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: فلا بد من مائز.. إلخ، ولا يجوز أن يكون المميز عينه، وإلا ارتفع التعدد. ←

السادسة: في نفي المعاني

قوله: «في نفي المعاني»^(١)، أي: في بيان أن صفاته تعالى عين ذاته وليست زائدة على الذات كما ذهب إليه الأشعري.

فاعلم أن الموجود على قسمين: عين ومعنى^(٢).

فالعين ما له وجود في الخارج كالأعيان^(٣) الموجودة من الحيوان ونحوه. والمعنى ما ليس كذلك، بل له وجود في الذهن خاصة^(٤) كالعلم، والقدرة، والحبس، والمنع.

ويُسمى مبدأ المشتق منها الصفات المحمولة على الذات، كالقدرة يشتق منها قادر مقتدر، وتُحمل على الذات فيقال: ذات قادرة، وكالعلم يتفرع منه عالم، متعلم، وتُحمل على الذات فيقال: ذات عالمة.

→

واعترض عليه القوشجي بأنه: لِمَ لا يجوز كون ذات كل منها متميزاً عن الآخر، ويكون وصف وجوب الوجود مشتركاً بينهما [ينظر شرح التجريد للقوشجي: ٧٩].

(١) في حاشية الأصل: «قوله: نفي المعاني... إلخ.

خلافاً للأشعري فإنه قال: إنَّ الله تعالى معاني قديمة قائمة بذاته تعالى، هي: القدرة، والعلم، والإرادة، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام» [ينظر: مقالات الإسلاميين: ١/ ٢٩٠، الملل والنحل: ١/ ٩٥، المواقف: ١/ ٤٣٧].

(٢) في حاشية الأصل: «المتكلمون من عاداتهم أنهم يعبرون [عن] الجوهر بالعين، والعرض بالمعنى الموضوع».

(٣) في حاشية الأصل: «المصادر والآثار».

(٤) في حاشية الأصل: «هذا إذا كان ذلك المعنى صورة للشيء، وإذا لم يكن صورة له فيجوز وجوده في الخارج أيضاً كالعوارض النفسانية، فافهم».

والأحوال عنه تعالى،

إذا عرفتَ هذا فنقول: هل هذه المبادئ أمورٌ موجودةٌ قائمةٌ بالذات مغايرةٌ لها، أو غير ذلك؟

فأثبتها الأشاعرة، وذهبت إلى أنها قائمة بذاته تعالى زائدة على الذات، وصدور الأفعال عنه تعالى بواسطة تلك المعاني، وهي: القدرة، والعلم، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام^(١).

[قوله]: «والأحوال»^(٢).

هي^(٣) ما أثبتها البهشيّة من المعتزلة، وهي عندهم الواسطة بين الموجود والمعدوم، أي: أنها صفات غير موجودة ولا معدومة، قائمة بموجود، قالوا: إنَّ الله تعالى في الأزل أحوالاً خمسة^(٤)، هي: القادرية، والعالمية، والحياتية، والموجودية، والألوهية، وهذه الخمسة هي المميّزة لذاته تعالى عن سائر الذوات^(٥).

وذهب الحكماء والإمامية إلى أنّه تعالى قادرٌ لذاته، وعالمٌ لذاته، وحيٌّ لذاته، وسميعٌ بصيرٌ لذاته... إلى غير ذلك من الصفات^(٦).

والدليل على ذلك ما ذكره المصنّف.

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين: ١/ ٢٩٠، الملل والنحل: ١/ ٩٥، المواقف: ١/ ٤٣٧.

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: والأحوال، خلافاً لأبي هاشم؛ فإنه أثبت أحوالاً من العالمية، والقادرية، وغير ذلك» [ينظر: الملل والنحل: ١/ ٨٢، المواقف: ١/ ٣٦٤].

(٣) في حاشية الأصل: «تثبيت المحمولات ككونه قادراً عالماً، وهي.. إلخ».

(٤) في حاشية الأصل: «لا زوال لها، ويلزمه القول بقديم سوى الله تعالى».

(٥) ينظر: الملل والنحل: ١/ ٨٢، المواقف: ١/ ٣٦٤.

(٦) ينظر: النافع يوم الحشر: ٥٩-٦٠.

لو كان قادراً بقدرة أو عالماً بعلم وغير ذلك لافتقر في صفاته إلى ذلك المعنى، فيكون ممكناً هذا خلف.

السابع: في أنه تعالى غني ليس بمحتاج؛ لأن وجوب وجوده دون غيره يقتضي استغناء عنه وافتقار غيره إليه.

قوله: «قادراً بقدرة»، أي: زائدة على ذاته، أو قادية.

قوله: «عالماً بعلم»، أي: زائد على ذاته، أو عالمية.

قوله: «أو غير ذلك»، ككونه حياً بحياة أو حية.

قوله: «إلى ذلك المعنى»، وذلك المعنى غيره لا عينه، فيكون مفتقراً إلى الغير.

قوله: «هذا خلف»، أي: باطل.

قوله: «غير محتاج»^(١)، أي: في ذاته وصفاته.

قوله: «وجوب وجوده»، أي: كونه واجب الوجود.^(٢)

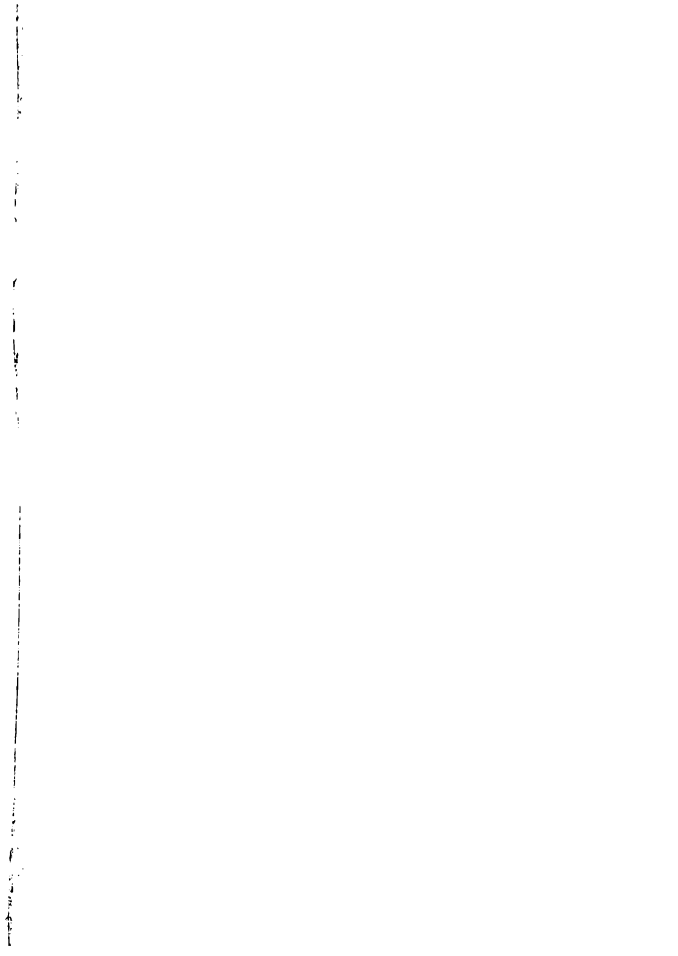
قوله: «وافتقار ما عداه إليه»؛ لأن وجود غيره من الموجودات مستفاد منه؛ لإمكانه.

(١) في حاشية الأصل: «الغني في اللغة: مَنْ استغنى بها في يده عما في أيدي الناس، ومنه: القناعة غنى». [ينظر العين: ١/ ١٧٠، ٤/ ٤٥٠]

وفي الاصطلاح: مَنْ ملك قوت سنة له ولعياله الواجب النفقة. [ينظر تحرير الأحكام: ١/ ٤٢٠] وقيل: مَنْ ملك النصاب أو ما قيمته. [ينظر كتاب الزكاة (ضمن رسائل الشريف المرتضى): ٣/ ٧٤] وقيل: مَنْ ملك الكفاية. [إشارة السبق: ١١٢]

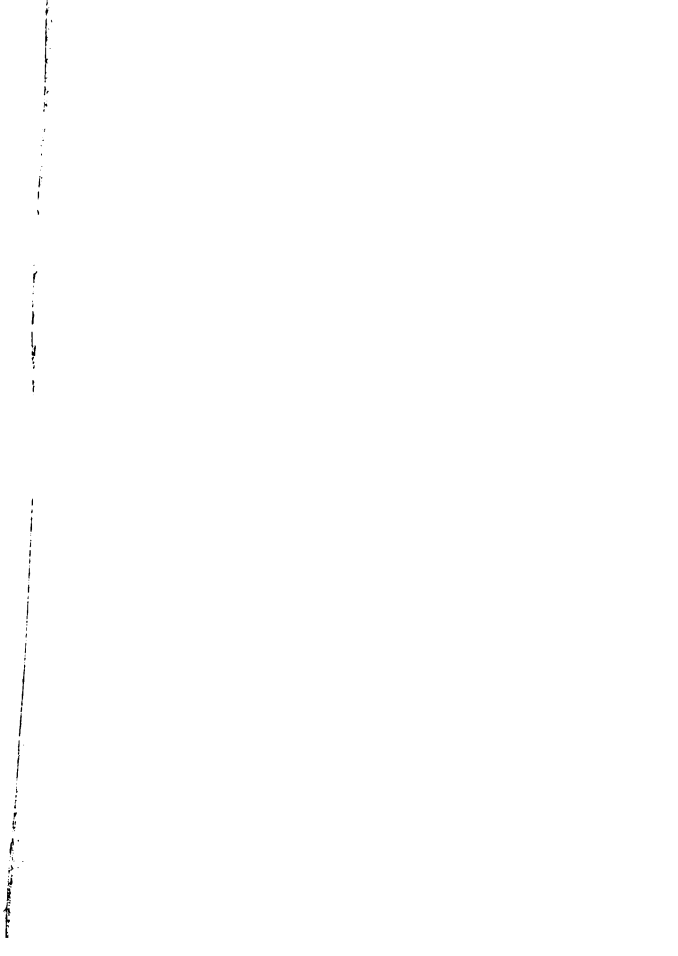
وعند المتكلمين: هو الحي الذي ليس بمحتاج. [الاقتصاد: ٤١]، وعند الحكماء الحي هو الدراك الفعال. [نضد القواعد الفقهية: ٣١٨].

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: استغناؤه، عن غيره في الوجود وفي توابعه».



[الفصل الرابع :

[في العدل]



الفصل الرابع :

في العدل

وفيه مباحث:

قوله: «في العدل»^(١)، أي: في بيان أن الله تعالى عدل حكيم لا يفعل قبيحاً، ولا يخل بواجب.

والعدل لغة: التسوية بين شيئين، وعدم الميل^(٢).

واصطلاحاً: تنزيه ذات الباري تعالى عن فعل القبيح، والإخلال بالواجب^(٣).

وقد يُطلق العدل ويُراد به العلوم التي لها تعلق بأحكام أفعاله تعالى، كالحكم بحسن الحسن، وقبح القبيح، ووجوب الواجب، ونفي القبيح عنه تعالى وما يتبع ذلك، وهو يناسب المقام^(٤).

قوله: «وفيه مباحث».

المباحث جمع مبحث^(٥)، وهو لغة: اسم للموضع الذي يُبحث فيه، وعند أهل

(١) في حاشية الأصل: «قوله: العدل.. إلخ، المراد بالعدل: تنزيه ذات الباري عن فعل القبيح والإخلال بالواجب».

(٢) ينظر العين: ٢ / ٣٨-٣٩.

(٣) ينظر النكت الاعتقادية: ٣٢.

(٤) ينظر النافع يوم الحشر: ٦٤.

(٥) في حاشية الأصل: «المنازعة في المسألة بحث، والمنزاع فيه مبحث» [لم نثر على هذا التعريف في المصادر المتوافرة بين أيدينا، وورد هذا المعنى في (كتاب التعريفات: ٢٢٠، ٢٢٧) في تعريف المعاندة والمكابرة].

الأول: العقل قاض بالضرورة أن من الأفعال ما هو حسن كَرَدِ الودیعة والإحسان

المنظرة هو: المسائل وتحقيقها^(١).

قوله: «الأول...» إلخ.

أي: البحث الأول في تقسيم الأفعال إلى الحُسن والقبح^(٢)، وبيان أتمها عقلياً.

قوله: «العقل قاضٍ...» إلخ.

أي: العقل يحكم بالضرورة أنَّ بعض الأفعال حسنٌ كَرَدِ الودیعة، فإنَّ دَفْعَهَا إلى مالکها حسنٌ يُمدح فاعله ولا يذمُّ عليه، وكذا الإحسان وهو: إيصال النفع إلى الغير تفضلاً أيضاً حسنٌ، وهذا ممَّا لا یختلف فيه العقلاء، فيكون ضرورياً، ولا يلزم عليه^(٣).^(٤)

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ٣٧، شمس العلوم: ١/٤٣٦.

(٢) في حاشية الأصل: «الفعل - وهو ضروري التصوّر - حسنٌ إنَّ لم ينفّر العقل منه ولو بواسطة الشرع، وإلا فهو قبيح».

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: ٥/٢٧٩، النافع يوم الحشر: ٦٣.

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: ما هو حسن... إلخ.

الحسن والقبيح قد يُقالان للملائم، وغير الملائم، ولإكمال النقصان، وليساً بمرادين هنا. وقد يُقالان بما لا يستحقُّ فاعله بسببه ذمّاً، أو عقاباً، ولما يستحقّانه، وهو المراد هنا. [ينظر النافع يوم الحشر: ٦٤]

فعند الأشاعرة هما شرعيان ولا دخل للعقل فيها. [ينظر المواقب: ٣/٢٦١-٢٦٢] وقالت المعتزلة: هما عقليان، والفعل حسن أو قبيح في نفسه، والشرع كاشف ومبين، وليس أن تُعكس القضية. [ينظر الملل والنحل: ١/٤٥]

نعم، إذا اختلف حال الفعل بالنسبة إلى الأزمان والأشخاص كان له أن يكشف عمّا يغيّر الفعل إليه. قوله: ما هو حسن، أي: ملائم، والصدق النافع ملائمٌ وكما، والظلم غير ملائم ونقصان».

والصدق النافع، وبعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب، ولهذا حكم بهما

قوله: «الصدق النافع».

قد مرّ تعريف الصدق والكذب^(١)، فلا يحتاج إلى الإعادة فيذكر.

وإنما قيّد الصدق بالنافع؛ لأنّ الصدق الضارّ والكذب النافع شرعيّان لا عقليّان^(٢)، وأيضاً الصدق الضارّ قبيح كإخبار ظالم ليتسلّط [على] مؤمن^(٣).

قوله: «كالظلم والإساءة»، قوله: «والكذب الضارّ».

قيّد الكذب بالضارّ؛ لأنّ الكذب النافع شرعيّ لا عقليّ؛ ولأنّ الكذب النافع حسنٌ كالحلف كاذباً لتخليص نفس معصومة، ويجب التورّي إن أحسنه، وهو: أن يأتي بصورة اليمين من غير قصد، بل لقصد شيء آخر.

قوله: «ولهذا»، أي: ولأنّ الحكم بحسن بعض الأفعال وقبحها أمر ضروريّ لكلّ عاقل، ولا يتوقّف على حكم الشرع، حكم بالحسن والقبح مَنْ لا يعتقد شرعاً كالملاحدة والهند، فلو كان الحُسن والقبح إنّما يُستفاد من الشرع لَمَا حكم بهما هؤلاء الجماعة، وهو باطل؛ لحكمهم بهما، وهو ظاهر، والحمد لله.

قوله: «بهما»، أي: بالحُسن والقبح.

(١) ينظر ص ٧٨.

(٢) في حاشية الأصل: «بل يعلم ذلك بنظر العقل دون البداهة».

(٣) في حاشية الأصل: «لكن ذلك معلوم بالنظر دون البداهة».

من نفى الشرائع كالمُلحِدة والهند، ولأنهما لو انتفيا عقلاً انتفيا سمعاً؛

قوله: «نفى»^(١)، أي: أنكر وجحد، ولم يعتقد صحتها.

قوله: «كالمُلحِدة».

قيل: إنَّ المُلحِدة جماعة^(٢) من الإسماعيلية القائلين ببطلان الشرع عند غيبة الإمام المعصوم، فألحدوا عن الشرع، أي: مالوا عنه^(٣).

قوله: «والهند»، أي: الكفار من حكماء الهند، يقال لهم: البراهمة^(٤).

قوله: «لو انتفيا»، أي: الحسن والقيبح.

قوله: «عقلاً»، أي: بحيث لم يحكم بهما العقل، ولا يكون في العقل ما يدل عليه.

قوله: «لانتفيا»، أي: الحسن والقيبح.

قوله: «سمعاً»، أي: لم يثبت من جهة الشرع أيضاً^(٥).

(١) في حاشية الأصل: «قوله: ولهذا حكم بهما من نفى الشرع.

نفى: أي أنكر وجحد، ولم يقل بحسن الشرع، ولو كانا عقليين لما كان الأمر كذلك، وإذا كان حسن هذه الأفعال وقبحها عقليين كان الجميع كذلك؛ إذ لا قائل بالفرق. وإنما قلنا ذلك؛ لأن هذا الاستدلال - وكذا ما بعده - لا يثبت الحكم إلّا جزئياً، والمقصد ثبوته كلياً».

(٢) في حاشية الأصل: «فرقة - خ».

(٣) ينظر مفتاح الباب: ٢٥٣-٢٥٥.

(٤) ينظر مفتاح الباب: ٢٥٣-٢٥٥.

(٥) في حاشية الأصل: «قوله: لانتفاء قبح.. إلخ.

لأنَّ حسن الأشياء وقبحها لا تُعلم حينئذٍ إلّا بقول الشارع، وقول الشارع بذلك إنّما يفيد العلم إذا علم صدقه، وصدقه لا يثبت إلّا بقبح الكذب، وآته لا يصدر عنه، وقبح الكذب حينئذٍ لا يُعلم إلّا منه، فيدور.

لانتفاء قبح الكذب حينئذٍ من الشارع.

الثاني: في أنا فاعلون، الضرورة قاضية

قوله: «حينئذٍ^(١)» إلخ.

أي: ليس في العقل حينئذٍ شيء يدلّ على قبح الكذب؛ فجاز أن نخبرنا بحُسن ما هو قبيح في نفس الأمر وبالعكس، فلم يحصل الوثوق والاعتماد بقوله، فيؤدّي إلى إفحام الأنبياء والرسل ﷺ، وهو باطلٌ اتّفاقاً.

قوله: «الثاني»، أي: المبحث الثاني من مباحث العدل.

قوله: «أنا فاعلون^(٢)» إلخ.

أي: في بيان أنّ أفعالنا في الجملة تصدر منّا بحسب دواعينا وقصودنا، ولسنا مجبورين ولا مقهورين، والعلم بذلك ضروريّ.

قوله: «الضرورة قاضية..» إلخ.

أي: بداهة العقل يحكم بذلك، فلا نحتاج إلى دليل، وإنكاره مكابرة لا

→

وأجيب: بأنّا لا نجعل قول الشارع دليلاً على حُسن الأفعال وقبحها حتّى يلزم علينا ذلك، بل نجعل حسنّها كونها متعلّقٌ بأمر الشارع. [ينظر شرح المقاصد: ١٥٢ / ٢]

وأقول وبالله التوفيق: إنّ أراد المتغيّر له أنّ ذوات الأشياء تقتضي حسنّها أو قبحها، أو مع صفات لازمة، فهذا بعيد، وإنّ أرادوا أنّ قبل الأمر جعل الشارع يختار الثاني، وليس ببعيد.

(١) في حاشية الأصل: «أي: حين إذا لم يكن في العقل ما يدلّ على حُسن بعض الأفعال وقبح بعضها ينبغي قبح الكذب عند العقل من الشارع، فلم يجوز العقل بحُسن ما يخبره وقبحه، فلم يحصل الوثوق بقول الشارع.. إلخ».

(٢) في حاشية الأصل: «فاعلون أي: موجودون أفعالنا الاختيارية».

بذلك، للفرق الضروري بين سقوط الإنسان من سطح ونزوله منه على الدرج،

يلتفت [إليها].

قوله: «بذلك»، أي: بأنّ لنا فعلاً يصدر منّا باختيارنا من غير إجبار.

قوله: «للفرق^(١) الضروري^(٢)»، أي: لأنّ الفرق حاصل بالضرورة بين الفعل الاختياريّ وغير الاختياريّ كما.. إلخ.

قوله: «على الدرج».

فإنّا نقدر على الترك في الثاني دون الأوّل، ولا يحصل الفرق بينهما إلّا بالقدرة، فيكون لنا قدرة؛ إذ على تقدير عدم القدرة لم يقع الفرق بين الأفعال الاختيارية وغير الاختيارية، لكن الفرق حاصل بالضرورة.

ولهذا شنع عليهم أبو الهذيل العلاف^(٣) بقوله: (حمارٍ بشرٍ أعقل من بشرٍ؛ لأنّه

(١) في حاشية الأصل: «فلو كان الفعل يصدر منّا بغير اختيارنا لم يحصل الفرق بين الفعلين، لكن الفرق حاصل، فنكون فاعلين باختيارنا، وهو المطلوب.

وأيضاً الفرق حاصل بين الحدث الصادر مع القدرة والإرادة كالكتابة بالنسبة إلى زيد، ومع عدمها كالإحراق بالنسبة إلى النار، وما ذكره المصنّف من البيان للإيضاح والتنبيه لا الاستدلال وهو ظاهر».

(٢) في حاشية الأصل: «قوله: للفرق الضروري... إلخ.

والأشياء (...) [ما بين القوسين في الأصل خرمٌ، والظاهر أنّها: (الأشاعة)] أجابوا بأنّ الفرق عائد إلى و (...) [ما بين القوسين في الأصل خرمٌ، والظاهر أنّها: (وجود)] القدرة وعدمها لا إلى تأثيرها وعدمه؛ إذ لا يلزم من دوران الشيء مع غيره وجوداً وعدمه كون المدار علّة للدائر، ولا من العلّة لو سلّم استقلاله بها؛ لجواز أنّ يكون جزءاً أخيراً».

(٣) محمّد الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبديّ، كان شيخ البصريّين في الاعتزال، ومن أكابر

ولامتنع تكليفنا بشيء فلا عصيان، ولقبح أن يخلق الفعل فينا ثم يعذبنا عليه،

يفرق بين ما يقدر وما لا يقدر، وبشر لا يفرق، فحماره أعقل منه^(١).

قوله: «ولامتنع.. إلخ».

أي: على تقدير عدم كوننا فاعلين بالاختيار يمتنع تكليفنا بشيء من الطاعات؛ إذ الغرض أن الأفعال الصادرة عنا ليست منا، فلم يكن لنا قدرة، والتكليف إنما يكون بما يقدر عليه، والتكليف بما لا يقدر عليه تكليف بما لا يُطاق، وهو قبيح بالضرورة، فيمتنع التكليف حينئذٍ، وهو باطل؛ لمخالفته الإجماع.

قوله: «فلا عصيان»، أي: عند امتناع التكليف؛ لأننا إذا لم نكن مكلفين لم نكن بمخالفته عاصين، فلا عقاب، ومع عدم المخالفة فلا ثواب، وهو خلاف الإجماع، فيكون باطلاً.

قوله: «ثم يعذبنا... إلخ»؛ إذ الفعل حينئذٍ صادر عنه تعالى، وليس للعبد فيه اختيار، فلو عذبنا بالقبائح الصادرة عنا لكان الله تعالى أظلم الظالمين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

→

علمائهم، وهو مولى عبد القيس، وُلد في البصرة سنة ١٣٥ هـ على قول، كُفّ بصره في آخر عمره وخرف، توفي بسامراء عام ٢٣٥ هـ وقيل غير ذلك. (ينظر وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦٥-٢٦٧)

(١) ينظر الرسالة السعدية: ٦٧.

(٢) في حاشية الأصل: «على هذه الصفة، ثم يكشف ذلك بأمره، فهذا مريب؛ إذ من البين المكشوف أن الأفعال لو اقتضت ذلك بذاتها لم يمكن تخلّفها عنها لا بالكفر ولا بالتوبة، ولا يزيد ولا ينقص بالنسبة إلى الفاعلين، فالظاهر أن الشارع فعل لكل فعل أثراً كما في النار الحارقة، ثم أخبر بأن الأفعال آثارها كذا وكذا، يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد».

وللسمع.

الثالث: في استحالة القبيح عليه تعالى؛ لأن له صارفاً عنه وهو القبح ولا داعي له إليه؛ لأنه إما داعي الحاجة الممتنعة عليه، أو الحكمة

قوله: «وللسمع»، أي: وللدليل السمعي الذي هو القرآن؛ لأنه تعالى أسند إلينا الأفعال الاختيارية، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾^(١)، فعلى تقدير المفروض لزوم الكذب، وهو قبيح محال عليه.

قوله: «الثالث»، أي: المبحث الثالث من مباحث العدل.

قوله: «في استحالة القبيح عليه»، أي: في بيان أن الله تعالى محال عليه أن يفعل قبيحاً.

قوله: «لأن له صارفاً»، أي: أنه تعالى متصفٌ بصفات الكمال من العلم، والحكمة، والغنى، وذلك يصرفه - أي: يمنعه - عن فعل القبيح؛ إذ القبيح لا يفعله إلا جاهل، أو محتاج، أو عابث، والله تعالى عالم بالقبيح، غنيٌّ، وأيضاً عالم بأنه غنيٌّ، حكيمٌ؛ فلا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب.

قوله: «ولا داعي له»، أي: ليس له تعالى أمرٌ باعث يدعو إلى فعل القبيح.

قوله: «لأنه»، أي: ذلك الداعي، وهو العلم بالمصلحة الباعث على إيجاده.

قوله: «الممتنعة»؛ لكونه غنياً في ذاته وصفاته كما مر.

قوله: «أو الحكمة»، والمصلحة.

وهو منفي هنا، ولأنه لو جاز صدوره منه لامتنع إثبات الثواب فحينئذٍ يستحيل عليه إرادة القبيح؛

قوله: «وهو»، أي: الداعي في صورتين.

قوله: «منفي»، أي: معدوم؛ إذ لا حاجة له إلى ذلك، ولا مصلحة في القبيح.

قوله: «هنا»، أي: في فعل القبيح، وهو ظاهر لغناه، وعلمه، وعدم المصلحة في القبيح، وإلا لما كان قبيحاً.

قوله: «صدوره»، أي: صدور القبيح عنه، أي: عن الله تعالى.

قوله «لامتنع»^(١)، أي: على تقدير جواز صدور القبيح عنه تعالى يمتنع ويستحيل إثبات نبوة الأنبياء (عليهم السلام)؛ لجواز أن يرسل إلينا رسولاً كاذباً؛ فلم يحصل الوثوق بقوله، فتنتفي فائدة البعثة، وهو محال؛ لمخالفته العقل والنقل، فلا يفعل قبيحاً، وهو المطلوب.

قوله: «فحينئذٍ»، أي: إذا عرفت أنه تعالى يستحيل عليه فعل القبيح، فلا يريد القبيح، ولا يرضى به؛ لأن إرادة القبيح قبيحة، والرضا به قبيح؛ لأن العقلاء يذمون من يريد القبيح ويرضى به، كما يذمون فاعل القبيح؛ ولأن ذلك يستلزم الفساد في العالمين، وهو ظاهر.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: لامتنع إثبات النبوات؛ لأنه لو جاز خلق المعجزة على يد المتنبئ؛ فلم يتميز النبي بها منه.

واعترض: بأن دلالة المعجزة على صدق مدعى النبوة عادية، فلا يتوقف على امتناع القبيح» [ينظر المواقف: ٣/ ٣٤٨، والاعتراض للأشاعرة].

لأنها قبيحة.

الرابع: في أنه تعالى يفعل لغرضٍ لدلالة القرآن عليه،

وكل قبيح وظلم في العالم فهو من فعل العباد؛ إن الله ﴿لَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾^(١)، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٢)، ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾^(٣).

قوله: «لأنها قبيحة»، أي: ضرورة.

قوله: «لغرضٍ»^(٤).

الغرض، والغاية، والفائدة، والثمرة ألفاظ متقاربة في المعنى: وهو الذي يبعث الفاعل على إقدام الفعل، كبناء الدار المقصود منه السكنى، ولطم اليتيم المقصود منه التأديب، ويقابله العبث: وهو ارتكاب أمر من غير فائدة.

قوله: «لدلالة القرآن»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا

(١) سورة الزمر: من الآية ٧.

(٢) سورة يونس: من الآية ٤٤.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٥٧.

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: يفعل لغرضٍ.. إلخ.

أما النقل فلقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ﴾ الآية [سورة الذاريات: من الآية ٥٦]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [سورة المؤمنون: من الآية ١١٥]، ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾ [سورة ص: من الآية ١٤٩].

وذهب الأشاعرة إلى أنه تعالى يفعل لا لغرض؛ وإلا لكان مستكملاً بذلك، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. [ينظر المواقيف: ٣/ ٢٩٤].

ولا استلزام نفيه العبث وهو قبيح، وليس الغرض الإضرار لقبحه

لِيَعْبُدُونِ»، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾^(١)، ونحو ذلك^(٢).

قوله: «ولا استلزام...» إلخ.

أي: لو فرضنا أنّ الباري تعالى يفعل لا لغرض يستلزم هذا الغرض العبث؛ لِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا وَاسْطَةَ بَيْنَهُمَا.

قوله: «وهو»، أي: العبث قبيح محالّ عليه تعالى.

قوله: «وليس الغرض...»^(٣) إلخ.

أي: إذا ثبت أنّه تعالى يفعل لغرض، فغرضه من الفعل ليس إضرار الغير؛ لأنّ ذلك قبيح لا يفعله الحكيم، ولا انتفاعه به؛ لأنّه غنيّ مطلقاً؛ لوجوب وجوده، بل يكون لنفع الغير، ولا نفع حقيقيّ إلّا الثواب؛ إذ سائرُه إمّا جلب نفع غير مستمرّ، أو دفع مضرّة كذلك.

وحيث إنّ الثواب مشتمل على التعظيم لم يحصل بغير واسطة ما يوجبه - وهو التكليف-؛ لاستلزام نفيه تعظيم من لا يستحقّ التعظيم^(٤)، وهو قبيح، فلا بدّ من التكليف... إلخ.

(١) سورة المؤمنون: من الآية ١١٥.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٦].

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: وليس الغرض الإضرار؛ لما ثبت أنّ الغرض لا يعود إليه، بل إلى غيره، فالعائد إلى الغير ليس هو الإضرار؛ لقبحه».

(٤) في حاشية الأصل: «ولهذا قال: فلا بدّ من التكليف».

بل النفع، فلا بد من التكليف،

قوله: «بل النفع»^(١).

وليس نفع حقيقيّ إلا الثواب؛ لأنّ غيره إمّا لدفع ضررٍ، أو جلب نفعٍ فلا بدّ من التكليف ليحصل بسببه ذلك النفع.

قوله: «فلا بدّ من...».

التكليف لغةً: مأخوذ من الكلفة، وهي المشقة^(٢).

وفي الاصطلاح: يُطلق تارةً على نفس الأفعال المطلوبة من المكلف كالصلاة، والصوم، والزكاة، ويُقال إنّها من التكاليف الشرعيّة^(٣)، وتارةً يُطلق على ما ذكره المصنّف، وهو المعنى الحقيقيّ عند القوم.

فالبعث: جنس يعمّ المقصود -أي: التكليف المحدود- وغيره، وبقيد (مَنْ يجب طاعته) خرج بعث مَنْ لم يجب طاعته وإن كان فيه مشقة، وبقيد (على ما فيه مشقة) خرج البعث على ما لا مشقة فيه كالأكل والشرب العادي، وبقيد (على جهة الابتداء) خرج بعث النبيّ والإمام ونحو ذلك.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: بل النفع إلى الغير، ولا نفع حقيقيّ إلا الثواب؛ لأنّه ما عداه إمّا دفع ضرر أو جلب نفع غير مستمرّ، فلا يحسن أن يكون ذلك غرضاً لخلق العبد. ثمّ الثواب يقبح الابتداء به؛ لأنّه مشتمل على التعظيم، وتعظيم مَنْ لا يستحقّ التعظيم قبيح عقلاً، فافتضت الحكمة توسط التكليف، ولا بدّ منه».

(٢) ينظر المعجم الوسيط: ٧٩٥/٢.

(٣) ينظر الاعتقادات في دين الإماميّة: ٢٨.

وهو بعث من يجب طاعته على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط الإعلام،

قوله: «وهو البعث»، البعث: هو الحمل على الشيء^(١).

قوله: «من يجب طاعته»، وهو الله تعالى.

قوله: «على ما فيه»، أي: على أمر فيه مشقة، فعلاً كان كالصلاة، أو تركاً كالصوم.

قوله: «مشقة»، أي: تعب النفس والبدن، فما لا مشقة فيه لا يكون تكليفاً

كالمباحات^(٢).

قوله: «بشرط الإعلام»، أي: هذا البعث على الوجه المذكور مشروط بإعلام

المكلف بما كُلف به؛ لا امتناع تكليف الغافل، وذكر هذا الشرط من دون سائر الشروط كالقدرة على ما كُلف به، وانتفاء المفسدة؛ لزيادة الاهتمام به^(٤)، وهو ظاهر.

(١) ينظر لسان العرب: ١١٦/٢.

(٢) في حاشية الأصل: «ذكر في الرسالة التكليفية للشهيد^{رحمته}: التكليف: تفعيل من الكلفة وهي المشقة، وعرفاً: إرادة واجب الطاعة شاقاً مُعلماً ابتداءً.

وفيه نظر؛ لأن الإرادة سبب التكليف لا عينه؛ ولهذا يُقال: أراد الله الطاعة فكُلف بها، ولا تنقاضه في عكسه بالتكليف باجتناب المنهيات؛ فإنها كراهة لا إرادة؛ ولأنه يخرج منه التكليف بالمشتهي طبعاً كأكل لحم الهندي، ونكاح الحليّة، وما لا مشقة فيه أصلاً كتنسيحة وتحميدة.

وأيضاً: الإعلام إنّها هو شرط في تكليف واقعي، لا في مطلق التكليف.

فالأولى أن يُقال: التكليف بعث عقليّ أو سمعيّ على فعل أو كفّ ابتداءً؛ للتعريض بالثواب [ينظر المقالة التكليفية (ضمن أربع رسائل كلامية): ٣٧].

(٣) في حاشية الأصل: «قوله: على جهة الابتداء.

هذا متعلّق بـ (يجب)، ويخرج بهذا القيد طاعة غير الله تعالى من النبي، والإمام، والوالد، والمالك، والمنعم؛ فإنّ طاعتهم تابع لطاعة الله سبحانه».

(٤) في حاشية الأصل: «ردّاً على من يجوز تكليف ما لا يُطاق» [ينظر المواقيف: ٣/ ٢٩٠].

وإلا لكان مغرياً بالقبيح حيث خلق الشهوات والميل إلى القبيح والنفور عن الحسن، فلا بد من زاجر هو التكليف،

قوله: «وإلا..»^(١) إلخ.

هذا دليل على وجوب التكليف في الحكمة، وهو أن الباري تعالى يجب عليه أن يكلف العبد بوجوب الواجب، وتحريم الحرام، وبيان ما هو قبيح، ويَعِدُّهُ الثواب بالطاعة، ويتَوَعَّدُهُ العقاب بفعل القبيح، فلو لم يفعل ذلك لزم عدم وجوب الزجر عن القبائح، بل كان مغرياً -أي: حاملاً محرضاً على فعل القبيح وترك الواجب- باستيلاء الشهوات النفسانية، وذلك محال على الله تعالى.

قوله: «مغرياً»، أي: حاملاً ملقياً، وموقعاً.

قوله: «الشهوات»، أي: النفسانية كالحرص، والحسد، والقهر، والغلبة. والبدنية كالمأكُل، والمشرب، والمنكح، فبسببها يحصل الميل إلى القبيح، والنفور عن الحسن.

قوله: «زاجر»، أي: ليزجره ويمنعه عن الميل إلى القبيح، والنفور عن الحسن؛ إذ حقيقة التكليف هو الأمر بما فيه المصلحة، والنهي عما فيه المفسدة.

قوله: «وهو»، أي: ذلك الزاجر هو التكليف، لكن هذا الزاجر ليس على حدّ الإلجاء، بل على حدّ الاختيار، ويقوم مقام الإنذار والتحذير.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: وإلا لكان.. إلخ، هذا دليل على وجوب التكليف.

أي: لو لم يكن التكليف واجباً، ولم يقع من الله تعالى، يلزم أن يكون تعالى -خلقه الشهوات والميل إلى القبائح- مغرياً إليها، والإغراء إلى القبيح قبيح بالضرورة».

والعلم غير كاف لاستسهال الذم في قضاء الوطر،

قوله: «والعلم غير كافٍ..»^(١) إلخ.

هذا جواب سؤال مقدّر تقريره: لا نسلّم الحصر؛ لجواز أن يكون الزاجر هو العلم الضروريّ بقبح القبيح، وذمّ العقلاء على فعل القبيح^(٢).

فأجاب المصنّف: بأنّ العلم وإن كان شرطاً في كون القبيح قبيحاً، لكن لا يكفي في الزجر؛ لأنّ النفس عند قضاء الوطر -وهو حاجتها وغرضها- وغلبة الشهوات عليها أحياناً كثيرة تفعل القبيح كما نرى، مع علمها به، وتستسهل^(٣) ذمّ العقلاء، بل ولا تعتبره، ولا تنزجر به، فلا يكون العلم كافياً في الزجر وإن كان شرطاً، فلا بدّ مع العلم من الاعتضاد للتكليف في الزجر.^(٤)

(١) في حاشية الأصل: «قوله: والعلم غير كافٍ.. إلخ

قال الشارح: (هذا جواب عن سؤال مقدّر، هو: إنّ العلم باستحقاق الذمّ في القبيح، وباستحقاق المدح في الحسن كافٍ للزجر، فلا حاجة إلى التكليف) [ينظر النافع يوم الحشر: ٧٤].

أقول: هذا متّجه على التكليف بالمستحسنات العقلية لا مطلقاً.

(٢) في حاشية الأصل: «ولأنّ المدح والذمّ مخصوص بهما يستقلّ العقل بدركه لا في السمعيّات، ومع ذلك.. إلخ».

(٣) في حاشية الأصل: «أي: تعدّه سهلاً».

(٤) في حاشية الأصل: «قوله: قضاء الوطر، خصوصاً مع حصول الدواعي الحسية التي في الأغلب تكون فائدة للدواعي العقلية».

وجهة حسنة التعريض للثواب

قوله: «التعريض..» إلخ.

أي: جعل المكلف على الصفات التي يمكنه الوصول إلى الثواب، وبعثه على ما به يصل إليه.

وقوله: «وجهة..»^(١) إلخ.

ردّ على مَنْ يقول: إنّه ليس في التكليف جهة حسن؛ فإنّ التكليف إنّ كان للعقوبة فهو قبيحٌ، وإنّ كان لحصول الثواب فالله تعالى قادر على الثواب من غير واسطة التكليف^(٢).

فردّ المصنّف قوله بأنّ التكليف فيه جهة حسن، وهي التعريض للثواب؛ إذ الثواب بغير واسطة التكليف محالٌّ؛ لأنّه مشتمل على التعظيم، وتعظيم مَنْ لا يستحقّ التعظيم قبيحٌ عقلاً؛ إذ العقل يقبّح تعظيم الجهّال والأراذل، بخلاف العلماء، والزهاد، والأتقياء؛ فإنّهم يستحقّون التعظيم بواسطة الصفات الحميدة، والأفعال الحسنة كالطاعات، مع أنّ النقل أيضاً دلّ على ذلك، قال الله تعالى: ﴿أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ﴾^(٣).

(١) في حاشية الأصل: «قوله: وجهة حسنة..» إلخ.

جواب دخل مقدّر، هو: إنّ حُسن التكليف باعتبار حصول الثواب، وقد لا يحصل؛ لعدم الامتثال كما في الكافر، فلا يكون تكليفه حسناً.

أجاب: بأنّ حسنة تعريض الثواب، وهو حاصل بالنسبة إلى المؤمن والكافر.

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ٧٣.

(٣) سورة الأنبياء: من الآية ٦٧.

أعني النفع المستحق المقارن للتعظيم والإجلال الذي يستحيل الابتداء به.
الخامس: في أنه تعالى يجب عليه اللطف وهو ما يقرب إلى الطاعة ويبعد من المعصية، ولا حظ له في التمكين، ولا يبلغ الإلجاء،

قوله: «أعني: النفع..» إلخ.

هذا تعريف الثواب، فقوله: النفع -وهو إيصال ما هو خير وفائدة إلى الغير- يعمّ التفضيل، والعوض، والثواب، وبقيد المستحق يخرج التفضل، وبقيد التعظيم يخرج العوض.

قوله: «يستحيل الابتداء به»، أي: من غير استحقاق سابق، وكون الثواب مقدوراً لا ينافي واسطة التكليف، وأيضاً لو أمكن حصول الثواب بغير واسطة التكليف لما كُلفنا بشيء من التكليف.

قوله: «وهو ما يقرب..» إلخ.

هذا تعريف اللطف، فقوله: ما يقرب إلى الطاعة جنس يعمّ اللطف وغيره كالقدرة والآلة.

وقوله: «ولا حظ له في التمكين»، فصلٌ يُخرج القدرة والآلة؛ لأنّ لهما حظاً ودخلاً في التمكين.

وقوله: «ولا يبلغ الإلجاء»، أي: ذلك المقرب بحيث لا يبلغ إلى حدّ الإلجاء، وهو: الإلزام والقهر، والاضطرار، والإجبار؛ لأنّه لو بلغ إلى ذلك الحدّ لناقٍ التكليف؛ إذ التكليف على حدّ الاختيار.

لتوقف غرض المكلف عليه، فإن المرید لفعل من غيره إذا علم أنه لا يفعله إلا بفعل يفعله المرید من غير مشقة لو لم يفعله لكان ناقضاً لغرضه

ومنهم من جعل التعريف أعم من هذا بحيث يندرج فيه كل مقرب.

قوله: «لتوقف.. إلخ».

هذا دليل على وجوب اللطف على الله تعالى في الحكمة.

أي: وإنما قلنا إن اللطف واجب؛ لأن غرض المكلف -بكسر اللام- يتوقف عليه؛ لأن التكليف واجب على الله تعالى ولا يتم إلا باللطف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فتتج أن اللطف واجب، وهو المطلوب.

قوله: «غرض المكلف» -بكسر اللام- وهو الله تعالى.

قوله: «لفعل»، كالخضور لوليمة^(١).

قوله: «يفعله المرید»، كمكاتبة.

قوله: «من غير مشقة».

قيّد الفعل بذلك؛ لأنه إذا بلغ إلى ذلك الحدّ وناقض غرضه لم يضّر، ومنه مخالفة الوعد عند تعذر الوفاء به.

(١) في حاشية الأصل: «قوله: إذا علم.. إلخ».

قيل: هذا إنما يتم فيما يتوقف عليه الطاعة وترك المعصية، وما يقرب إلى الطاعة ويبعد عن المعصية أعم.

وهو قبيح عقلاً.

السادس: في أنه تعالى يجب عليه فعل عوض الآلام الصادرة عنه، ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي من تعظيم وإجلال،

قوله: «وهو قبيح عقلاً»؛ لأنّ العقلاء يذمّونه على ذلك، ويعدّونه من السفهاء، كذلك البارئ تعالى كلّ العباد بتكاليف شاقّة؛ تعريضاً لثواب الآخرة، وتحصيلاً للسعادة الأبدية.

فلو لم يفعل ما يكون العبد به أقرب إلى الطاعة وأبعد عن المعصية لكان ناقضاً لغرضه، وهو قبيحٌ تعالى الله عنه.

قوله: «عوض الآلام»، أي: الآلام الصادرة عنه:

ابتداءً كألم الأطفال وألم الجوع والعطش في غير الصوم.

أو بواسطة كألم الجوع والعطش في الصوم، وتعب الحجّ والجهاد، وألم الذبح والنحر في البهائم؛ لأمره، أو بإباحته، أو بتمكينه غير العاقل كالعجماوات.

لا الآلام التي تصيب المكلف باستحقاقه من ارتكاب المعصية مباشرة، أو تسبباً، أو بتقصير منه كالإحراق، والقتل، وشهادة الزور، وأمثال ذلك؛ فإنّه لا يجب على الله تعالى عوض هذه الآلام؛ إذ لم يصدر عنه تعالى، بل بسبب المكلف نفسه، فالعوض في نحو ذلك على المكلف كما صرّح به المحقّقون^(١).

قوله: «ومعنى العوض... إلخ».

فالنفع يعمّ الثلاثة، وبفعل المستحقّ خَرَجَ التفضيل؛ وبقيّد (الخالي من

(١) ينظر: جمل العلم والعمل (ضمن رسائل الشريف المرتضى): ٣/ ١٤، مرآة العقول: ١١/ ٨.

وإلا لكان ظالماً تعالى الله عن ذلك، ويجب زيادته على الألم وإلا لكان عبثاً.

تعظيم) خَرَجَ الثواب.

قوله: «وإلا لكان...» إلخ.

أي: وإنما قلنا إنَّ عوض الآلام المذكورة يجب على الله؛ لأنه لو لم يعوّض لكان ظالماً، والظلم قبيحٌ محالٌّ على الله تعالى.

قوله: «زيادته»، أي: زيادة العوض بحيث ينتهي إلى حدِّ الرضا عند كلّ عاقل.

قوله: «عبثاً»، قبيحاً على الحكيم.

[الفصل الخامس :

في النبوة]

الفصل الخامس:

في النبوة

النبي هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر.

قوله: «في النبوة».

النبوة: هي إخبار إنسان عن الله تعالى بغير واسطة بشر، بل بواسطة ملك، وهو جبريل عليه السلام.

والغرض منها إرشاد الخلق بتبليغ أحكام الله تعالى إليهم في مصالح معاشهم ومعادهم، فيكون إرسال الأنبياء والرسول لطفًا تقتضيه الحكمة، وكلّ لطف واجب على الله؛ ولّا لزم مخالفة الحكمة، وهي محالّ على الحكيم.

قوله: «النبي هو الإنسان...» إلخ.

هذا تعريف النبيّ، فالإنسان يخرج به المَلَك والجنّ، وبقيد (المُخْبِر عن الله تعالى) يخرج المُخْبِر عن غيره، وبقيد (عدم الواسطة) يخرج الإمام والعالم.^(١)

(١) في حاشية الأصل: «قوله: بغير واسطة، يخرج به الإمام والعالم.

وأقول: يرد عليه في هذا التعريف: أنّ بعض الأنبياء من بني إسرائيل كان يُخْبِر بكتاب من قبله، وأنّ بعض المجتهدين منّا يستندون الأحكام إلى الدلائل العقلية، وليس إخبارهم بواسطة بشر».

وفيه مباحث:

الأول: في نبوة نبينا ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ رسول الله؛ لأنه ظهر على يده المعجزة كالقرآن وانشقاق القمر ونوع الماء من بين أصابعه وإشباع الخلق الكثير من الطعام القليل وتسبيح الحصى في كفّه، وهي أكثر من أن تحصى، وادعى النبوة فيكون صادقاً وإلا لزم إغراء المكلفين بالقبيح، فيكون محالاً.

الثاني: في وجوب عصمته. العصمة لطف يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث لا يكون له داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك؛

قوله: «ادعى النبوة... إلخ».

وهاتان المقدّمتان قطعيتان لا يتوقّفان على دليل؛ لثبوتها بالتواتر الموجب لليقين، وإلا لما حكمنا بوجود مكّة وبغداد قبل دخولنا فيها، وهو ظاهر.

قوله: «فيكون صادقاً»؛ لأنّ المعجز من فعل الله تعالى يدلّ على تصديق الله تعالى إياه، وكلّ من صدّقه الله تعالى فهو صادق، وإلا لزم من الحكيم تصديق الكاذب، وهو محال.

قوله: «وإلا لزم»، أي: وإن لم يكن صادقاً لكان كاذباً، وحينئذٍ يلزم الإغراء^(١) بتصديق الكاذب، وهو قبيح.

قوله: «ترك الطاعة، وارتكاب المعصية، مع قدرته على ذلك».

وذهب بعض إلى أنّ المعصوم لا يقدر على المعاصي^(٢)، وهو باطل، وإلا لما

(١) في حاشية الأصل: «الإغراء هو الحمل والتحريض على الشيء» [ينظر: العين: ٧٢/٨، الحدود والحقائق (ضمن رسائل الشريف المرتضى): ٢/٢٦٣].

(٢) تُسب هذا القول إلى أبي الحسين البصري. (ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٧/٧، ←

لأنه لولا ذلك لم يحصل الوثوق بقولهم، فانتفت فائدة البعثة وهو محال.
الثالث: في أنه معصوم من أول عمره إلى آخره؛ لعدم انقياد القلوب إلى طاعة من عهد منه في سالف عمره أنواع المعاصي والكبائر وما تنفر النفس منه.

استحق المدح والثواب بفعل الطاعات وترك المعاصي، وهو باطلٌ.

قوله: «لم يحصل الوثوق..» إلخ؛ لجواز أن يكون كاذباً.

قوله: «وهو محالٌ»؛ لِمَا بَيَّنَّا من أن بعثة الأنبياء لطفٌ واجبٌ على الله تعالى.

قوله: «في أنه معصوم»، أي: لا يجوز أن يصدرَ عنه المعاصي، والسهو، والنسيان لِمَا سيجيء.

قوله: «إلى آخره»، قبل البعثة وبعدها.

قوله: «عهد»، أي: ظهر.

قوله: «وما ينفر العقل منه».

وما ورد في الكتاب العزيز والأخبار متأول نحو العصيان؛ لمخالفة الأمر، والأمر قد يكون بمندوبٍ، والظلم بمعنى نقص الثواب بترك الأولى، وأمثال ذلك ليس هذا محل تفصيلها^(١).

→

كشف المراد: (٤٩٤)

(١) وقد صنّف الشريف المرتضى رحمته كتاباً من أجل دفع هذه الشبهات وغيرها سمّاه بـ (تنزيه الأنبياء).

الرابع: يجب أن يكون أفضل أهل زمانه؛ لقبج تقديم المفضل على الفاضل عقلاً وسمعاً، قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

قوله: «أفضل...» إلخ، أي: يجب أن يكون أكثر كمالاً من جهة العلم والعمل.. وغير ذلك.

قوله: «عقلاً وسمعاً».

أما عقلاً فلقبج تقديم الجهال والأرذال على العلماء والزهاد، وأما نقلاً فلنحو ما ذكره المصنف.

قوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي﴾^(١) «..» إلخ.

وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة أن مفهومها استفهامٌ على سبيل الإنكار، أي: ليس مَنْ يهدي إلّا أن يُهدى أحق في الاتباع ممّن يهدي إلى الحقّ بغير احتياج إلى مَنْ يهديه.

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢).

أي: لا يستوي، فدلّت الآية على أنّ تقديم المفضل - وهو الذي لا يهتدي إلّا بهداية من غيره - على الفاضل - وهو الذي يهدي إلى الحقّ - قبيحٌ، وهو المطلوب.

(١) سورة يونس: من الآية ٣٥.

(٢) في حاشية الأصل: «وجه الاستدلال: أنّ الذي يحصل منه الهداية ويكون هادياً أولى بالاتباع من الذي لا يهتدي إلّا بهداية الغير.

قوله: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي﴾ المراد به الفاضل، وقوله: ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ إلخ، أراد به المفضل».

(٣) سورة الزمر: من الآية ٩.

الخامس: يجب أن يكون منزهاً عن دناءة الآباء وعهر الأمهات وعن الرذائل الخلقية والعيوب الخلقية؛ لما في ذلك من النقص فيسقط محله من القلوب والمطلوب خلافه.

قوله: «دناءة»، يقابلها علو الهمة، وارتفاع المرتبة من الخلق والخلق.
وقوله: «دناءة الآباء»، بأن لا يكون آباؤه كُفَّاراً، أو فُسَّاقاً، أو زُبَّالاً، أو
وُقَاداً، أو نُفَاطاً، وأمثال ذلك حائك.

قوله: «وعهر الأمهات»، بأن لا تكون أمهاته زانية.

قوله: «الرذائل»، يقابلها الفضائل.

قوله: «الخلقية»، بضم الخاء، أي: التي تتعلق بصفات النفس، بأن يكون
جباناً، أو بخيلاً، أو حسوداً، أو حقوداً.. ونحو ذلك؛ لأن ذلك ينافي التبليغ
والانقياد.

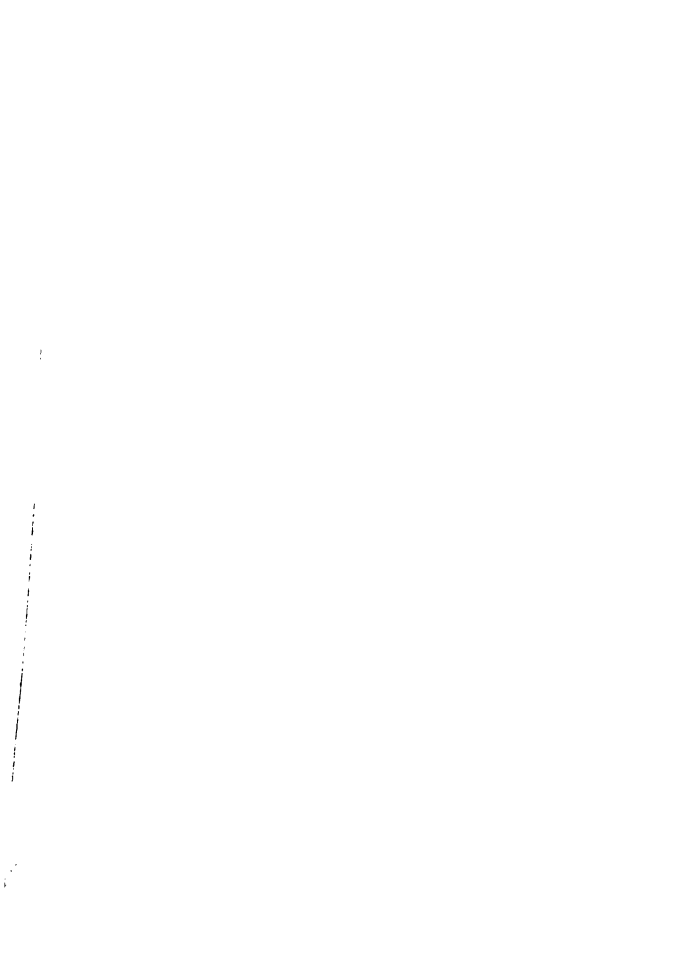
قوله: «الخلقية»، بكسر الخاء، أي: التي تتعلق بصفات البدن، بأن لا يكون
أبرصاً، أو أجدماً، أو أشلاً، أو أقطعاً، أو أعوراً.. ونحو ذلك؛ لأن ذلك كله
منافي للانقياد المطلوب منه.

قوله: «محله»، وهو الانقياد التام والاتباع والتعظيم.

قوله: «خلافه»، أي: عدم سقوط محله من القلوب.

[الفصل السادس:]

[في الإمامة]



الفصل السادس:

في الإمامة

وفيه مباحث:

الأول: الإمامة رئاسة عامة في الدين والدنيا لشخص من الأشخاص، وهي واجبة عقلاً؛ لأن الإمامة لطف،

قوله: «الإمامة... إلخ».

هذا تعريف الإمامة، فالرئاسة تعم الإمامة وغيرها، كرئاسة نائب الإمام والقضاة، وبقيد (العامة) يخرج كل رئاسة لا تكون عامة، كرئاسة النائب؛ فإنّ النائب ليس له رئاسة على الإمام.

وقوله: «في أمور الدين والدنيا»، بيان لمتعلّق الرئاسة.

وقوله: «الشخص من الأشخاص»، أراد به شخصاً إنسانياً، ويخرج به رئاسة المَلِك، والجنّ، ويقولنا: (نيابة عن النبيّ) خرج رئاسة الأنبياء.

قوله: «وهي واجبة»، كالنبوة.

قوله: «عقلاً»، نقول ونقل^(١).

فإننا نعلم قطعاً أن الناس متى كان لهم رئيس ينتصف المظلوم من الظالم ويرد الظالم عن ظلمه كانوا إلى الصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، وقد تقدم أن اللطف واجب. الثاني: يجب أن يكون الإمام معصوماً وإلا تسلسل؛ لأن الحاجة الداعية إلى الإمام هي رد الظالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون غير معصوم افتقر إلى إمام آخر وتسلسل، ولأنه لو فعل المعصية، فلو وجب الإنكار عليه سقط محله من القلوب

قوله: «رئيس»، أي: إمام، وسُمِّي الإمام رئيساً؛ لأنه في الرجوع إليه لمصلحة المعاش والمعاد بمنزلة الرأس بالنسبة إلى البدن في التدبير والتصرف^(١).

قوله: «ومن الفساد أبعد»، فتكون الإمامة لطفاً.

قوله: «تسلسل»، أي: يلزمه.

قوله: «إلى إمام آخر».

وينقل الكلام إليه؛ فإن كان معصوماً فالمطلوب، وإلا فهو أيضاً محتاج إلى إمام آخر، وهكذا، ويتسلسل، وقد ثبت بطلانه، فيكون معصوماً، وهو المطلوب.

قوله: «سقط محله»، وهو الاتباع، والانقياد، والتعظيم؛ ليحصل الغرض من نصبه، فإذا لم يحصل الاتباع والانقياد التام؛ لوجوب الإنكار عليه من جهة صدور المعصية عنه، وسقوط محله المذكور، تبطل فائدة نصبه، وهو باطل، فيكون معصوماً، وهو المطلوب.

(١) في حاشية الأصل: «فكما لا خير في بدن لا رأس معه، فكذا لا خير في أمم لا إمام معهم».

وانتفت فائدة نصبه، وإن لم يجب سقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو محال، ولأنه حافظ للشرع، فلا بد من عصمته ليؤمن الزيادة والنقصان، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

قوله: «فانتفت فائدة نصبه»، وهو باطل؛ لأنّ نصبه لطف يجب على الله في الحكمة.

قوله: «وهو محال»؛ لثبوت وجوبها عقلاً^(١) ونقلًا^(٢).

قوله: «حافظ للشرع»؛ لأنّه قائم مقام النبي ﷺ.

قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي﴾^(٣).. إلخ.

وجه الاستدلال بهذه الآية على وجوب عصمة الإمام: أنّ غير المعصوم ظالم، يضع الشيء في غير موضعه، فلا يصلح للإمامة؛ ولأجل ذلك نفى الله نيل الإمامة عن الظالمين لما قال إبراهيم: ﴿وَمَنْ ذُرِّيَّتِي﴾، والمراد بالعهد عهد الإمامة؛ بقرينة قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^(٤).

(١) اتفقت الأمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا استثناء، غير أنهم اختلفوا في وجوبه عقلاً أو سمعاً، والإمامية على الثاني. (ينظر: كشف المراد: ٥٧٨، المواقف: ٣/ ٦٤٦)

(٢) ينظر المقنعة: ٨٠٨.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٢٤.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٢٤.

الثالث: الإمام يجب أن يكون منصوباً عليه؛ لأن العصمة من الأمور الباطنة التي لا يعلمها إلا الله تعالى، فلا بد من تعيين من يعلم عصمته عليه أو ظهور معجز على يده يدل على معرفته.

الرابع: يجب أن يكون الإمام أفضل الرعية لما تقدم في النبي ﷺ.

الخامس: الإمام بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب

قوله: «منصوباً»، أي: معيناً مشخّصاً بلفظ يدلّ عليه صريحاً، إمّا من الله، أو من الرسول، أو من إمام، أو بادّعاء الإمامة وظهور المعجزة.

قوله: «الباطنة»، أي: النفسانية، دون الظاهرة البدنية.

قوله: «يدلّ»، على صدقه كما في السورة.

قوله: «لما تقدّم».

وهو أنّا قد بينّا أنّ النبيّ يجب أن يكونَ في العلم، والعمل، وغيرهما أفضلَ أهل زمانه؛ لئلا يلزم تقديم المفضول على الفاضل فكذا هنا في الإمام؛ فإنّ الإمام بمنزلة النبيّ في حفظ الشرع، وتبليغ الأحكام، والرئاسة، فلو كان غيره أفضل منه لزم تقديم المفضول على الفاضل، وهو قبيحٌ عقلاً وشرعاً كما مرّ، فيكون أفضل أهل زمانه، وهو المطلوب.

قوله: «بعد رسول الله»، أي: بلا فصل وواسطة، بأن لا يكونَ بينهما إمام آخر كما يقوله المخالف.

بالنص المتواتر من النبي ﷺ، ولأنه أفضل؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾،
ومساوي الأفضل أفضل،

قوله: «لِلنَّصِّ»، كذا: أنت الخليفة من بعدي، أنت قاضي ديني -بكسر
الدال- وأمثال ذلك^(١).

قوله: «المتواتر»، أي: الموجب لليقين.

قوله: «ولأنه أفضل»، أي: أفضل الصحابة بعد رسول الله، فيكون هو
الإمام؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل.
قوله: ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ .. إلخ.

وجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة^(٢) على إمامة عليّ ﷺ: أنه جعل الباري
تعالى عليّاً ﷺ نفس رسول الله، ولا شك أن عليّاً ﷺ ليس هو بعينه نفس رسول
الله ﷺ؛ لبطان الاتحاد وحصول المغايرة بينهما بالذات والعوارض، فيكون المراد
أنه مثله ومساوٍ له في وجوب الاتباع والانقياد، كما يقال: زيدٌ أسد، فإنّ زيدا ليس
بعينه أسداً، وهو ظاهرٌ، بل مثله في الشجاعة، وإذا كان عليٌّ ﷺ مثله ومساويه في
الاتباع - ولا شك أن رسول الله أفضل من غيره - فيكون مساويه بعده أفضل من
غيره، فيكون هو الإمام؛ لقبح تقديم المفضول على الفاضل، وهو المطلوب.

(١) ينظر علل الشرائع: ١/ ١٥٧، ب ١٢٦، ح ٤.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا
وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾،
سورة آل عمران: ٦١.

ولاحتياج النبي ﷺ في المباهلة إليه، ولأن الإمام معصوم ولا أحد من غيره ممن ادعي له الإمامة بمعصوم إجماعاً، فيكون هو الإمام، ولأنه أعلم؛ لرجوع الصحابة في وقائعهم إليه، ولم يرجع إلى أحد، ولقوله ﷺ: أقضاكم علي، ولأنه أزهّد من غيره

قوله: «إليه»، أي: دون غيره من الصحابة، والمحتاج إليه أفضل من غيره من الصحابة، فيكون هو الإمام؛ لقبّح تقديم المفضول على الفاضل، وهو المطلوب. قوله: «في المباهلة»، وهي: الدعاء على الظالم^(١).

قوله: «مَنْ ادَّعَيْتَ فِيهِ الْإِمَامَةَ»، كاخلفاء الثلاثة والعبّاس - قيل: حتّى سلمان الفارسيّ رضي الله عنه؛ لأنّه أخذ علم الأولين والآخرين^(٢)؛ إذ المشهور أنّهم كانوا يعبدون الأصنام، ويعملون الفواحش، كسرب الخمر والزنا، ولم يفرّقوا بين الصمد والصنم إلى قريب سبعين سنة، فأثى لهم التناوش من هذه المرتبة العالية التي لا يصلح لها إلّا نبيّ، أو وصيّ نبيّ، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^(٣).

قوله: «ولم يرجع إلى أحد»، فيكون أفضل، فيكون هو الإمام.

قوله: «أقضاكم»، والأقضى أعلم، فيكون أفضل، فيكون هو الإمام.

قوله: «ولأنّه أزهّد»، والأزهّد أفضل؛ لانقطاعه إلى الله تعالى فيكون هو الإمام.

(١) ينظر لسان العرب: ١١/٧٢.

(٢) ينظر تاريخ مدينة دمشق: ٢١/٤٢١.

(٣) سورة الحج: من الآية ٤٦.

طلق الدنيا ثلاثاً، والأدلة لا تحصى كثرة، ثم من بعده ولده الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي العسكري، ثم محمد بن الحسن صاحب الزمان (عليه السلام) بنص كل سابق على لاحقه،

قوله: «طلق الدنيا»، حين تشبّهت له بامرأة حسناء، فقال: (إليك عني يا دنيا، قد طلقتك ثلاثاً لا رجعة لي فيها)^(١).

والظاهر أنّ الطلاق هنا بمعنى المفارقة البتّة التي بمنزلة ثلاث طلاقات، وترك لذات الدنيا ومشتهاياتها؛ إذ لا طلاق إلّا بعد النكاح.

قوله: «أكثر من أن تحصى»، أي: في هذه الرسالة؛ لصغر حجمها^(٢)، فإن أردت الحصر فعليك بالألفين^(٣).

قوله: «بنصّ كلّ سابق... إلخ».

كما فعله عليّ (عليه السلام) في وصيّته للحسن (عليه السلام) وهي مشهورة، ذكرها الشيعة مع

(١) ينظر نهج البلاغة: ١٧ / ٤.

(٢) في حاشية الأصل: «أي: في هذا الباب، أي: الباب الحادي عشر؛ لصغر حجمه - خ».

(٣) كتاب (الألفين الفارق بين الصدق والمين) لآية الله العلامة الحليّ الشيخ جمال الدين حسن بن يوسف بن المطهر (المتوفى سنة ٧٢٦هـ)، وهو كتاب عظيم الفائدة، فقد ذكر فيه ألف دليل على إمامة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وألف دليل على إبطال شبه المخالفين في جزءين. (ينظر الذريعة: ٣ / ٢٩٨-٢٩٩)

وبالأدلة السابقة.

اختلاف طبقاتهم بحيث بلغ التواتر^(١).

قوله: «وبالأدلة السابقة».

من أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، ويكون أفضل أهل زمانه، وهم كذلك دون غيرهم؛ ولأنّ كلّاً منهم ادّعى الإمامة وظهر المعجز على يده، فيكون كلّ واحد منهم إماماً^(٢)، وهو المطلوب.

(١) ينظر: كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٤٤٥، الكافي: ١/٢٩٧، من لا يحضره الفقيه: ٤/١٨٩، الغيبة للشيخ الطوسي عليه السلام: ١٩٤.

(٢) ينظر النافع يوم الحشر: ١١٧.

[الفصل السابع] :

بحث المعاد

الفصل السابع:

في المعاد

اتفق المسلمون كافة على وجوب المعاد البدني، ولأنه لولاه لقبح التكليف، ولأنه ممكن، والصادق الشارع أخبر بثبوته فيكون حقاً،

قوله: «اتَّفَق...» إلخ.

أي: أجمع المسلمون على ذلك، وإجماعهم حجة؛ فالقول بعدم صحة المعاد خروجٌ عن الإجماع، كفر^(١).

قوله: «لولاه»، أي: لولا حقيقة المعاد وصحته.

قوله: «لقبح التكليف»؛ إذ التكليف فيه مشقة مستلزمة للعوض الغير الحاصل في دار الدنيا، فلو لم تعد الأرواح إلى الأبدان لإيصال العوض إلى مستحقه لزم بذلك الظلم، وهو قبيحٌ.

قوله: «ولأنه ممكن»؛ إذ الأجزاء الفانية قابلة للجمع، ولأما اتَّصفت بالحياة أولاً، مع أنه واقع كما ثبت بالتواتر في إحياء الأموات بحيث صار من ضروريات الدين.

قوله: «أخبر بثبوته»، وقد ثبت ذلك بالتواتر عنه (عليه السلام)، فيكون حقاً، ولألزم تكذيب الصادق، وهو باطل^(٢).

(١) ينظر المقنعة: ٣٣-٣٤.

(٢) ينظر: النكت الاعتقادية: ٤٦ وما بعدها، رسالة في الاعتقادات (ضمن الرسائل العشر) للشيخ الطوسي رحمه الله: ١٠٦، النافع يوم الحشر: ١١٩-١٢٠.

وللآيات الدالة عليه والإنكار على جاحده، وكل من له عوض أو عليه يجب بعثه وغيرهم يجب إعادته سمعاً، ويجب الإقرار بكل ما جاء به النبي ﷺ،

قوله: «وللآيات الدالة»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ - إلى قوله: - ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾^(١).

قوله: «والإنكار على جاحده»، كقوله تعالى: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ الآية^(٢).

قوله: «عقلاً وسمعاً» وإلا لزم الظلم.

قوله: «وغیره»، أي: الذي لا له ولا عليه، كالأطفال وسائر الحيوانات.

قوله: «سمعاً» كما مرّ.

قوله: «ويجب الإقرار»، أي: باللسان والتصديق القلبی أيضاً.

قوله: «جاء به النبي ﷺ»، أي: من عند الله تعالى كوجوب الواجبات وتحريم المحرمات، وعلم مجيئه بالتواتر، وهذا هو الإیمان الشرعي، والإنكار عليه والجهل به كفر، بخلاف المسائل الاجتهادية وخبر الواحد؛ فإن منكره لا يكفر وإن فسق.

وإنما وجب الإقرار بنحو ذلك؛ لعصمته؛ وإلا لزم الكذب على المعصوم، وهو باطل.

(١) سورة الأنعام: من الآية ٣٨.

(٢) سورة يس: من الآية ٧٨.

فمن ذلك الصراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطابير الكتب، ولإمكانها، وقد أخبر النبي الصادق (عليه السلام) بها، فيجب الاعتراف بها، ومن ذلك الثواب

قوله: «فمن ذلك»، أي: مما جاء به النبي، وأخبر بذلك، وثبت في الدين ضرورة، بحيث لو أنكر أحد لحكم بكفره.

قوله: «والميزان»، أي: الذي يوزن به صحائف الأعمال، فيرجح إحدى كفتيه على قدر تفاوت الأعمال، وقيل: المراد به العدل في القضاء^(١).

قوله: «وانطاق الجوارح»؛ للشهادة على النفس ولها.

قوله: «وتطابير الكتب»، وهو وصول كتب الأعمال من الكرام الكاتبين إلى أرباب العمل، خيراً أو شراً^(٢).

قوله: «لإمكانها»، أي: وإنما يجب الإقرار المذكور؛ لأن هذه الإخبارات ممكنة بنفسها، والصادق قد أخبر بثبوتها؛ فتكون حقاً يجب التصديق بها؛ لئلا يلزم تكذيب الصادق، وهو باطل.

قوله: «فيجب الاعتراف»، ولا يلزم تكذيب الصادق.

قوله: «ومن ذلك»، أي: ومما جاء به النبي (عليه السلام) بشارة المؤمنين بحصول الثواب لهم؛ جزاءً للإيمان، والعمل الصالح، وتبشير الجاحدين بحصول العقاب عليهم؛ وذلك جزاؤهم لإنكارهم الحق، وبما كانوا يعملون من السيئات، وقد مرّ تفسير الثواب، فتذكر.

(١) ينظر الاقتصاد: ١٣٧.

(٢) ينظر الوافي: ١٤/١٥٤٧.

والعقاب وتفصيلهما المنقولة من جهة الشرع صلوات الله على الصادع به،
ووجوب التوبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط أن يعلم الأمر والنهي
كون المعروف معروفاً والمنكر منكراً وأن يكون مما سيقعان، فإن الأمر والنهي
بالماضي وعنه عبث،

قوله: «العقاب»، ضدّ الثواب، وقد يعرف الضدّ بالضدّ.

قوله: «وتفصيلهما»، المراد بتفاصيل الثواب والعقاب كيفية حصولهما
للمكلف وعليه.

قوله: «المنقولة»، بأنّ ثواب المطيع لا ينقطع، وعقوبة الكافر لا تنقطع،
والعفو جائز، والشفاعة مدّخرة.

قوله: «الصادع»، المراد بالصادع هو مبلغ الأحكام من الله تعالى.

قوله: «ووجوب التوبة».

التوبة: هي الرجوع إلى الله تعالى بالندم على المعصية، والفعل القبيح،
والإخلال بالواجب، والعزم على ترك المعادة^(١).

وهي واجبة عقلاً ونقلاً؛ لأنّها دافعة للضرر الحاصل من فعل القبيح؛ ولقوله
تعالى ﴿وَتُوبُوا﴾^(٢) الآية.

قوله: «أنّ يعلم الأمر»، وإنّما كان العلم شرطاً فيها؛ لئلا يأمر بالمنكر وينهى
عن المعروف، وهو ظاهر.

(١) ينظر النافع يوم الحشر: ١٢٧.

(٢) سورة النور: ٣١.

وتجوز التأثير والأمن من الضرر.

وليكن هذا آخر ما ذكرناه في هذا الكتاب والله الموفق للصواب.

سوّده مؤلفه العبد الفقير إلى الله تعالى حسن بن يوسف بن

المطهر في عدة أيام آخرها ثاني عيد الله الأكبر

حادي عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلاث

وعشرين وسبعمئة والحمد لله وحده

وصلّى الله على سيدنا محمد

النبي وآله الطيبين

الطاهرين الأخيار

وسلم.

قوله: «وتجوز التأثير»، أي علماً وظناً، وإلا لزم العبث.

قوله: «والأمن من الضرر»، على ماله، ونفسه، وعرضه، وأخيه المؤمن، ولا بدّ من مراعاة مراتبهما الأسهل فالأسهل، فيجبان بالقلب، ثم باللسان، ثم باليد، وإذا أدّى إلى الحرج، أو القتل، أو القطع افتقر إلى إذن الإمام.

تمت وبالحير عمّت ٩٣٧ بخطّ مؤلفه أقلّ العباد، البعيد عن العناد، عطاء الله بن المسيح الآمليّ، غفر الله لهما ولسائر أهل الإيمان، آمين يا ربّ العالمين.



مصادر ومراجع التحقيق

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر المخطوطة:

شرح تجريد الكلام: لعلّي بن محمّد القوشجيّ (ت ٨٧٩هـ).

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

(حرف الألف)

١. الإبانة عن أصول الديانة: لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعريّ (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار - القاهرة، ط ١، ١٣٩٧هـ.
٢. الاحتجاج: للشيخ أبي منصور أحمد بن عليّ بن أبي طالب الطبرسيّ (ق ٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادريّ، والشيخ محمّد هاديّ به، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ، الناشر: دار الأسوة، ط ٤، ١٤٢٤هـ.
٣. إحياء علوم الدّين: لمحمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ (ت ٥٠٥هـ)، الناشر: دار الكتاب العربيّ - بيروت.
٤. أربع رسائل كلاميّة: للشهيد الأوّل (ت ٧٨٦هـ)، الناشر: دفتر تبليغات اسلامي قم، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٥. الاستغاثة: لأبي القاسم الكوفيّ (ت ٣٥٢هـ).
٦. إشارة السبق: لأبي المجد الحلبيّ (ت ق ٦)، تحقيق: الشيخ إبراهيم بهادريّ، الناشر:

- مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ١، ١٤١٤هـ.
٧. الاعتقادات في دين الإمامية: للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
٨. أعيان الشيعة: للسيد محسن الأمين العاملي (ت ١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
٩. الاقتصاد: للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، الناشر: منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران، ١٤٠٠هـ.

(حرف التاء)

١٠. تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٤هـ.
١١. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها: للحافظ علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي (ابن عساكر) (ت ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤١٥هـ.
١٢. التبيان في تفسير القرآن: للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٣. تجريد الاعتقاد: للخواجه نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجليلي، الناشر: مركز النشر - مكتب الإعلام الإسلامي، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٤. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية: للشيخ الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، المعروف بـ (العلامة الحلي) (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، إشراف: جعفر السبحاني، الناشر: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط ١، ١٤٢٠هـ.

١٥. التعريفات: للسيد أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني، الجرجاني، الحنفي (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

١٦. التفسير الكبير: لمحمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ط ٣، بدون معلومات. (حرف الذال)

١٧. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: للشيخ محمد محسن بن علي المنزوي المعروف بـ (آقا بزرگ الطهراني) (ت ١٣٨٩هـ)، الناشر: دار الأضواء - بيروت. (حرف الراء)

١٨. الرسالة السعدية: للحسن بن يوسف المطهر الحلي المعروف بـ (العلامة الحلي) (ت ٧٢٦هـ)، إشراف: السيد محمود المرعشي، إخراج وتعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي بقال، الناشر: كتابخانه عمومی حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفي - قم، ط ١ المحققة، ١٤١٠هـ.

١٩. رسائل الشريف المرتضى: للسيد علي بن الحسين الموسوي البغدادي (المرتضى علم الهدى) (ت ٤٣٦هـ)، تقديم: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، الناشر: دار القرآن الكريم - قم، ١٤٠٥هـ.

٢٠. الرسائل العشر: للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

١٤٦.....حاشية على الباب الحادي عشر

٢١. رسائل الكركي: للمحقّق الكركي (ت ٩٤٠) تحقيق: محمّد الحسون، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم، ط ١، ١٤٠٩هـ.

(حرف الشين)

٢٢. شرح الرضي على الكافية: لرضي الدين الأسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الناشر: مؤسسة الصادق (عليه السلام)، ١٣٩٥هـ.

٢٣. شرح المقاصد في علم الكلام: للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، الناشر: دار المعارف النعمانية، ط ١، ١٤٠١هـ.

٢٤. شرح نهج البلاغة: لعبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٨هـ.

٢٥. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: لنشوان بن سعيد الحميري اليميني (ت ٥٧٣هـ)، تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الارياني - د يوسف محمد عبد الله، الناشر: دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

(حرف العين)

٢٦. علل الشرائع: للشيخ الصدوق (٣٨١هـ)، تقديم: السيد محمّد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدريّة ومطبعها - النجف الأشرف - ١٣٨٥هـ.

(حرف الغين)

٢٧. الغيبة: للشيخ محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، والشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١، ١٤١١هـ.

(حرف الفاء)

٢٨. الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ١، ١٤١٢هـ.

٢٩. الفصل في الملل والأهواء والنحل: لابن حزم (ت ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الصادر - بيروت، ط ١، ١٣١٧هـ.

(حرف الكاف)

٣٠. الكافي: للشيخ محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي (ت ٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٣، ١٣٨٨هـ.

٣١. كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: مؤسسة دار الهجرة - إيران، ط ٢، ١٤٠٩هـ.

٣٢. كتاب المطول: للتفتراني (ت ٧٩٢هـ) الناشر: مكتبة الداوري، قم.

٣٣. كتاب سليم بن قيس الهلالي: لسليم بن قيس الهلالي (ت ٧٦هـ)، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني، الناشر: دليل ما، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٣٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ط ٣ - ١٤٠٧هـ.

٣٥. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: للعلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق وتعليق: آية الله الشيخ حسن زاده الأملي، الناشر: مؤسسة نشر الإسلامي - قم، ط ٧، ١٤١٧هـ.

١٤٨.....حاشية على الباب الحادي عشر

٣٦. كمال الدين وتمام النعمة: للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)،
تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين بقم، ط ١٤٠٥هـ.

٣٧. الكنى والأسماء: للدولابي (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي،
الناشر: دار ابن حزم بيروت - ط ١، ١٤٢١هـ.
(حرف الّام)

٣٨. لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، الناشر:
نشر أدب الحوزة - قم، ١٤٠٥هـ.

٣٩. اللّمعات المشرقية في الفنون المنطقية: لصدر الدين محمد الشيرازي
(ت ١٠٥٠هـ)، الناشر: مؤسسه انتشارات آگاه، ١٣٦٢ش.
(حرف الميم)

٤٠. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: للمولى محمد باقر المجلسي
(ت ١١١١هـ)، قدّم له: السيّد مرتضى العسكري، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي،
الناشر: دار الكتب الإسلامية، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

٤١. مشارق الشمس في شرح الدروس: للمولى حسين بن جمال الدين محمد
الخوانساري (ت ١٠٩٩هـ)، الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث (حجري).

٤٢. مشكاة الأنوار في غرر الأخبار: للشيخ علي الطبرسي (ق ٧هـ)، تحقيق: مهدي
هوشمند، الناشر: دار الحديث، ط ١، ١٤١٨هـ.

٤٣. المعجم الوسيط: قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات، وحامد
عبد القادر، ومحمد علي النجار، الناشر: مؤسسة الصادق، ط ٥، ١٤٢٦هـ.

فهرس مصادر ومراجع التحقيق ١٤٩

٤٤. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم: لعبد الرحمن بن أبي بكر، المعروف بـ(جلال الدين السيوطي) (ت ٩١١هـ) تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ.

٤٥. مفتاح الباب: لأبي الفتح بن مخدوم الحسيني (ت ٩٧٦هـ) تحقيق: الدكتور مهدي محقق، الناشر: دار الأضواء، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٤٦. المفردات في غريب القرآن: لأبي القاسم الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) (ت ٤٢٥هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: طليعة النور، سليمانزاده، ط ٢، ١٤٢٧هـ.

٤٧. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلموت ريتز، الناشر: دار فرانز شتاينز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط ٣، ١٤٠٠هـ.

٤٨. المقنعة: للشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بـ(الشيخ المفيد) (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط ٢، ١٤١٠هـ.

٤٩. الملل والنحل: لمحمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد غيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٥٠. مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيه: للشيخ محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ٢.

٥١. المناقب: للموفق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي (ت ٥٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسسة سيّد الشهداء (عليه السلام)، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط ٢، ١٤١٤هـ.

١٥٠.....حاشية على الباب الحادي عشر

٥٢. المواقف: للإيجي (ت ٧٥٦)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر دار الجبل بيروت - ط ١، ١٤١٧هـ.

(حرف النون)

٥٣. النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: للمقداد السيوري (ت ٨٢٦هـ) الناشر: دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧هـ.

٥٤. النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم: للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمّار طالب، الناشر: مكتبة دار التراث، مصر.

٥٥. نضد القواعد الفقهيّة على مذهب الإماميّة: للشيخ مقداد بن عبد الله السيوري (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الكوهكمري، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي - قم، ط ١٤٠٣هـ.

٥٦. النّكت الاعتقاديّة: للشيخ المفيد، محمد بن محمد النعمان ابن المعلم أبي عبد الله، العكبري، البغدادي (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: رضا المختاري، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٤هـ.

٥٧. نهج الإيمان: لزين الدين علي بن يوسف بن جبر (ق ٧هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مجتمع إمام هادي (عليه السلام) - مشهد، ط ١، ١٤١٨هـ.

٥٨. نهج البلاغة: مجموع ما اختاره الشريف أبو الحسن محمد الرّضي بن الحسن الموسوي (ت ٤٠٦هـ) من كلام أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (ت ٤٠هـ)، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

(حرف الواو)

٥٩. الوافي: للمولى محمد محسن المعروف بـ (الفيض الكاشاني) (ت ١٠٩١هـ)،
تحقيق: ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين
عليه السلام العامة - أصفهان، ط ١، ١٤٠٦هـ.
٦٠. وفيات الأعيان وأنباء الزمان: لابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس،
الناشر: دار الثقافة - لبنان.



فهرس المحتويات

مقدمة التحقيق.....	٥
أولاً: المؤلف.....	٩
١. اسمه.....	١٠
٢. مولده.....	١٠
٣. مسكنه.....	١١
٤. أساتذته ومن يروي عنه.....	١١
٥. سيرته وأخلاقه.....	١٢
٦. آثاره العلمية.....	١٣
أ- مؤلفاته.....	١٤
مميزات حواشيه وشروحه على المتون الأنفة الذكر.....	١٧
ب- مستنسخاته.....	١٧
٧. أقوال العلماء فيه.....	٢٦
٨. وفاته.....	٢٧
ثانياً: المؤلف.....	٢٩
١. اسمه.....	٢٩
٢. نسبته إلى مؤلفه.....	٢٩

١٥٤.....	حاشية على الباب الحادي عشر
٢٩.....	٣. أهمية المؤلف
٣٠.....	٤. منهجية المؤلف
٣١.....	ثالثاً: النسخة المعتمدة
٣١.....	رابعاً: منهجية التحقيق
٣٢.....	خامساً: شكر وامتنان
٣٥.....	سادساً: نماذج من النسخة المعتمدة
٤٣.....	الباب الحادي عشر
٥٣.....	الفصل الأول: في إثبات واجب الوجود تعالى
٦٣.....	الفصل الثاني: في صفاته الثبوتية
٨١.....	الفصل الثالث: في صفاته السلبية
٩٧.....	الفصل الرابع: في العدل
١١٩.....	الفصل الخامس: في النبوة
١٢٧.....	الفصل السادس: في الإمامة
١٣٧.....	الفصل السابع: في المعاد
١٤٣.....	مصادر ومراجع التحقيق
١٥٣.....	فهرس المحتويات

منشوراتنا

تشرف مركز إحياء التراث

في العتبة العباسية المقدسة

بنشر العناوين الآتية بعد العمل بها تحقيقاً أو مراجعةً أو إعداداً:

- ١ . المجالس الحسينية (الطبعة الأولى والثانية)، تأليف: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣ هـ)، تحقيق: أحمد علي مجيد الحلي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
- ٢ . سند الخصام في ما انتخب من مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: الحجة الشيخ شير محمد بن صفر علي الهمداني (ت ١٣٩٠ هـ)، تحقيق: أحمد علي مجيد الحلي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
- ٣ . معارج الأفهام إلى علم الكلام، تأليف: الشيخ جمال الدين أحمد بن علي الجبعي الكفعمي (ق ٩)، تحقيق: عبدالحليم عوض الحلي، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
- ٤ . مكارم أخلاق النبي والأئمة، تأليف: الشيخ الإمام قطب الدين الراوندي (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيد حسين الموسوي البروجردي، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
- ٥ . منار الهدى في إثبات النص على الأئمة الاثني عشر النجباء، تأليف: الشيخ علي بن عبد الله البحراني (ت ١٣١٩ هـ)، تحقيق: عبد الحليم عوض الحلي، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).

٦. الأربعون حديثاً. (الطبعة الأولى والثانية)، اختيار: السيّد محمد صادق السيّد محمد رضا الخرسان (معاصر)، تحقيق: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
٧. الصولة العلوية على القصيدة البغدادية، تأليف: السيّد محمد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
٨. ديوان السيّد سليمان بن داؤد الحلّي، دراسة وتحقيق: د. مضر سليمان الحسينيّ الحلّي، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
٩. كشف الأستار عن وجه الغائب عن الأبصار، تأليف: العلامة الميرزا المحدث حسين النوري الطبرسيّ (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق: أحمد علي مجيد الحلّي، راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٠. نهج البلاغة (المختار من كلام أمير المؤمنين) (الطبعة الأولى والثانية)، جمع: الشريف الرضيّ (ت ٤٠٦ هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الميلانيّ، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١١. مجالي اللطف بأرض الطفّ، نظم: الشيخ محمد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠ هـ)، شرح: علاء عبد النبيّ الزبيديّ، راجعه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٢. رسالة في آداب المجاورة (مجاورة مشاهد الأئمّة)، من أمالي: العلامة الشيخ حسين النوريّ (ت ١٣٢٠ هـ)، حرّرها ونقلها إلى العربية: الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء (ت ١٣٧٣ هـ)، تحقيق: محمد محمد حسن الوكيل، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٣. الدرر البهية في تراجم علماء الإمامية، تأليف: السيّد محمد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).

١٤. جواب مسألة في شأن آية التبليغ، تأليف: الشيخ أسد الله الخالصي الكاظمي (١٣٢٨هـ)، تحقيق: ميثم السيّد مهدي الخطيب، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٥. ما نزل من القرآن في علي ابن أبي طالب ، تأليف: أبي الفضائل أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار الحنفي الرازي (ت ٦٣١هـ)، تقديم: السيّد محمّد مهدي السيّد حسن الموسوي الخرسان، تحقيق وتعليق: السيّد حسنين الموسوي المقرّم، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٦. درر المطالب و غرر المناقب في فضائل علي ابن أبي طالب ، تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسيني الرضوي، تحقيق: الشيخ محمّد حسين النوري، مراجعة: مركز إحياء التراث، (وحدة التحقيق سابقاً).
١٧. تراجم مشاهير علماء الهند، تأليف: السيّد عليّ نقّي النقيّ (ت ١٤٠٨هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
١٨. كنز المطالب وبحر المناقب في فضائل علي بن أبي طالب ، تأليف: السيّد ولي بن نعمة الله الحسيني الرضوي (كان حياً سنة ٩٨١هـ)، تحقيق: السيّد حسين الموسوي، مراجعة: مركز إحياء التراث.
١٩. وشائح السراء في شأن سامراء، نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماوي (ت ١٣٧٠هـ)، شرحه وضبطه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
٢٠. ذكر الأسباب الصادة عن إدراك الصواب (سلسلة تراثيات/ ١)، تأليف: أبي الفتح الكراجكي (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد الحلّيم عوض الحليّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٢١. كربلاء في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم/ ١)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٢٢. صدى الفؤاد إلى حمى الكاظم والجواد ، نظم: الشيخ محمد بن طاهر السماوي (ت ١٣٧٠هـ)، شرحه وضبطه ووضع فهرسه: مركز إحياء التراث.

٢٣. المختصر في أخبار مشاهير الطالبية والأئمة الاثني عشر، تأليف: السيد صفى الدين ابن الطقطقي (ت حدود ٧٢٠هـ)، تحقيق: السيد علاء الموسوي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٢٤ - ٤٣. موسوعة العلامة الأوربدادي رحمته الله، تأليف: الشيخ محمد علي الأوربدادي (ت ١٣٨٠هـ)، جمع وتحقيق: سبط المؤلف السيد مهدي آل المجدد الشيرازي، بنظر ومتابعة: مركز إحياء التراث.

٤٤. بغداد في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم / ٢): (القسم الأول، القسم الثاني، القسم الثالث، القسم الرابع)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٤٥. ما وصل إلينا من كتاب مدينة العلم (سلسلة التراث المفقود / ١)، تأليف: الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، جمع وتقديم وتحقيق: الشيخ عبد الحليم عوض الحلي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٤٦. مُسند أبي هاشم الجعفري، تأليف: داود بن القاسم الجعفري (ت ٢٦١هـ)، جمعه وحقّقه وعلّق عليه: الشيخ رسول الدجيلي (الجيللاوي)، راجعه ووضع فهرسه: مركز إحياء التراث.

٤٧. تعليقة الإمام الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء على أدب الكاتب، تحقيق: الدكتور منذر الحلي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٤٨. أقرب المجازات إلى مشايخ الإجازات (سلسلة متون تراثية / ١)، للسيد العلامة علي نقى النقي (ت ١٤٠٨هـ)، أعدّه ووضع فهرسه: مركز إحياء التراث.

٤٩. النجف في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم/ ٣)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٥٠. تعلّيق على خاتمة المستدرک، للسید حسن الصدر الکاظمي (ت ١٣٥٤هـ)، جمع وتحقيق: ضياء الشيخ علاء الكربلائي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٥١. نور الأبرار المبین من حکم أخ الرسول أمير المؤمنين عليه السلام، لمحمد بن غياث الدين الشيرازي الطيب (ق ١١ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٥٢. البصرة في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم/ ٤)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٥٣. الحلّة في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم/ ٥)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٥٤. وفيات الأعلام، للعلامة السید محمد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٥٥. تعلّيق على ذخيرة المعاد للسبزواري، للمولى محمد باقر الوحيد البهبهاني (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٥٦. ابتداء دولة المغول وخروج جنكيز خان، تأليف: قطب الدين محمود بن مسعود الشيرازي الشافعي (ت ٧١٠هـ)، ترجمة وتحقيق: يوسف الهادي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٥٧. الفوائد والمباحث اللغوية في مجلّة لغة العرب (سلسلة اخترنا لكم/ ٦)، إعداد: مركز إحياء التراث.

٥٨. قطعة من كتاب الفتوح، تأليف: المؤرخ أحمد بن أعثم الكوفي (ت بعد ٣٢٠هـ)، تحقيق: الشيخ قيس العطّار، أخرجه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

٥٩. مجلّة الخزّانة، السنة الأولى، العدد الأول، شهر رمضان ١٤٣٨هـ/ حزيران

٦٠. أصل البراءة، تأليف الشيخ محمد حسين النجفي الأصفهاني (ت ١٣٠٨ هـ)، تحقيق: الشيخ الدكتور محمود النعمتي، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٦١. المتبقي من تراث ابن قبة الرازي، المتكلم الإمامي الكبير الشيخ أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي (ق ٣ هـ) (سلسلة التراث المفقود/ ٢)، إعداد وتحقيق: حيدر البياتي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
٦٢. ما وصل إلينا من كتاب المنبئ عن زهد النبي ﷺ للشيخ جعفر بن أحمد القمي (ق ٤ هـ) (سلسلة التراث المفقود/ ٣)، جمع وترتيب: الشيخ عبد الحليم عوض الحلي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
٦٣. الإمام المجتبي الحسن ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، للسيد عبد الرزاق الموسوي المقرّم (ت ١٣٩١ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٦٤. مجلّة الخزانة، السنة الأولى، العدد الثاني، ربيع الأول ١٤٣٩ هـ/ كانون الأول ٢٠١٧ م.
٦٥. أربع رسائل في القواعد الفقهية، تأليف: السيد حسن الصدر الكاظمي (ت ١٣٥٤ هـ)، تحقيق: مسلم الشيخ محمد جواد الرضائي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
٦٦. مطارح النظر في شرح الباب الحادي عشر، تأليف: الشيخ صفى الدين بن فخر الدين الطريحي (ق ١٢ هـ)، تحقيق: السيد عبد الحسين السيد كاظم القاضي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.
٦٧. معجم الدواوين والمجاميع الشعرية التي حقّقها العراقيون حتى سنة (١٣٤٨ هـ / ٢٠١٧ م) (سلسلة الإصدارات التراثية/ ١)، تأليف: الدكتور عباس الجراخ، إصدار: مركز إحياء التراث.
٦٨. مجلّة الخزانة، السنة الثانية، العدد الثالث، شعبان ١٤٣٩ هـ/ آيار ٢٠١٨ م.

٦٩. مجلّة الخزانة، السنة الثانية، العدد الرابع، محرّم ١٤٤٠هـ/ تشرين الأوّل ٢٠١٨م.

٧٠. ولاية الوصي على نكاح الصغيرين (سلسلة تراثيات/ ٢)، تأليف: الشيخ محمد جعفر القاضي الأصفهاني (ت ١١١٥هـ)، تحقيق: عبد الهادي السيّد محمد علي العلوي، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٧١. يوميات سيرة القاضي العلامة المحقق الحجّة السيّد محمد صادق بحر العلوم الحسيني الطباطبائي النجفي قدس (١٣١٥-١٣٩٩هـ)، تأليف: السيّد محمد رضا الحسيني الجلاّلي، إصدار: مركز إحياء التراث.

٧٢. الجوهر النضيد والعقد الفريد الموسوم بـ(اللاّلي العلويّة)، تأليف: الشيخ محمد علي السنقرّي (ت ١٣٧٨هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٧٣. إجازات الرواية والاجتهاد للعلامة النقوي، للسيّد علي نقّي النقوي (ت ١٤٠٨هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٧٤. مجلّة الخزانة، السنة الثالثة، العددان الخامس والسادس، صفر ١٤٤١هـ/ تشرين الأوّل ٢٠١٩م.

٧٥. هديّة الرازيّ إلى المجدّد الشيرازي، تأليف: العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٧٦. مرآة الفضل والاستقامة في أحوال مصنّف مفتاح الكرامة، تأليف: السيّد محمد الجواد ابن السيّد حسن العامليّ (ت ١٣١٨هـ)، تحقيق واستدراك: إبراهيم السيّد صالح الشريفي، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

٧٧. مجلّة الخزانة، السنة الرابعة، العدد السابع، شعبان ١٤٤١هـ/ آذار ٢٠٢٠م.

٧٨. مجلّة الخزانة، السنة الرابعة، العدد الثامن، ذو الحجّة ١٤٤١هـ/ آب ٢٠٢٠م.

٧٩. أنوار الهدى في تحرير كلام المرتضى، تأليف: الشيخ علي بن عنایت الله الشهير بـ(بایزید البسطامي) (ق ١١هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٨٠. رسالة في حقيقة ماهيات الأحكام التكليفية والوضعية: تأليف: السيد أبي تراب عبد العلي الخوانساري النجفي (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسين علي بحسون، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٨١. مجلّة الخزانة، السنة الخامسة، العدد التاسع، شعبان ١٤٤٢هـ/ آذار ٢٠٢١م.
٨٢. مجلّة الخزانة، السنة الخامسة، العدد العاشر، محرم ١٤٤٣هـ/ آب ٢٠٢١م.
٨٣. الفوائد الجليلة في إعراب الأبيات الخرزجية، تأليف: السيد محمد بن علي المكّي العاملي (ت ١٣٩هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٨٤. رسالة في قاعدة الغرور، تأليف السيد عبد الله بن إسماعيل البهبهاني (استشهد ١٣٢٨هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عيسى البنّاي القطيفي، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٨٥. عقيل بن أبي طالب العلامة النسابة الشهير، تأليف: الشيخ عبد الواحد المظفر (ت ١٣٩٥هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٨٦. رسالة في مصنفات السيد حسن الصدر، تأليف: السيد حسن الصدر الكاظمي (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٨٧. رسالتان لابن دقماق، غاية المأمول الجامعة بين المعقول والمنقول، نزهة العشاق في مكارم الأخلاق، تأليف: السيد علي بن محمد بن دقماق الحسيني (ت بعد ٨٢٦هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٨٨. تصانيف الشيعة، تأليف: الشيخ محمد حسين النجفي الأصفهاني (ت ١٣٠٨هـ)، تحقيق: السيد جعفر الحسيني الإشكوري، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٨٩. رسالة في الطهارة في المكان المغصوب، تأليف: السيّد عبدالله البهبهانيّ (استشهد ١٣٢٨هـ)، تحقيق: عمّار السيّد مجتبي آل يوشع الموسويّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٩٠. معجم الرموز العامّة (ضمن سلسلة إصدارات تراثيّة/ ٢)، تأليف: الشيخ محمّد رضا المامقاني، إصدار: مركز إحياء التراث.

٩١. مجلّة الخزانة، السنة السادسة، العددان الحادي عشر والثاني عشر، محرّم ١٤٤٤هـ/ آب ٢٠٢٢م.

٩٢. مقالات التراث، إصدارٌ علميٌّ تراثيٌّ دوريٌّ عن مجلّة الخزانة، الإصدار الأوّل، من تراث السيّد حسن الصدر الكاظمي، دراساتٌ، إجازاتٌ، نصوصٌ محقّقة، بقلم جمع من الباحثين والمحقّقين.

٩٣. هل أحرّق المغول مكنتبات بغداد (بحوث مختارة من مجلّة الخزانة/ ١)، بقلم: يوسف الهادي، إصدار: مركز إحياء التراث.

٩٤. مجلّة الخزانة، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، شهر رمضان ١٤٤٤هـ/ آذار ٢٠٢٣م.

٩٥. نقد مقدّمة كتاب معرفة الحديث للبهوديّ رواية حمّاد عن الصادق عليه السلام أنموذجاً، بقلم: الشيخ محمّد موسى حيدر، إصدار مركز إحياء التراث.

٩٦. صلاة المسافر، تقرير بحث الشيخ مرتضى الأنصاريّ، بقلم الفقيه الميرزا حبيب الله الرشتي (ت ١٣١٢هـ)، تحقيق: الشيخ قاسم الطائيّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٩٧. شرح خلاصة الحساب للشيخ البهائيّ، الشارح: الشيخ جواد بن سعد الكاظمي (ت ١٠٦٥هـ)، تحقيق: الشيخ فاضل الحليّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.

٩٨. نظمُ الشتات من القصائد والأراجيز وسائر الأبيات (ديوان السيّد النقويّ)،

نظم: السيّد عليّ نقّي النقويّ (١٤٠٨ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٩٩. حاشيةٌ على الباب الحادي عشر، تأليف: الشيخ كمال الدين عطاء الله بن المسيح

الأمليّ (ق ١٠ هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث. (الكتاب الذي بين يدي القارئ

الكريم)

قيد الإنجاز

١. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، مع تعاليق السيّد محمد صادق آل بحر العلوم رحمه الله، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٢. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، تأليف: الشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
٣. برهان شق القمر ورد النير الأكبر، تأليف: أبي القاسم بن الحسين بن النقيّ الرضويّ اللاهوريّ القميّ (ت ١٣٢٤هـ)، تحقيق: منيف قياض، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٤. التراث الفقهيّ لوالد الشيخ البهائيّ، تأليف: الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثيّ الهمدانيّ (ت ٩٨٤هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث، مراجعة: مركز الشيخ الطوسيّ ﷺ للدراسات والتحقيق.
٥. الحياض المترعة، أو مجموعة نقارير الميرزا عبد الفتاح المراغيّ (ت ١٢٥٠هـ) لأساتذته، تحقيق: الشيخ سلام الناصريّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٦. خير الرجال في بيان أحوال الرجال المذكورين في أسانيد كتاب (من لا يحضره الفقيه)، تأليف: الشيخ محمد بن عليّ اللاهيجيّ (ق ١١هـ)، تحقيق: الشيخ محمد جعفر الإسلاميّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٧. رسائل السيّد حسين بن محمد إبراهيم الحسينيّ القزوينيّ (ت ١٢٠٨هـ)، (المجموعة الأولى)، والرسائل هي: في البيع، في الوقف، في الغصب، في مصالحة المحقّ مع

خصمه عجزاً عن إبراز الحجّة وهل يلزم الوفاء به، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٨. رياض العلماء وحياض الفضلاء، تأليف: الميرزا عبد الله أفندي (ق ١٢هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

٩. السرّ المكنون في النهي لمنّ وقت للغائب المصون، تأليف: السيّد حسين البراقبي (ت ١٣٣٢هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

١٠. شهداء النهضة الحسينيّة، تأليف: الشيخ عبد الواحد المظفر (ت ١٣٩٥هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

١١. عنوان الشرف في وشي النجف (أرجوزة في تاريخ مدينة النجف الأشرف)، نظم: الشيخ محمّد بن طاهر السماويّ (ت ١٣٧٠هـ)، شرحها وضبطها ووضع فهارسها: مركز إحياء التراث.

١٢. عيون الرجال، تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: الشيخ محمّد جواد المحموديّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.

١٣. كتاب الصلاة، تأليف: الميرزا أبو الحسن بن عبد الحسين المشكينيّ النجفيّ (ت ١٣٥٨هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.

١٤. مباحث في العقيدة، تأليف: الشيخ ابراهيم سليمان العامليّ البياضيّ (ت ١٤٢٥هـ)، تحقيق: الشيخ علي سليمان، مراجعة: مركز إحياء التراث.

١٥. محمّد بن طاهر الفضليّ السماويّ (١٨٧٦ - ١٩٥٠م) حياته وآثاره، دراسة تاريخيّة، تأليف: الأستاذ ياسر عبد عكال الزباديّ السماويّ، راجعه ووضع فهارسه: مركز إحياء التراث.

١٦. مختلف الأقوال في بيان أحوال الرجال، تأليف: الشيخ محمّد بن محمّد باقر القائيّ

- (ق ١٣هـ)، تحقيق: الشيخ محمد جعفر الإسلاميّ، مراجعة: مركز إحياء التراث.
١٧. مختلف الرجال، تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: مركز إحياء التراث.
١٨. مصفّى المقال في مصتفي علم الرجال، تأليف: العلامة الشيخ آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر ملكيان، مراجعة: مركز إحياء التراث.
١٩. معجم الإشارات الفقهيّة، تأليف: الشيخ محمد رضا المامقانيّ، إصدار: مركز إحياء التراث.
٢٠. موسوعة الآثار الفقهيّة للميرزا حبيب الله الرشتيّ (ت ١٣١٢هـ)، تحقيق: عدّة من المحقّقين، مراجعة: مركز إحياء التراث.
٢١. اليواقيت والدرر في أحكام التماثيل والصور، تأليف: السيّد إبراهيم بن محمد تقّي بن حسين بن دلدار عليّ النقيّ النصيرآبادي اللّكهنويّ (ت ١٣٠٧هـ)، تحقيق: السيّد ميثم الخطيب، مراجعة: مركز إحياء التراث.